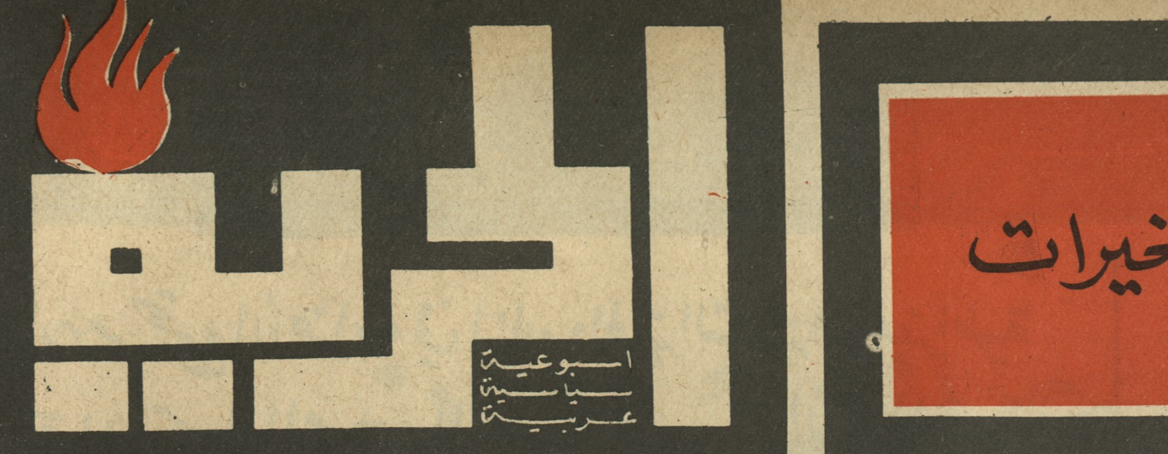


المغرب بعد الصخيرات

بيروت ١-١١-١٩٧١ - العدد ٥٩١ - السنة الثانية عشرة - الثمن ٢٥ ق.ل ● AL-HOURRIAH - No. 591 - 1-11-1971 - BEYROUTH



دخول الصين الى الامم المتحدة

انتصار للشعب الصيني والبلدان الأشتراكية والشعوب المناضلة ضدّ الأمبرياليّة

■ التقرير السياسي الصادر عن المؤتمر الاول لمنظمة العمل الشيوعي

الوضع اللبناني في المنطقة العربيّة

■ حديث مع نايف حواتمة :

المميزات الاستراتيجيّة للقضية الفلسطينية

مشكلة الجامعة الأميركيّة

غياب مطلب تطوير الجامعة الوطنية عزز دور الأقطاع السياسي في التحرك



بعد تنصيب النميري رئيساً للجمهوريّة :

حكام الخرطوم يقبضون ثمن مجازرهم من المستعمرين والرجعيّين

عندما نظمت الطغمة العسكرية الحاكمة في السودان عملية « الاستفتاء » من اجل تنصيب النميري رئيسا للجمهورية لم يرتب احد بالنتائج المنتظرة . فقد كان اللجوء الى اسلوب «الاستفتاء» عملية مدبرة تماما ارادت الطغمة استخدامها كوسيلة لتجديد ثقتها بنفسها بعدما خذلتها ثقة الشعب ، ولخداع الجماهير وصرف انظارها عن الجرائم التي ارتكبت ضد الحركة الشعبية السودانية .

لكن المهازل التي رافقت « الاستفتاء » ، والتي فاقت كل التوقعا ت، قد جعلت من نظام النميري ليس فقط محط نقمة الجماهير بل وايضا محط سخريتها المرة .

ذلك أن ما رافق « الاستفتاء » من تطويل وتمديد ثم من تأخير في أعلان النتائج ، وما تخلل كل ذلك من تزوير ونشر للارهاب ، وأخيرا اعلان حصول النميري على ٩٨٫٦ بالمئة من أصوات الناخبين ، أي ما يقارب الاجماع التام الشامل على تأييد من قاد أبشع الجرائم ضد الحركة الشعبية ، ان ذلك كله يجعل من هذا «الاستفتاء» تزويرا خالصا للارادة الشعبية ويضفي على طابعه الهزلي حجما مبالغا فيه ، هذا رغم ما حاولته احتفالات الفرح المفتعلة ، كقيام الطائرات بألقاء « صور الرئيس النميري ومعها الحلوى » ، لاثبات جدية الحدث وعفويته !

ان الطابع الشكلي واللاشعبي لهذا الاستفتاء قد أنعكس هو بدوره على الاجراءات التي اتخذت فيما بعد في سبيل ما يدعوه نظام النميري « بناء المؤسسات الدستورية » . فتم تشكيل الحكومة، بعد حل « مجلس قيادة الثورة » ، من أشد العناصر عداء للديمقراطية والشيوعية وعين خالد حسن عباس ، المعروف بميوله المفرقة بالرجعية والذي لعب دورا رئيسيا في المجزرة التي نفذت ضد الحزب الشيوعي والحركة الشعبية ، نائبا لرئيس الجمهورية كما أعيد بعث مشروع «الاتحاد الاشتراكي» الكسيح الذي يتعثر لاصطدامه بالعزلة الخانقة التي يتخبط بها حكام الخرطوم .

وفيما تحاول الطغمة العسكرية أن تقدم كل هذه المهازل على انها دليل على ممارسة « الديمقراطية » تشير الانباء أن عدد المعتقلين في سجون الخرطوم من الشيوعيين والتقدميين يبلغ ٤ الاف معتقل يواجهون شتى أنواع التعذيب والتنكيل ، كما ذكر أن ٩٦ معتقلا قد أعدموا منذ أسابيع . هذا فيما تستمر حملة الملاحقة والمطاردة للعناصر التقدمية وبخاصة قادة الحزب الشيوعي المناضل . وكانت حكومة النميري في هذا الصدد قد طردت في الاسبوع الماضي قادة جبهة تحرير ارتيريا العاملين في السودان مقابل وعد من الحكومة الفاشية في الحبشة بتسليم ثمانية من قادة الحزب الشيوعي السوداني كانوا قد لجاوا الى أسمرة ، في ارتيريا ، في أعقاب حركة الشهيد هاشم العطا في تموز الماضي .

في هذا الوقت الذي يشدد فيه حكم النميري حملته المعادية للديمقراطية ضد العناصر الشيوعية والتقدمية ، يتم الافراج عن ٩١٠ سجينا من العناصر الرجعيه المنتميه الى الاخوان المسلمين الذين شاركوا في التمرد الرجعي في جزيرة « أبا » .. وكان الحكم قد أفرج على عده دفعات عن العناصر اليمينيه من مختلف الاحزاب الرجعية .. وكان اخرها العفو الخاص الذي أصدره النميري عن العديد من العناصر الرجعيه العميلة للاستعمار التي شاركت في تمرد الجنوب والتي يبدو أنه سيستند الى تأييدها ودعمها من اجل « حل مشكلة الجنوب « في مواقعها » وليس عن طريق الجدل السياسي في الشمال » على حد قوله . ومن الثابت أن الحل الديمقراطي الحقيقي لمشكلة الجنوب بمنحه حق الحكم الذاتي ضمن الجمهورية السودانية لا يمكن أن يقوم ، كما تعلمنا تجربة الحكم العراقي مع الحركة الكردية ، على أسس ثابتة ومستمرة الا باضطلاع القوى الديمقراطية ، لا الفاشية أو الرجعية المندحرة ، بدور رئيسي في ارساء مثل هذا الحل والعمل على حمايته .

ان استناد زمرة النميري على دعم الفلول الرجعية ليس فقط محاولة بائسة للخروج من عزلتها الخانقة بل هو تعبير لمدى الشوط الذي قطعته على طريق تعميق الطبيعة الرجعية لسلطتها الفاشية . وان الاستمرار على هذا الطريق وتعميقه بأصرار لا يبدو عليه أي مظهر من مظاهر « الانجرار » لهما أفضل تسفيه للذين راهنوا على عودة نظام النميري الى « جادة الصواب » معتبرين حملته الدموية ضد الحركة الشعبية مجرد « فورة غضب » أو « ردة فعل » فرضت عليه فرضا ! .

لقد أخذ نظام النميري يقبض ثمن مجزرته وطريقه المعادي للديمقراطية من المستعمرين والرجعية العربية . والواقع أن هذا الثمن قد تجاوز ، في الفترة الاخيرة خاصة ، حدود التشجيع الادبي والسياسي الى أغداق الدعم المادي . فأقدم النظام العميل في السعودية ، على طريقته الخاصة ، بأهداء النميري شيكا بمبلغ ٥٠ ألف جنيه استرليني تحتستار التعويض على « شهداء المؤامرة الشيوعية » يعني ما ترجمته هدية على قتل الشيوعيين وتذبيحهم .

هذا فيما يدب الحماس بالدول العربية البترولية الرجعية ، بعد الزيارة التي قام بها خالد عباس حسن الى الكويت وأبو ظبي ، في التسابق بأغداق المساعدات والقروض على الحكم السوداني ..

اما المعسكر الامبريالي فلم يتاخر هو بدوره عن مد أوثق الجسور مع نظام النميري . فقد وافق البنك الدولي مؤخرا ، بعد زيارة قام بها وزير الخزانة السوداني محمد عبد الحليم الى واشنطن ولندن ، على منح السودان قرضا قيمته ١٥ مليون دولار . ومن المعروف ان هذا البنك تسيطر عليه الدول الاستعمارية ، وخاصة الولايات المتحدة الاميركية ، هو واحد من الركائز الاساسية التي تمارس الامبريالية من خلالها شتى أنواع الضغوط على الدول النامية وتوزيع « الاستحقاقات » على من يستحق من الدول التي ترضخ لسياسات المستعمرين . الى جانب ذلك لم تتوقف بريطانيا ، منذ حملة النميري على الحزب الشيوعي السوداني ، عن تقديم « المساعدات » والقروض ، وهي تستعد الان ، بعد زيارة وزير الخزانة لها ، على زيادة هذه القروض وتوسيع مجالات توظيف الرساميل البريطانية في السودان . ويجري في نفس الاتجاه العمل على تحسين العلاقات مع ألمانيا الغربية .

ازاء كل هذه الحقائق التي لا تترك مجالا للشك بالطبيعة الرجعية ، ولو من طراز جديد ، للنظام العسكري القائم في السودان على جميع الاصعدة الداخلية والعربية والدولية ، لا يعود ممكنا الا أعلان موقف الاستنكار للدعم الذي تقدمه جمهورية الصين الشعبية لنظام النميري الذي تمثل مؤخرا بعقد اتفاق لبناء قاعة للمؤتمرات الدولية ستكلف زهاء مليوني جنيه استرليني . ذلك أن الامر لا يعود ينحصر فقط بتعريض مبادىء التضامن الاممي لدولة اشتراكية لسوء السمعة، واستخدام دعمها بالتالي لتستير جرائم الزمرة الفاشية ومساعدتها في حملتها الهستيرية الموجهة ضد باقي دول الكتلة الاشتراكية ، بل يتعدى ذلك الى أيقاع أشد الاضرار بالمصالح الاساسية للحركة الثورية السودانية خاصة والعربية على العموم .

ان اكتمال جوانب الطابع الرجعي لنظام النميري قد أصبح حقيقة ملموسة . واذا كان هذا النظام يقدم « نموذجا جديدا » اذا جاز القول للرجعية ، بالمقارنة مع الرجعية القديمة التي تمثلت بالطبقات الاقطاعية والبرجوازية العميلة ، فهو يعلمنا كيف يمكن للفئات البرجوازية الصغيرة ، العسكرية خاصة ، أن ترتد على الخطوات المتقدمة التي قادتها بمشاركة القطاعات الشعبية ، العمالية خاصة ، الى مواقع هذه الرجعية القديمة وذلك منذ اللحظة التي تبدأ المشاركة الشعبية تهدد بالخطر ، الى هذا الحد أم ذاك ، استئثارها وانفرادها بالسلطة السياسية .

من هنا فأن قيام جبهة المقاومة الشعبية ضد الديكتاتورية العسكرية التي يشارك فيها الحزب الشيوعي السوداني ، (راجع البيان الاول للجبهة في عدد سابق من الحرية) ، يصبح الرد الضروري والحاسم ، في هذه المرحلة ، على استمرار نظام النميري في اضطهاد الحركة الشعبية ومصادرة حريتها ... وهو الرد الذي يفرض كل انواع التضامن والمساندة من الحركة الثورية العربية والعالمية الى أن تتحق المهمة المباشرة المطروحة على الجبهة وهي تخليص الشعب السوداني من الزمرة الفاشية التي تتحكم بمقدراته واعادة الديمراطية اليه والحرية لمنظماته السياسية والجماهيرية والنقابية .

« الحرية »

الاسبوع في سطور

بيانات من تجمع الأحزاب في لبنان والجبهة الشعبية الديمقراطية تحية لانتصار الصين الشعبية في الأمم المتحدة

اصدر تجمع الاحزاب والقوى الوطنية والتقدمية في لبنان بيانا بمناسبة دخول الصين الى الامم المتحدة هذا نصه :

« ان تجمع الاحزاب والقوى الوطنية والتقدمية في لبنان ، يرحب ترحيبا حارا باعادة الحقوق المشروعة الى جمهورية الصين الشعبية في الامم المتحدة وفي مجلس الامن ، ويرى أن وجود الصين الشعبية في المنظمة العالمية سيشكل دعما للشعوب المناضلة ضد الامبريالية العالمية وتسلطها .

ان تبني الجمعية العمومية للامم المتحدة المشروع الالباني يشكل انتصارا لجميع شعوب العالم وانهيارا كاملا للسياسة الامبريالية الاميركية تجاه الشعوب وحقوقها .

ان هذا الحدث يشكل دليلا قاطعا على أن الكيانات الدولية المصطنعة مثل فورموزا واسرائيل التي ليست الا قواعد عسكرية واقتصادية للامبريالية الاميركية لا يمكن الا ان تنبذها الامم المتحدة في اخر المطاف وان النصر في النهاية لا يمكن الا ان يكون الى جانب الشعوب المناضلة ومنها شعبنا الفلسطيني البطل .

جمعية متخرجي المقاصد الاسلامية
منظمة العمل الشيوعي في لبنان
حزب البعث العربي الاشتراكي في لبنان
الحركة اللبنانية المساندة لفتح
حزب العمل الاشتراكي العربي في لبنان
اتحاد الشيوعيين اللبنانيين
التقدميون المستقلون
اتحاد الخلايا الماركسية اللينينية »

كما ارسلت الجبهة الشعبية الديمقراطية برقية حول الموضوع نفسه هذا نصها :

« الرفاق – اعضاء اللجنة المركزية الموقرة للحزب الشيوعي الصيني

الرفاق – رئيس واعضاء مجلس الوزراء في جمهورية الصين الشعبية

تحية الثورة وبعد ،

ان اللجنة المركزية للجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين تتوجه اليكم والى جماهير الشعب الصيني العظيم بأحر التهاني الرفاقية للقرار التاريخي باعتبار جمهورية الصين الشعبية الممثلة الشرعية لعموم جماهير الشعب الصيني في هيئة الامم المتحدة وطرد عصابة شان كاي شك المرتزقة منها والتي عملت الامبريالية العالمية والاميركية خاصة على فرضها على الامم المتحدة ضد ارادة الشعب الصيني وارادة الشعوب الحرة في العالم .

لقد انتزعت جماهير الشعب الصيني العظيم حقها التاريخي هذا من بين ايدي الاعداء الامبرياليين وبمساندة جميع الشعوب المحبة للسلام وذلك عبر نضالها الطويل والحازم ضد الامبريالية والرجعيات العالمية – انتصارا لقضية الثورة العالمية – وضد التخلف وجميع أنواع القهر .

ان شعبنا العربي الفلسطيني ، وقد تلمس دائما مساندة شعب الصين العظيم وحزبه القائد لنضاله الوطني الديمقراطي ضد الصهيونية والامبريالية والرجعية ، لمؤمن كل الايمان بأن هذا الانتصار الجديد الذي احرزتموه هو انتصار لقضايا الشعوب المضطهدة داخل هيئة الامم وخارجها والذي من شانه ان يعزز امكاناتها لاحراز النصر الحاسم على أعدائها الامبرياليين وعملائهم المحليين .

فلتتعزز وحدة البروليتاريا الثورية والشعوب المضطهدة في العالم ..

وعاش الشعب الصيني العظيم وحزبه القائد ...

اللجنة المركزية للجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين »

التنظيمات الفلسطينية والاتحادات الطلابية تصدر بيانا حول الوساطة المصرية – السعودية

ان شن هجوم يومي لضرب الحركة الشعبية المسلحة ، في قطاع غزة من قبل السلطات الصهيونية ، وتحرك الاقطاعيين والبرجوازيين الكومبرادوريين في الضفة الغربية لاقامة دويلة فلسطينية ، وتصعيد الارهاب والقمع ، في الضفة الشرقية للاردن ، من قبل الحكم الرجعي العميل في الاردن ، كل هذا يدل على النية الجادة لتصفية القضية الفلسطينية ، وضرب القوى الوطنية والتقدمية الفلسطينية – الاردنية ، ليتسنى للحكم العميل في الاردن التحدث باسم شعبنا في الضفتين ومن ثم الاستسلام لمشاريع الامبريالية والصهيونية في المنطقة .

ان احداث ايلول وما قبلها وما بعدها ، اثبتت ان التناقض بين حركة التحرر الاردنية – الفلسطينية خاصة ، وحركة التحرر العربية عامة ، وبين الحكم العميل في الاردن والقوى الرجعية في كافة انحاء الوطن العربي هو تناقض رئيسي لا يمكن حسمه بالاتفاقات والمساومات والوساطات .

وانما ياتي بالنضال اليومي لاقامة حكم وطني ديمقراطي في الاردن يحافظ على وحدة ابناء الضفتين ، ويكون قاعدة لانطلاق الكفاح المسلح ضد الامبريالية والصهيونية ، ويحافظ على الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني وحق الانطلاق المسلح من الضفة الشرقية ، والحق في حمل السلاح والدفاع عن الشعب والثورة ، والحق في التنظيم والتعبئة وحق تقرير مصيره بنفسه وعلى أرضه . وذلك خلال النضال من داخل جبهة وطنية فلسطينية – اردنية موحدة .

فبدلا من هذه النضالات ، يقوم بعض قيادات منظمة التحرير ، بقبول الوساطة السعودية – المصرية ، بين المقاومة والحكم العميل في الاردن متناسيا احداث ايلول والمجازر التي يقوم بها النظام الاردني ، ضد أبناء شعبنا ، وضاربين بعرض الحائط جميع دروس ونتائج احداث ايلول ، وما القبول الا اثباتا قاطعا لتهادن القيادات اليمينية لحركة التحرر الاردني – الفلسطيني مع العدو الرئيسي لشعبنا الابي وعدم العمل الجدي لقطع الطريق عليه ، حتى لا يتحدث باسم شعبنا بالضفتين .

– البقية على الصفحة ١٥ –

بيان المنظمات الطلابية حول أزمة الجامعة الأميركية

ان الجامعة الاميركية منذ وجدت وهي تقوم بمهامها الموكولة اليها من اسيادها الامبرياليين ، فهي تقوم بكافة نشاطات التجسس والتخريب ضد حركات التحرر الوطني في المنطقة العربية ، وتبث سموم الامبريالية الاميركية لاعداء عملاء لها يتسلمون مقاليد الحكم والوظائف السياسية في المنطقة العربية . وما طرد الطلبة الوطنيين من الجامعة الاميركية وعدم قبول الطلبة الجدد في الجامعة هذا العام ممن لهم ميول وطنية الا تمشيا مع دورها الذي رسمته لها الامبريالية الاميركية لخنق التحرك الطلابي الوطني الذي كشف هذا الدور وفضح مهمة الادارة وعملاء الامن في الجامعة الاميركية . وما تقاعس الدولة ازاء ما يحدث الا امتدادا لسياستها في قمع الحركة المطلبية في الثانويات ودور المعلمين والمهنيات .

ان التضامن العملي مع الطلبة الوطنيين في الجامعة الاميركية يكون بتوسيع قاعدة النضال من أجل اطلاق كافة الحريات النقابية الديمقراطية في الجامعات والثانويات .. اننا مدعوون للنضال من أجل اعادة الطلبة المفصولين واعتبار مجلس الطلبة هو الممثل الشرعي الوحيد في الجامعة الاميركية .

التنظيم الطلابي لمنظمة العمل الشيوعي
التنظيم الطلابي لحزب العمل الاشتراكي العربي
اللجان الديمقراطية الطلابية
منظمة كفاح الطلبة
التنظيم الطلابي للحركة اللبنانية المساندة لفتح .

بيان عمليات عسكرية للجبهة الديمقراطية

قامت مجموعة الشهيد هاني الريماوي بزرع شبكة الغام مسيطر عليها فنيا على الطريق الواصلة ما بين مستعمرتي الكوش وسعسع ، تم تفجير الشبكة بناقلة جنود للعدو كانت تقوم باعمال الدورية فجر يوم ٢٦–١٠–٧١ مما ادى الى تدميرها واصابة كل من فيها ،

وعلى اثر ذلك قامت احدى طائرات الهيلوكوبتر باعمال الدورية في المنطقة بعد اضاءتها بالانوار الكاشفة وبنفس الوقت اطفات الانوار في كافة المستعمرات المجاورة . الا ان ثوارنا عادوا الى قاعدتهم سالمين . » .

الجبهة الشعبية الديمقراطية

الاتحاد العام لعمال الأردن والاتحاد العام لطلبة الأردن يصدران بيانا حول حل نقابات العمال في الأردن

اصدر الاتحاد العام لعمال الاردن والاتحاد العام لطلبة الاردن بيانا مشتركا ، حول حل نقابات العمال جاء فيه :

« تتابع السلطات الاردنية العميلة مخططاتها لقمع القوى التقدمية ، وترويض الجماهير بهدف السيطرة عليها ، بقصد المضي في ركاب الامبريالية ، وتنفيذ مخططاتها في المنطقة العربية ، وقد استمرت هذه الحملات القمعية فاستهدفت تصفية حركة المقاومة في البداية ، كحلقة قوية ومن ثم اخذت تضيق الخناق على الحركة الجماهيرية زارعة بذور التفرقة الاقليمية بقصد تفتيت طاقات شعبنا والهائه عن العدو الحقيقي الكامن في رحم النظام الاردني ، ولاضفاء ديمقراطية مزيفة لجات سلطات عمان الى استخدام تنظيم سياسي مرتبط اطلقت عليه اسم « الاتحاد الوطني الاردني » .

ولتسهيل سيطرة اجهزة مخابراتها على المؤسسات الرسمية والشعبية ، اخذت تتغلغل في صفوف هذه المؤسسات باسم هذا التنظيم المشبوه ، وقد اكملت سلطات عمان سلسلتها فاصدرت قرارا بحل النقابات العمالية ، معتمدة على بعض عملائها وبعض المغرر بهم من اجل اضفاء شرعية زائفة على انتخابات عمالية تعد السلطة لها محاولة استبعاد القوى الوطنية والتقدمية بشتى الوسائل ، ولتخرج مؤسسات قياداتها من تفصيل دوائر المخابرات الاردنية ، وعملاء الاتحاد الحر .

يا جماهير شعبنا .. أيها العمال .. ايها الطلاب

ان النظام الاردني نظام عشائري شبه اقطاعي ، يستند الى طبقة مستغلة تعمل جهدها لامتصاص دماء العمال ودماء الفلاحين ، طبقة تستغل عرق الكادحين والفقراء من اجل مكاسبها الشخصية ، والتي ترتبط بالمؤسسات الاقتصادية الامبريالية ، ومن البديهي أن تكون جميع أعمال هذه الطبقة وادواتها مسخرة في خدمة مصالحها ومصالح اسيادها الامبرياليين . ولقد عانى عمال الاردن ، وعانى طلاب الاردن ، بل لقد عانت جميع قطاعات شعبنا الفقيرة الكثير من الويلات على ايدي جلاوزة الاحتكار العالمي ، ومع تقدم وعي العمال والطلاب والقطاعات الشعبية الاخرى تطورت اساليب سلطات الاردن واخذت تلجأ الى اساليب جديدة لطمس معالم الصراع داخل المجتمع ، وامتصاص نقمة هذه القوى الفاعلة باستحداث اشكال تنظيمية هزيلة تكون اداة طيعة بيد الطبقات المستغلة .

أيها الكادحون .. أيها الثوريون .

ان هذه الظروف العصيبة تتطلب منا أن نحرص وبدمائنا على منظماتنا الشعبية التقدمية ، وان نعمل باتجاه واحد وضمن خط تقدمي عام من أجل بناء جبهة وطنية موحدة ، تستطيع أن تقبر مؤامرات العملاء ، وان تسير بشعبنا من خلال تنظيماته التقدمية نحو التحرر من الاستغلال بجميع اشكاله .

ايها الاحرار .. يا عمال الوطن العربي .. يا عمال العالم .

اننا اذ نستنكر بشدة اقدام

– البقية على الصفحة ١٥ –

الحرية
صاحب الامتياز: محسن ابراهيم
المدير المسؤول: أنور نصار
مدير الادارة: ياسر نعمه
مكاتب الادارة والتحرير: شارع المحمصاني ، متفرع من شارعي بشارة الخوري وعمر بن الخطاب منطقة العاملية – محلة رأس النبع – بناية فؤاد درويش
هاتف : ٢٤٧٥٥٢ – ص. ب. ٨٥٧ بيروت – لبنان

الوضع اللبناني في المنطقة العربية

ورد الى « الحرية » البيان التالي مع التقرير المرفق به :

« تعرضت منظمة العمل الشيوعي في لبنان في الاونة الاخيرة الى حملة تشويش اتخذت شكل اخبار توزع على الصحف والوكالات حينا وموضوعات تكتب منسوبة الى « مصادر مقربة ومطلعة » حينا اخر . ولايهم المنظمة ، في سياق الرد على هذه الحملة ، ان تتوقف طويلا أمام المصادر التي تتولى ملاحقة جوانبها المختلفة أو طبيعة المنابر الاعلامية التي تحتضنها . فذلك هو بالفعل أقل الامور أهمية . وتبقى المسألة الوحيدة الجديرة بالنقاش هي مادة الحملة وما تنطوي عليه من ادعاءات .

لقد انصب الهجوم حتى الان على الخط السياسي للمنظمة في محاولة لتشويهه وافتعال وجود « أجنحة » متصارعة حوله . وكي تستطيع حملة التشويش هذه استقطاب بعض الانتباه كان لا بد من « عرض » الخط السياسي للمنظمة بالقالب الذي « يؤمن » في النهاية القدرة على « دحضه » ببضع كلمات خاوية أخذت تدور على نفسها وتزداد فقرا مع كل « قنزة » جديدة تحاول تحقيقها .

ومن هنا لا تجد المنظمة ردا على هذه الحملة أفضل من نشر التقرير السياسي الصادر عن مؤتمرها الاول والذي كانت وثيقة اعلان تأسيسها قد لخصت أهم جوانبه (راجع « الحرية » العدد ٥٧٤ تاريخ ٥–٧–١٩٧١) . ان هذا التقرير المطول يحدد بوضوح الخط السياسي العام لمنظمة العمل الشيوعي بصفته القاعدة التي تنطلق منها المنظمة في صياغة مواقفها وتحديد أفق ممارساتها . »

منظمة العمل الشيوعي في لبنان

مقدمة : المؤتمر حدث سياسي .

ليس المؤتمر حدثا تنظيميا فقط . لا شك أن المؤتمر هو الفرصة التي يحدد فيها التنظيم موقعه من أوضاعه الذاتية على ضوء ما يواجهه من مشاكل في علاقته بقوى الواقع الذي يعمل فيه . أي أن المؤتمر هو الفرصة التي يحاكم فيها التنظيم فعالية هذه العلاقة في تأدية غاياتها ودور بنيته الداخلية في تغذية هذه الفعالية أو كبحها . غير أن المؤتمر حدث سياسي أيضا . فالتنظيم قوة سياسية من قوى الواقع الذي يعمل فيه . والمؤتمر بالتالي يضع لنفسه هدفا اخر هو رسم خط موضوعي لنمو العلاقات بين هذه القوى . وهو – أي المؤتمر – يهتدي بهذا الخط ليحدد موقع التنظيم بين هذه القوى وأفق نموه في وسطها وأثر عمله على مجرى علاقاتها . فان حركة المجتمع ، الذي يطمح التنظيم الى تغييره ، تولد تيارات متناقضة ، يتجه بعضها الى حماية العلاقات الاجتماعية القائمة ويتجه بعضها الاخر الى تأزيمها . ولا بد للتنظيم أن ينخرط انخراطا واعيا في تناقض هذه التيارات ليستطيع دفع التناقضات وفقا لوجهته العامة ، وهي وجهة التغيير الثوري . هذا الانخراط الواعي يستلزم معرفة بالاتجاه الموضوعي الذي تسلكه التناقضات ومعرفة بالمواقع التي يمكن للتنظيم – وينبغي عليه – أن يوظف تأثيره عليها في خدمة غايته العامة . أي أن شرط الانخراط الواعي هو تعيين طبيعة المرحلة ومهامها وتعيين خط للعمل السياسي يعتمده التنظيم في هذه المرحلة نفسها . والمؤتمر حين يجعل تحقيق هذا الشرط بين أهدافه الاولى ، هو دون شك حدث سياسي . فهو يضع التنظيم – بوصفه القوة التي تحمل وظيفة التغيير الثوري – في بداية الطريق المؤدي الى غايته .

غير أن هذا الانخراط الذي يعمل المؤتمر على رسم خطوطه العامة ، يضع التنظيم في مواجهة اخطار متنوعة تلتقي عند هدف واحد : سلخ التنظيم عن مصالح الطبقات التي يسعى الى تمثيلها ودمجه في العلاقات التي تفرضها الطبقات السائدة على المجتمع باسره . هذه الاخطار لا يستطيع التنظيم مكافحتها الا بالتنبه الدائم اليها وتطهير صفوفه من مقدماتها واثارها . ذلك ان البنية الاجتماعية القائمة تملك من ردود الفعل ما تستطيع به الدفاع عن نفسها وما توظفه لتطويع كل ظاهرة تتجه نحو احداث ثغرة ما في توازنها . أي أن هذه البنية تعمل دائما على استيعاب الظاهرة الثورية وتحويلها الى عنصر في توازنها أو الى صباب امان لما يهدد تماسكها من توترات . وقد شهد العمل السياسي اليساري نماذج متعددة من هذا الانسياق مع العلاقات السائدة . وكانت الهوة لا تلبث أن تتسع بين الادعاء المبدئي والوظيفة الفعلية التي تحددها الممارسة . فاذا بالادعاء المبدئي يتحول الى كلام ميت لا صلة بينه وبين الممارسة واذا بهذا الكلام يكاد لا ينجح في تغطية المصالح الصغيرة التي وضع التنظيم المعني نفسه في خدمتها . هذه المصالح الصغيرة تتعايش ، في جميع الاحوال ، مع العلاقات السائدة وتجعل التنظيم طرفا بين أطراف أخرى في منافسة لا تخرج ابدا عن حدود النظام القائم . ولا تعود وحدة التنظيم أو تجانس عناصره أمرا ضروريا ، في هذه الحالة ، الا بمقدار ما تفترضه هذه المصالح من وحدة وتجانس . هكذا تحتشد في بعض التنظيمات عناصر متنافرة جمعتها في البداية أهداف غائمة لم تحاول تحديد قواها التاريخية ولا سبل تحقيقها ولا مضامينها الملموسة ، وما لبثت أن تفرقت مع تفرق المصالح الفئوية وتباين التبعيات . هذه التنظيمات (وأبرز مثال عليها هي احزاب البعث) ما يزال كل منها يحافظ على جانب من قواعده اذ يغذي تماسكها من ارث مرحلة تاريخية منصرمة . لكن ما يشد كلا منها ، بالدرجة الاولى – وما يبعد كلا منها عن الاخر – هو شبكات المنفعة التي تتركز في القيادات وتمد اذرعها المتنوعة ، ما أمكنها ذلك ، نحو عناصر القاعدة . والشبكات المذكورة لا تضير العلاقات اللبنانية في شيء ، بل هي تتعايش معها . فالطبقة السياسية اللبنانية موزعة كلها بين شبكات من النوع نفسه . والتنافس بينها لا يعني خروج أي منها خروجا ثوريا على النظام . فحين يستمد تنظيم لبناني تماسكه أصلا من تماسك الفئة الضيقة القابعة في قمته ومن صلتها بطرف عربي لا يهمه منها الا أن تكون ناطقا بالدعاوة له وموقعا لنفوذه ، يفقد هذا التنظيم كل أمل له في النمو الجماهيري بين صفوف الطبقات اللبنانية المقهورة . ذلك أن الكلام الذي كان في الماضي يغطي شبكات المنفعة – بعثيا كان أم ناصريا – شد اليه ، في الماضي أيضا ، أجنحة واسعة من الجماهير اللبنانية ، لانه ظل يقترن بالافعال طالما قضت بذلك مصالح أصحابه اثناء صعودهم الى السلطة . أما اليوم ، وقد باتوا حاكمين في اقطار عربية عدة ، فقد بات الكلام شفافا وظهر خلفه ان حدود فعلهم هي حدود مصلحتهم الطبقية وحدود المرحلة التي حملوا مهماتها . والعجز الذي يشف عنه اليوم عمل هؤلاء ، لا يسمه بطبيعة الحال أن يشد الى اتباعهم في لبنان حركة جماهيرية صاعدة . هذا على الرغم من استمرار الولاء السلبي الذي تمحضه جماهير لبنانية واسعة للناصرية مثلا . هذا الولاء يستمد طاقته على البقاء من غياب الافق الجماهيري البديل . غير أن سلبيته المتزايدة تكشف أكثر فأكثر ضيق الفئات السياسية التي تقوم صلة مصيرية بينها وبين بعض الطواقم العربية الحاكمة . وهي تكشف في الوقت نفسه طبيعة هذه الصلة من حيث فئويتها وبعدها الشاسع عن مصالح الجماهير . لذا تتحول التنظيمات المعنية الى أطراف – ثانوية غالبا – في لعبة السياسة اللبنانية « العليا » ، لعبة التنافس على النفوذ والمنافع في دوائرها الضيقة .. أو أن هذه التنظيمات نفسها تقصر ، أحيانا ، حتى عن بلوغ هذه الغاية ، فاذا بها مجموعات مغلقة لا تحرص الا على استمرار عناصرها ولا تجد ما تقدمه للتجربة النضالية الملموسة سوى خطب المهرجانات وبيانات المواسم ، واذا بالعلاقات التنظيمية فيها تختلط مع علاقات الولاء لشخص او التجاور في محلة أو الانتماء الى طائفة ، الخ ..

وما يصح على التنظيمات البعثية والناصرية يصح أيضا على حزب من طراز الحزب التقدمي الاشتراكي . فالعلاقات الحزبية هنا قناع متقدم لعلاقة اقطاعية طائفية من النوع المعتاد . والدائرة الانتخابية « الموروثة » هي المرتكز الذي يطل منه الحزب على دوائر أخرى وعلى السلطة . وهو حين « يمتد » ، لا يتعدى تصدير هذا النوع من العلاقات الى مواقع اخرى . فيربط بعجلته عائلات بقضها وقضيضها أو اجزاء منها ، مستميلا وجيه العائلة مستبقيا أواصرها الداخلية دون تغيير يذكر . ومنطلق الاستمالة ليس سوى الخدمة المحلية أو الشخصية التي ترتدي في الغالب رداء المصلحة الانتخابية وتخاطب خاصة طموح فئات من المتعلمين الى الوظيفة أو رغبة فئات من البرجوازية الصغيرة في الانتفاع بخدمات السلطة . والحزب ، في هذه الحالة ، جزء من السلطة يغار على مصالحها الاساسية ولا يتورع عن « ارشاد » النظام حينما تصيبه عثرة او يبدو منه سوء تصرف .. هذا كله يجعل النقد السياسي ، حين يمارسه الحزب ، متنفسا لنقمة جمهوره على « ثغرات » السياسة الرسمية ، ويحول « الاشتراكية » الى تنظيم « للتعاون » بين رب العمل والعامل ويبعد ، بالتالي عن الحزب شبهات الطموح الى التغيير الثوري .

ولا يشكل توفر القاعدة العمالية الثابتة ضمانة مطلقة ضد خطر الانسياق الى شبكة العلاقات اللبنانية السائدة . فحزب الانتهازية اليمينية الذي استطاع أن يحتل ، في مرحلة سابقة ، بعض المواقع العمالية ، لم يعمل فعلا على جعل صلاته بهذه المواقع نقيضا لنمط العلاقات السائد . بل انه وظفها ، بين عناصر أخرى ، في خدمة خط لا يتعدى طموحه اكتساب مزيد من الثقل في التوازن السياسي القائم دون الاخلال باصول هذا الاخير ، فالحزب لم يطلق مبادرة العمال ولم يحقق رقابتهم الواعية على مسلك قياداته النقابية ، وما زالت السمات التنظيمية لنقاباته لا تختلف في شيء يذكر عما هو معروف عن النقابات اللبنانية الاخرى . بل هو قد أبقى القواعد

• شروط ونتائج السيطرة الأمبريالية على المنطقة العربية

في نفقتها السلبي القائم وسلط عليها قيادات بيروقراطية تسجل المواقف العامة باسمها وتقيم التحالفات مع القيادات الاخرى وتخوض المساومات مع أرباب العمل والسلطة دونما عودة الى القواعد ودون أن تتيح لها فرصة الاستفادة من التجربة والتحول في سياق النضال . وكان محتما والحالة هذه أن يقصر الحزب عن دمج قواعده العمالية في النضال السياسي وخاصة في النضال الوطني العام . فلم يؤثر عنه أنه استطاع دفع نقاباته الى القيام ببادرة ، ولو رمزية ، اثناء المعارك الوطنية التي خاضتها الجماهير اللبنانية في الاعوام الاخيرة . ولم يؤثر عنه انه استطاع اشراك قواعد الاتحاد الوطني في تظاهرة وطنية واحدة . بل ان هزال صلته بهذه القواعد ما يلبث أن ينكشف حين يحاول اكساب النضال المطلبي نفسه صفة المبادرة الجماهيرية (أي صفة التظاهرة أو المهرجان مثلا) . وحين يتخلى الحزب عن قيادة قواعده العمالية وفقا لخط سياسي — تنظيمي بروليتاري يطمح الى جعلها نقيضا للوضع القائم ، فانه يقودها ، دون شك ، من مواقع طبقية ، غير مواقعها ويعمل على حصر نضالها في هامش لا يخرجها — ولا يخرج الحزب نفسه بالتالي — من منطق الوضع القائم . هكذا لا تعود القاعدة العمالية سوى ورقة واحدة في لعبة يمارسها الحزب وفي يده أوراق عدة . أهم هذه الاوراق تحالفات الحزب ، وهي تمتد من الاطراف التي تمدها تبعيتها لبرجوازيات الدولة العربية بحماية يشمل رذاذها الحزب الى قيادة الحزب التقدمي الاشتراكي التي توفر للحزب حماية من قلب السلطة اللبنانية . يضاف الى ذلك عمل الحزب على تثبيت اقدامه في المؤسسات المحلية غير النقابية (البلديات ، النوادي) . وقد يبدو انه لا غبار على هذا العمل الاخير ، لولا انه يتضافر مع العناصر الاخرى في خط الحزب ويرتضي كل تنازل في سبيل الدفاع عن موقع اكتسب أو الدخول الى موقع جديد . والامر الاهم هو أن هذه العناصر كلها تجد مصبها الاوحد في البرلمان ، أي في البؤرة الكبرى للعلاقات اللبنانية . والحزب ، حين يطرح تعديله الابتر لقانون الانتخاب ، يستنكف حتى عن جعل هذا التعديل شرطا لترشيح اعضائه ويرتضي أن يكون — اذا استطاع — عنصرا ملحقا ، في داخل البرلمان ، باحد اطراف السلطة ، مثلما هو عنصر ملحق بهذا الطرف نفسه في الخارج ، وذلك دون أي أمل فعلي في أن يؤدي الطريق البرلماني الى انجاز المهام الديمقراطية الوطنية في لبنان ناهيك بالبناء الاشتراكي ..

هذه الاشارات تدل على ما نعنيه بالعلاقات اللبنانية الا انها لا تقدم لها تحديدا دقيقا . والواقع أن التحديد الدقيق صعب ، في هذه الحالة ، لان أول ما تتصف به العلاقات المعنية هو الميوعة . لكن في وسعنا القول أن هذه العلاقات في حالتها الراهنة — هي النتاج المباشر لتفاوتين اثنين . أ — التفاوت بين أهمية الوقع الذي احرزته الرأسمالية الكبيرة في لبنان وضيق الرقعة الاجتماعية التي احتلتها. ب — التفاوت بين منطق الاساس الاقتصادي الذي تقوم عليه التشكيلة الاجتماعية اللبنانية ومنطق بنيتها السياسية — الايديولوجية . ويعني التفاوت الاول أن الرأسمالية الكبيرة في لبنان قد تعايشت حتى الان مع الانتاج الوطني الصغير فربطته بعجلتها مستبقية سيادته على العديد من المواقع الاجتماعية في الزراعة والحرف . وهي قد ادخلت عليه مقاييسها في الاجور والاسعار ، الا أنها ارتضت ، الى مدى واسع ، مقاييسه في العلاقات الاجتماعية . فلم تنزع عن هذه العلاقات غلبة الصفة الشخصية عليها ، ولم تقم بتجريد مقاييس عامة موحدة تخضعها لها (حتى أن عملية البيع والشراء مثلا ظلت تبدو — عبر عادة المساومة — صلة شخصية بين البائع والمشتري ، في مواقع لا تحصى ، وان لم يكن أحدهما يعرف الاخر . كذلك شأن قوة العمل بين بائعها ومشتريها) . هذا الواقع — الذي لا يستثني المؤسسات الرأسمالية الكبرى ، في العديد من الحالات — يقف حائلا دون تبلور الوعي الطبقي وصهره سائر العلاقات الاجتماعية في بوتقته . أما السمة العامة التي ينطبع بها السلوك ،نتيجة لهذا الخليط الهجين من العلاقات ، فهي النفعية . وهي ، بدورها ، الوجه الظاهر لفردية عميقة الجذور . الا أن النفعية ، في المجتمع اللبناني ، ليست وقفا على الافراد . بل هي تتسلق البنى الاجتماعية الوسيطة ، وتتغلغل فيها . والنظام الرأسمالي اللبناني — وهذه نتيجة مباشرة لوظيفته التابعة — قد استبقى هذه البنى وجعلها قناعا لواقع علاقاته . . ذاك هو مضمون التفاوت الثاني الذي ذكرناه . لذا فان أفراد العائلة وأبناء المحلة (او المنطقة) وبني الطائفة يتعرفون على مقومات تضامنهم في هذا الانتماء المثلث (المتناقض العناصر غالبا) . وهم يندفعون في سياق هذا التضامن الى الانتفاع بمكاسب مدارها الاول السلطة وما تصل اليه السلطة من مواقع البنية الاجتماعية . أي أن البنى الاجتماعية التي اعتمدتها البرجوازية الصغيرة ، منذ نهاية العهد الاقطاعي (وورثت جانبا منها عن العهد المذكور) ظلت مسيطرة . فالبرجوازية الصغيرة ،لا تعي انتماءها الطبقي ، بسبب من تفتت قاعدتها الانتاجية ، وهي تحقق تضامن فئاتها — وتناقضها ايضا — في صيغ لا صلة لها بالانتاج الا صلة المنشأ الذي يرقى الى قرون خلت . والتبعية التي اتسم بها النمو الراسمالي في لبنان — فضيقت حدوده — هي التي تتيح سيطرة البنى البرجوازية الصغيرة وسيطرة الايديولوجية الناجمة عنها (1) الا أن ما جعل السلطة المركزية مدارا للمكاسب — وبالتالي للطموح النفعي — هو التوحيد الذي قامت به الراسمالية (توحيد السوق وما تبعه من توحيد للادارة وللسلطة) . هذا الطموح الذي يسلك هرم المجتمع التقليدي من الفرد الى الطائفة ، يمد نفوذه نحو صفوف الطبقة العاملة — نتيجة لاصولها ولتوسعها الحديث العهد ولقلة استقرارها وللحصار الذي يضربه عليها بحر البرجوازية الصغيرة . والطموح المذكور لا يعفي المنظمات اليسارية من اثاره . هذه الاثار — على ما رأينا — تتراوح بين طلب الانتفاع الشخصي في الداخل أو في الخارج — وطلب الحماية من السلطة وكسب المواقع فيها والقبول ، في عمل التنظيم ، بتنازلات لمنطق الوسط الاجتماعي لا يبررها سوى الانغماس الاعمى في هذا الوسط أو الرغبة في الدفاع عن موقع تم الدخول اليه .. الخ . ولا جدال في أن الرد على هذا الخطر هو الوظيفة الداخلية لعلاقات التنظيم وممارسته . فان وسطا من العلاقات له سمات الوسط اللبناني يستلزم تشديدا دائما على التربية الايديولوجية في التنظيم ووعيا سياسيا عميقا يغذيه خط محدد المعالم وبنية تنظيمية لا تنسى في أي وقت أهدافها ولا مضمون علاقاتها .

1 — هذا لا يعني أن الرأسمالية في الاقطار غير التابعة قد اكتسحت الانتاج الصغير وحطمته عن بكرة ابيه . وهو لا يعني ايضا ان الرأسمالية تحقق « ادارة » للاستغلال ذات انضباط موضوعي مطلق ، فلا تستبقي بؤرا للفساد الجماعي وللانتفاع الشخصي . غير ان علاقات الانتاج الصغير في لبنان ظلت على الصعيدين الايديولوجي والسياسي ، غالبة على العلاقات الرأسمالية وتغلغلت فيها .

والاتجاهات التي لا بد لنا من السيطرة عليها ، بهذه الادوات ، ليست معلنة ولا واعية ولا نحن ندرك مباشرة كل مظاهرها . غير أن الوعي الدائم لوظيفة التنظيم يجنبه مزالق عدة ، في بدء انطلاقته ، تنبت عليها بذور الانحراف الذي احصينا مظاهره . ذلك أن التحول الى شلة مثقفين أو الى دعاة عماليين او الى شراذم يحتويها اطار اسمي او الى اتحاد قطاعات لا مركز لها او الى مجموعة لا ترى من الواقع سوى حياة التنظيم الداخلية أو الى كتلة لا ترى في التنظيم الا نقلا حرفيا لمصادر اعضائها الطبقية .. كلها مزالق ، خبرنا بعضها ، تؤول الى تعطيل وظيفة التنظيم الثوري ، وهي وظيفة تغيير العلاقات الطبقية انطلاقا من التناقضات الدائمة والظرفية التي تنتج عن نمو مجتمع ما .

ان وظيفة التغيير هي التي تبرر وجود التنظيم . فالتجانس بين الاعضاء وسرعة التعبئة ودقة تحديد الظرف والقوى التي تتجاذبه في اطار حركة تأخذ بعين الاعتبار اكثر مصالح المجتمع تقدما واكثرها شمولا .. كل ذلك يسمح لعمل الحزبيين بان يتجاوز ردود الفعل الانية التي تستجيب للمواقف الطبقية الجزئية والمباشرة ولما قد يتستر خلفها من تطلعات أو مصالح في صفوف التنظيم نفسه فهذه المواقف لا تستطيع ان تحمل عبء التغيير ولا هي تتحمله .

لكن وظيفة التغيير لا تحددها ارادة التنظيم في التغيير . فالتغيير ان لم يعمل له ويخطط انطلاقا من تناقضات ظرفية ودائمة تحدد هي وجهة التغيير ومداها ، انقلب التنظيم الى مجموعة انقلابية معزولة . ولا شك في أن الحزب الثوري هو مؤسسة تعمل دوما على الموازنة بين قيادتها للحركة الجماهيرية وانخراطها في هذه الحركة . فهي تدرك اولا حجم قواها ورقعة تحالفاتها الحاصلة او الممكنة و — بالتالي — مدى التناقضات التي تستطيع السيطرة عليها ، بهذه القوى والتحالفات ، لتضعها في سياق وجهتها العامة — وجهة التغيير — أو في خدمة هدف جزئي يغذي هذه الوجهة . الا انها تدرك ثانيا حجم القوى ومدى التحالفات التي تتصدى الحركة الجماهيرية لمصالحها وتستثيرها في وجهها بمختلف الاشكال . فهي تعمل اذن على أساس ادراكها لميزان القوى بين معسكر الاعداء ومعسكر الاصدقاء ولما يؤثر على هذا الميزان في كل المعسكرين من تناقضات جزئية تغذي التناقضات الاساسية بينهما او تكبحها . وهي في ذلك كله لا تنسى دورها بما هي قوة من القوى الموجودة في الساحة ، لكنها لا تنسى ايضا ان هذا الدور لا ينمو في الفراغ بل يستمد حجمه من تناقضات الساحة نفسها وانه لا يؤثر فيها وحسب بل يتاثر بها سلبا او ايجابا . هذه الموازنة بين العنصر الذاتي والعنصر الموضوعي في ممارسة التنظيم هي السمة الثابتة لعمله . والمؤتمر حدث سياسي لانه يزود الموازنة المذكورة بأدواتها المرحلية ويمنحها ضوابطها، فيتيح تحويلها الى خط ايجابي ، الى وجهة عمل تستفيد من طرفي التوازن لتضع التنظيم في الموقع الذي يخوله أن يقوم بدوره المبدئي .

ان غرض هذا التقرير هو أن يساهم في تحديد هذا الموقع ليعمل التنظيم على احتلاله بوعي كامل ، في المرحلة المقبلة من نضاله . وان هذا التحديد يتطلب القيام بتحليل متسق يوحد ما اوصلنا اليه عملنا من نتائج حتى الان فيتناول دوائر وعوامل تنتج تناقضات يعمل التنظيم على الانطلاق منها . والتحديد نفسه يتطلب أيضا استرجاع ظواهر عدة ما زالت تؤثر في نضوج هذه التناقضات أو ركودها .

عليه ينطلق التحليل من السيطرة الامبريالية على المنطقة العربية، فيعدد بواعثها ويصف مقوماتها الداخلية ويحدد الوضع العام الذي استقرت عليه المواجهة بينها وبين حركة التحرر العربية . ثم يتناول النظام اللبناني القائم بوصفه محطة للسيطرة الامبريالية نفسها فيعدد مؤسساته ويصف البنى الاجتماعية — السياسية التي تهدف الى وضع المؤسسات المذكورة خارج حلبة الصراع السياسي ويعين طبيعة التركيب الذي اكتسبته السلطة السياسية نتيجة للتباين بين تلك البنى (الطائفية المحلية) وهذه المؤسسات . بعد ذلك يؤرخ التقرير لهذا التباين الذي بدأت اثاره تظهر في الخمسينات مع نمو الرأسمالية التجارية المصرفية ويتعرض للتضافر بين احتدام ازمة التحالف الحاكم نتيجة لهذا التباين نفسه ونمو الحركة الوطنية في الخمسينات ، على النحو الذي أدى الى الحرب الاهلية عام ١٩٥٨ . ثم يحلل التقرير نشأة الشهابية انطلاقا من الحرب الاهلية وما أسفرت عنه في ما بعد من تقليص لفعالية البرلمان (وهو حصينة البنى الطائفية — المحلية) .ويستعرض التقرير بعدها اجراءات الفريق الشهابي طلبا لتنظيم النمو الراسمالي وحل ازمته ، ويشدد على ان هذه الاجراءات لم تنتج مؤسسات سياسية تبدل المؤسسات القائمة او تعدل مقومات دورها .. ثم يصف التقرير اثار المرحلة الشهابية على الحركة الوطنية الديمقراطية وتدابير الضبط التي اخضعت لها هذه الحركة ويحدد منشأ المرحلة الثانية من ازمة النمو الراسمالي التي بدأت مع سقوط مصرف انترا سنة ١٩٦٦ ثم برزت نتائجها على السلطة بفعل المعركة الوطنية التي تبعت هزيمة حزيران ودخول المقاومة الفلسطينية الى لبنان .. أما القسم الاخير من التقرير فهو يفصل المعالم الراهنة لهذه الازمة ويتناول ردود الحركة الوطنية الديمقراطية عليها ، معددا الملامح الجديدة في هذه الحركة — من معركة الضمان الصحي الى المعركة الطلابية ، الخ .. — مستتبعا نتائجها على نضال الطبقة العاملة وحلفائها في المرحلة المقبلة . والتقرير ينتهي الى تحديد المحاور الكبرى لهذا النضال معددا شروط احتلال الطبقة العاملة لموقعها الجديد ، موقع قيادة الحركة الوطنية الديمقراطية في لبنان .

١ — السيطرة الامبريالية على المنطقة العربية

شكلت الظواهر الاساسية التي طبعت تطور الاوضاع اللبنانية بصلة وثيقة مع دور لبنان في المنطقة العربية . فالرأسمالية المصرفية — التجارية ما كانت عرفت النمو الذي عرفته ، وما كانت استغلت الموارد التي استغلتها ، لولا التحامها بمصالح الفئات الحاكمة في الاقطار العربية . لكن هذه المصالح — مصالح الفئات الحاكمة — لم تتكون بالاستقلال عن السيطرة الامبريالية على المنطقة العربية . بل ان معظمها لم يكن سوى التغطية المحلية لاستغلال استعماري اقتصادي يدعمه في عدد من الاحيان احتلال عسكري . في الصلة بين الاستغلال الامبريالي ومصالح الفئات الحاكمة في المنطقة العربية لعبت الراسمالية اللبنانية منذ نشوئها دور الحلقة المحلية . فقدمت للاستغلال الامبريالي المؤسسات المالية والتجارية والعناصر البشرية (الخبرات) التي تعوزه لتاطير سيطرته في المنطقة ، وقدمت الفئات الحاكمة المرتبطة بالسيطرة الامبريالية المؤسسات والعناصر البشرية التي تحكم بواسطتها التحاقها بالسوق الامبريالية .

نتيجة هذا الدور ، دور الحلقة المحلية في الصلة بين الاستغلال الامبريالي ومصالح الفئات الحاكمة ، ارتبط أي تحول هام في الاوضاع اللبنانية الداخلية ، وفي كل المجالات بتحولات المنطقة العربية . والانعطافات الاساسية ، السياسية والاقتصادية ، كانت على الدوام نتائج عوامل عربية هامة . هذا لا يعني أن الوضع الداخلي لم يمتلك تركيبا مستقلا ، بل يعني أن هذا التركيب نفسه تكون في صلة وثيقة مع العوامل العربية ، ولم يكن استقلاله الا نتيجة تطور هذه العوامل نفسها. ما هي طبيعة دور الحلقة المحلية ؟ الاجابة على السؤال تفترض تحديد طبيعة الاستغلال الامبريالي للمنطقة العربية .

• الأمبريالية وأنظمة رأسمالية الدولة العربية

السيطره على الطاقه وشروطها

خلال ربع القرن الاخير تحولت المنطقة العربية ، من مشرقها أولا الى مستودع ضخم للنفط . وقد لعب اكتشاف النفط في عدد من بلدان المنطقة ، التي كانت خاضعة سابقا للاستعمار المباشر او شكلت محمية من محميات الدول الاستعمارية الكبرى ، دورا هاما في تغذية البلدان الامبريالية بالطاقة . وكان من نتائج الاكتشاف وتزايد الانتاج أن ازداد اعتماد البلدان الامبريالية على هذا المصدر ، بينما تراجعت ، في أوروبا مصادر الطاقة الاخرى ، مثل الفحم الحجري ، ولم تبذل جهود كبيرة لاستخدام الطاقة الذرية . وذلك نتيجة توفر النفط في الشرق الاوسط ونتيجة اطمئنان الغرب الى سيطرته على مصادره.ان هذا الامر يعني بوضوح الاهمية الحيوية التي توليها الدول الغربية لاستمرار سيطرتها على هذه المصادر ، لدور المصادر النفطية في دورة عجلة الانتاج داخل الدول المعنية .

ولا تتوقف أهمية النفط عند تغذيته لدورة الانتاج فهو الى ذلك سلعة رخيصة جدا اذا قيس سعرها بسعر النفط الامريكي مثلا . ولما كانت هذه السلعة تدخل في انتاج عدد كبير من الصناعات الاوروبية الاساسية كان لسعرها أثر مباشر على كلفة انتاج عدد كبير من هذه الصناعات . من هنا حرص شركات النفط ومعها دولها على تأمين تموين ثابت بأسعار محددة . كما بدا مؤخرا في اتفاقيتي طهران وطرابلس الغرب .

لكن المعاهدات والاتفاقات لا تكفي ولا تكفل وحدها سيطرة مستقرة وموثوقة . فالضمان الفعلي لاستمرار السيطرة الاقتصادية على انتاج الطاقة هو ربط هذا الانتاج واستمراره بالعلاقة بين الشركات والبلد المنتج أي باستمرار الاستغلال نفسه . فالشركات بعد سنوات طويلة من الاستغلال ، تحول دون أن يستطيع البلد المنتج استغلال طاقاته بقواه الذاتية . فالنفط يبقى غالبا سلعة وحيدة بدون أية قاعدة صناعية تتيح الاستقلال في انتاجه كما أن اي جهد لا يبذل لتمكين البلد المنتج من اعداد الكفاءات المحلية القادرة على ادارة الانتاج وتوجيهه يضاف الى ذلك ان ارتباط الانتاج بالسوق الاوروبية وبشركاته الاحتكارية يجعل تسويقه تحت رحمة السوق والشركات .

والسيطرة على مصادر الانتاج وحدها لا تكفي هي الاخرى فنقل الانتاج يمر عبر الاقطار العربية كذلك ، كما أن قسما من التكرير يتم في هذه الاقطار مما يتطلب ضمان النقل والتكرير والتصدير .

السوق العربية في الدورة الامبريالية

والامر لا يقف عند هذا الحد . فالموارد التي تجنيها الاقطار العربية المعنية من بيع النفط والغاز أو من تصدير الخامات المختلفة والمنتجات الزراعية والصناعية الى البلدان الامبريالية ، لا يوظف الا جزء يسير منها في أغراض التنمية الداخلية ، هذا الجزء يذهب معظمه الى حقول لا تنافس مصدرات الاقطار الامبريالية ولا تضيق عليها بل تكملها . أما الجزء الاعظم فيعود الى السوق الامبريالية على صورة رساميل تودع في مصارفها لتوظف في انماء مرافقها المختلفة .. أو هو ينفق على استهلاك الطبقات المحلية المسيطرة التي تستورد السلع الفخمة من السوق الامبريالية، معيدة اليها ما كانت قد تقاضته منها .. او هو أخيرا يكرس في صفوف بعض الطبقات الشعبية نماذج الاستهلاك الاستعماري وقيمه. هذه الصلات كلها تجعل من السوق العربية حلقة أخرى تقفل دورة النهب الامبريالي للثروة الداخلية وقناة متشعبة تشد جملة التجارة العربية الى السوق الامبريالية . ولا يشذ جهد التنمية الهامشي عن هذه القاعدة . فسلع التجهيز تستورد من السوق الامبريالية أيضا فيرتبط عمل الصيانة وجهد التوسيع بهذه السوق .وبراءات الانتاج وأساليبه تأتي من المصدر نفسه . ورأس المال الغربي هو الشريك الاكبر في تمويل المشروعات المختلفة.. والاشراف على المؤسسات « الوطنية » يؤمنه خبراء أجانب أو خبراء عرب جرى اعدادهم في الجامعات الاجنبية ، فتدربوا على أساليب الانتاج الامبريالية اياها . هذا ويخضع التبادل بين السوقين العربية والامبريالية لقانون التبادل غير المتكافيء الذي يميز العلاقة الامبريالية كلها . فبينما تستولي الشركات الامبريالية على النفط العربي بابخس الاسعار في العالم ، تتدفق على السوق العربية سلع تفرض أسعارها الاحتكارات الكبرى وتجنبها علاقات التبعية السياسية اخطار المنافسة المحلية وتنسق بينها الطبقات الحاكمة بواسطة رخص الاستيراد ويساعدها توجهها الى فئات طبقية متباينة على تحاشي المنافسة في ما بينها . هكذا تقدم السوق العربية للاقطار الامبريالية أرباحا مرتفعة تدخل عنصرا عضويا في اعادة الانتاج الموسعة للرساميل الامبريالية اذ تسعف هذه الرساميل في حل أزمة التسويق المزمنة التي تعاني منها . هذا بينما تقف جميع العوامل المذكورة اعلاه حائلا في وجه نمو الاقطار العربية واستقلالها السياسي وتحرر جماهيرها الكادحة من الاستغلال والقمع .

خطوط المواصلات المواقع الاستراتيجية

ليست مصالح الغرب الامبريالي بالمنطقة العربية مقتصرة على مصادر الطاقة أو الموارد الاقتصادية الداخلية عامة . ففي علاقات النهب الامبريالي لموارد المستعمرات السابقة تلعب المنطقة العربية دور الممر الضروري . فالصلات التجارية التي تربط الغرب باسيا وأفريقيا ، عدا الداخل العربي الذي ينتج قسما كبيرا من السلع المنقولة ، تمر بطرق مواصلات تقع في قلب المنطقة العربية . وقد كانت هذه الطرق ، تاريخيا ، رمز السيطرة الاستعمارية وقاعدتها: السويس ، عدن ، الداخل الافريقي — مصر، البصرة — الحجاز ، بيروت ، حلب..حتى ان تمزيق الارض العربية وتشكيل دويلات محمية في أواخر القرن التاسع وأوائل القرن العشرين، خضع لمصلحة الدول الكبرى في الحفاظ على طرق مواصلاتها التجارية والتي تعبر المنطقة العربية .

بعد الحرب العالمية الثانية ، وانفجار الحرب الباردة بين المعسكر الاشتراكي والمعسكر الامبريالي ، اكتسبت المنطقة العربية دورا جديدا لا يقل أهمية عن دورها التقليدي . ففي سعيها لتطويق الاتحاد السوفييتي ومنع اتساع الكتلة الاشتراكية باتجاه الشرق (لا سيما بعد انتصار الثورة الصينية عام ١٩٤٩) انشات الامبريالية الامريكية شبكة من القواعد والاحلاف العسكرية تقف سدا عسكريا وسياسيا على الحدود السوفييتية . فتحولت تركيا وايران الى مستعمرتين فعليتين خاضعتين للنفوذ الاميركي، مع حشد عسكري أميركي ضخم في تركيا ، لكن القواعد الاميركية قد تجد نفسها مكشوفة من الخلف اذا لم تدعم ، أي اذا لم يضمن حياد العراق والخليج العربي على الاقل . لذلك لم يتردد الاسطول السادس من النزول في لبنان كما لم يتردد المظليون البريطانيون من النزول في عمان والكويت عندما تعرضت السيطرة الامبريالية للخطر أثر طرد عملائها في العراق صيف ١٩٥٨ . ويؤدي تشابك الحلقات الجغرافية والسياسية الى جعل سلامة أية حلقة مشروطة بسلامة الحلقات التي تحيط بها. مما يجعل المصلحة الاستراتيجية مرتكزة الى منطقة كاملة وليس الى بلد واحد « فحياد » العراق لا يضمن الا بسوريا « عاقلة » كما يردد الامبرياليون ، وباردن هاشمي . وقد جاء « الوطن القومي اليهودي » في تقاطع الطرق التجارية الاساسية ، وخطوط النفط ، والمواقع الاستراتيجية جاء ، ليشكل على صعيد المنطقة العربية كلها حارس هذا التقاطع من الاستقلال الاقتصادي والقومي ومن بناء مجتمعات اشتراكية تضرب توازن القوى القائم لصالح الامبريالية . كما أن « حياد » الخليج وسلامة النفط السعودي والكويتي يتطلبان جزيرة عربية محمية بكاملها تضمن بدورها « السلامة » الايرانية .

ليست المنطقة العربية ظهر الاتحاد السوفييتي فقط من وراء تركيا وايران ولكنها ايضا من شواطيء المتوسط . والسلامة الامريكية الامبريالية ربطت كل دول المتوسط الاوروبية بحلف شمال الاطلسي : فرنسا ، ايطاليا ، اسبانيا ، اليونان .. مما يوسع المنطقة الاستراتيجية الى حدود الحوض المتوسط كله . ويفترض « حماية » دول حلف الاطلسي المتوسطية . لذلك فان الامبريالية الامريكية تعتبر الشرق الاوسط منطقة خطيرة وحيوية ، كما تعتبر أن أي مساس بتبعية هذه المنطقة لها احتمال حرب عالمية ثالثة (كما صرح نيكسون في خطابه اخر عام ١٩٧٠ عن أحوال العالم) .

المصالح الامبريالية والتكتلات السياسية

ان المحافظة على احتكار النفط العربي وسلامة طرق المواصلات وحماية العدوان الامبريالي ، تجعل من السيطرة السياسية شرطا حيويا في استمرار القبضة الامبريالية. فالاستغلال الامبريالي للموارد الداخلية ليس علاقة اقتصادية فقط كما رأينا . فهو يتطلب ضمانة ضد استقلال الدولة المنتجة بالانتاج ، وضد التسويق خارج الاسواق الامبريالية نفسها ، وضد ارتفاع الاسعار بصورة تؤثر تأثيرا فادحا على أسعار الكلفة في الانتاج الغربي ... وسلامة طرق المواصلات التجارية والقواعد الاستراتيجية تفترض انحيازا كاملا ولو متسترا بـ « الحياد » لقوى العدوان والاستغلال . لذلك كانت التبعية السياسية ضرورة لا غنى للاستعمار عنها . لكن هذه التبعية لم تعد تستطيع أن ترتدي دائما شكل الاحتلال الدائم أو حتى القواعد العسكرية أحيانا . لذلك فان ضمانتها الاكيدة والبعيدة المدى تكمن في طبيعة السلطة السياسية الداخلية وتركيبها .

في سبيل سيطرته السياسية ، قام الاستعمار بعزل كل مجموعة من المصالح أو من العناصر الاستراتيجية في وحدة مستقلة معتمدا بالطبع على عناصر غير اقتصادية أيضا : تكتلات قبلية ، حضارات قديمة مستقلة ، فئات طائفية ، مجتمعات تكونت في ولايات استعمارية قديمة ، حدود جغرافية عازلة . وربط بهذه الوحدات المتميزة ، عصابات حاكمة مؤلفة من تكتل متعدد العناصر جمع بينها في بادىء الامر ارتهان سيطرتها باستمرار هذه الوحدات وتميزها . فكان أن أسفر تقسيم منطقة الخليج وجنوب الجزيرة الى دويلات عن حصر المصالح النفطية الاساسية في كيانات سياسية قليلة السكان ، بحيث يمسي نشوء حركة وطنية قوية فيها غاية تصطدم بمزيد من العوائق . وقد جعل هذا التقسيم من تطلع الاقطار العربية المجاورة الى الثروة المخزونة في هذه الدويلات يبدو وكأنه مطمع خارجي تتصدى له الحماية الامبريالية متذرعة بـ « استقلال » الدويلات السياسي .

ولم يكن الحكم وحده هو امتياز التكتلات الحاكمة هناك ، فالمصالح المحلية رغم تداخلها مع مصالح "البلدان العربية الاخرى ، تشكل قاعدة ثابتة للاسس . بذلك اندمجت المنافع الاقتصادية بممارسة الحكم ، أي أن شرط هذه المنافع هو الاستمرار في السلطة . ولما كانت السلطة التي تمارسها هذه التكتلات ذات أساس قبلي أو طائفي (في الحالات التي نتعرض لها اي في الجزيرة العربية بصورة أساسية) قامت التكتلات بالمحافظة على هذا الاساس المتخلف ، شرط استمرار مصالحها الاقتصادية ، ومن ناحية ثانية رضخت بصورة تامة لشروط السيطرة الامبريالية على الموارد الداخلية ، واكتفت بعائدات تفيض عن حاجات استهلاكها ووظفت هذه العائدات الضخمة في الشبكة المصرفية الامبريالية ، واقتصر البناء الداخلي على توفير ظروف معيشية مرضية لعناصر التكتل الحاكم العليا ، وعلى تامين الحاجات الاساسية للاستغلال الامبريالي (طرقات ، مستشفيات ، اعداد يد عاملة لا يمكن أستيرادها) .

هذا يعني أن سيطرة هذه التكتلات رهن بمحافظتها على أسس حكمها وسلطتها ،وعلى العلاقات الاجتماعية التي تؤمن صلابة هذه الاسس . وهي رهن بمحافظتها على حماية الامبريالية لها ، وعلى مصالح الامبريالية بالتالي . بذلك يتم انتاج ثروات ضخمة لا تنتج الا التخلف الداخلي ، وتحدد العلاقة بين الامبريالية وقسم من المنطقة العربية .

الامبريالية وأنظمة رأسمالية الدولة

من الواضح أن التحليل السابق لا يتناول الا البلدان العربية « الجديدة » : الكويت ، البحرين ، أبو ظبي ، قطر ، السعودية ، الاردن ... لكن لبنان لا يلعب دور الحلقة

لبنان ودور محطة السيطرة الاستعمارية

المحلية بالنسبة لهذه البلدان فقط . فهو يلعب هذا الدور وان بصورة مختلفة ولمصلحة طبقات اخرى ، بالنسبة لنمط اخر من البلدان العربية . ففي سوريا والعراق مثلا مجتمعات ذات ريف واسع ، كما أن هناك مدنا قديمة تملك ادارات موروثة وصناعات صغيرة ومتوسطة . هذه العوامل المختلفة تشكل قاعدة لنمو طبقات وطنية بورجوازية صغيرة وعمالية ، معادية للاستعمار ، ومعادية للطبقات التي تشكل ركيزته الداخلية : كبار ملاكي الارض ، فئات من البورجوازية المحلية الاكثر ارتباطا بالاستعمار . ويدور الصراع بين الطبقات القديمة .. ملاكو الارض ، البورجوازية المحلية .. والبورجوازية الصغيرة حول اجهزة الدولة . فالسلطة السياسية هي الوسيلة التي تمكن البورجوازية الصغيرة من السيطرة — غالبا في مرحلة لاحقة — على وسائل الانتاج وعلى فائضه . في الصراع على أجهزة الدولة ، تستبقي البورجوازية الصغيرة الطبقات المستغلة من عمال وصغار الفلاحين ، خارج المعركة . فتدخل هذه الطبقات في المعركة ينقل المواجهة من مجالها الضيق والمحصور — اجهزة السلطة — الى مجالات أوسع بكثير — علاقات الانتاج ، تنمية قوى الانتاج بالتراكم الداخلي ، والعلاقات السياسية — وهي مجالات يؤدي طرحها ، وتغييرها ، الى تطلب قيادات مختلفة عن القيادات الانقلابية ، والى منظمات جماهيرية مفقودة والى أيديولوجية تتناقض مع الخليط التكنوقراطي المثالي الحالي .

ويؤدي استبقاء جماهير العمال وصغار الفلاحين خارج المعركة — على قاعدة مصالح هذه الجماهير — الى احتفاظ اجهزة الدولة وعلاقات الانتاج ، بطابعها السابق ، طابع قمع جماهير العمال وصغار الفلاحين واستغلالها . فالتحول الذي يطرأ على أجهزة الدولة بصورة خاصة يوظفها في خدمة سلطة لا تملك وسائل الانتاج لكنها تتصرف بها ويتم هذا التصرف بمعزل عن سلطة الجماهير المستغلة ، وان التقى مع جانب من مصلحتها في تنمية قوى الانتاج ومع نضالها وان في حدود لا تستطيع السلطة الجديدة تجاوزها . تؤدي هذه العوامل الى نمط جديد من السلطة السياسية والتنظيم الاقتصادي والاجتماعي ، هو رأسمالية الدولة . فعلاقات الانتاج ما زالت تقوم على الفصل بين الطبقات الكادحة وبين وسائل الانتاج أي أن هذه العلاقات رأسمالية .. لكن ذلك لا يؤدي الى استغلال فردي لوسائل الانتاج : فبرجوازية الدولة وان كانت لا تملك ، فهي تتصرف بوسائل الانتاج وبقسم من فائض الانتاج عن طريق السيطرة على السلطة السياسية .

لقد نشأت رأسماليات الدولة العربية ، وتكونت في صراع مع الامبريالية . فهي قد انتزعت من هذه الاخيرة سيطرتها على المقدرات السياسية للاقطار العربية ، وذلك بضربها لسلطة الطبقات الملحقة بالامبريالية كما انها حاولت في اكثر نماذجها تقدما ان تحرر مرافق الانتاج الداخلية من الاستغلال الامبريالي المباشر وان تطور قواها الانتاجية وبالتالي ان تكسب تحررها قاعدة قوية ومتماسكة . لكن ذلك كله على اهميته تم دون المساس بالشروط السياسية الاساسية للسيطرة الامبريالية . فرأسماليات الدولة العربية لم تعرض السيطرة الامبريالية للخطر لان الامبريالية ما زالت تستغل الموارد العربية الاساسية دون عائق هام ، وهي بالتالي ، وبواسطة هذا الاستغلال ، ما زالت تفرض الاشكال المتخلفة والرجعية ، في التنظيم السياسي والاجتماعي التي تتيح لها تمكين سيطرتها . ورأسماليات الدولة العربية لم تهدد فعلا سياسة مناطق النفوذ الامبريالية حتى أن الامبريالية الامريكية لا تعتبر أن مصالحها الاستراتيجية مهددة نتيجة استيلاء هذه الرأسماليات على السلطة بقدر ما تعتبر أن النفوذ السوفياتي هو الذي يشكل التهديد الفعلي لنفوذها . واخيرا لم تستطع رأسماليات الدولة العربية أن تتجاوز التقسيم الاستعماري للمنطقة الغربية أو أن تحرر المنطقة من العدو القومي الذي يحمي المصالح الاقتصادية والتجارية والاستراتيجية للامبريالية .

والامر الذي ينبغي التشديد عليه هو أن برجوازيات الدولة لا تلبث أن تستنفد طاقتها في المعركة مع الامبريالية ، بعد أن تستقر بين يديها مقاليد السلطة . وهي تستبقي ، اثناء هذه المعركة ، سيطرة البرجوازية الريفية المتوسطة على الزراعة وتستبقي سيطرة رأس المال الخاص على التجارة الداخلية والمقاولات وعلى بعض مرافق الصناعة . هكذا يتاح لها ، في المرحلة اللاحقة ، أن توظف في هذا النطاق ، ما راكمته من رساميل خاصة قامت بنهبها من القطاع العام . وتنشأ نتيجة لذلك شبكة من المصالح المختلطة تدفع سلطة الدولة الى اعادة النظر في تدابير التضييق على الاستيراد وعلى رأس المال الاجنبي .. اذا كانت هذه المصالح لا تؤدي الى الغاء تاميم المرافق الكبرى التي انتزعت من براثن السيطرة الامبريالية ، فانها توسع من جديد قنوات النهب الامبريالي وتؤدي على مدى معين الى خفض معدل النمو والى مزيد من غلبة الطابع الاستهلاكي عليه . وتفرض المصالح نفسها تجميد المعركة مع الرجعيات العربية وزيادة التشابك مجددا بين اقتصادها واقتصاد رأسماليات الدولة ، وتفرض أيضا مزيدا من القيود على حركة برجوازيات الدولة في المعركة القومية .

في هذا السياق لا يتبقى من شعار الوحدة القومية سوى قشرة ايديولوجية — سياسية فارغة . فانظمة رأسمالية الدولة تحتاج الى الوحدة ، في مرحلة تراجعها القومي ، لان الوحدة هدف جماهيري يغطي هذا التراجع . غير أنها ، حين لا تستبقي للوحدة سوى وظيفة التغطية هذه ، تقتصر منها على صيغة واهية لا تطال البنى الاساسية في الاقطار المتحدة . ذلك أن كلا من برجوازيات الدولة قطرية بحكم مصلحتها وانها بالغة الحرص على الاحتفاظ بهيمنتها المطلقة في القطر الذي هي فيه . فالتباين التاريخي في مصبات الصلات التي تشد كلا منها الى طرف امبريالي قبل سواه والتخوف من هيمنة الطرف الاكبر على مقدرات الاطراف المتحدة الاخرى وتفاوت النمو والثروة بين الاقطار المعنية ، الخ .. هذا كله يصد برجوازيات الدولة عن الاتحاد العضوي ويجعلها تتعلق بالشعار الجماهيري وترفض مصلحة الجماهير الملموسة في تحقيقه .

عليه فان حماية الكتلة السوفياتية لرأسماليات الدولة العربية لم تؤد الى تحرير الجماهير العربية من الاستغلال والقمع . فهي قد ساعدت على انماء القطاع العام وعلى خروج السلطة السياسية من نطاق التبعية المباشرة للامبريالية . لكن الاستغلال الرأسمالي لا يستلزم ، بالضرورة ، بقاء الملكية الخاصة لوسائل الانتاج . فالسؤال الحاسم هو التالي : ما هي علاقة الجماهير العاملة بوسائل الانتاج ولمصلحة أي الطبقات يجري تخطيط النمو ؟ والاكيد أن برجوازية الدولة هي التي تسيطر على وسائل الانتاج ، في الاقطار العربية التي تقودها وانها تخضع النمو لمصلحتها . فالمعونات السوفياتية قد صبت وقودها اذن في نمط جديد من الاستغلال دخل على وضع الطبقات العربية المقهورة . وهي ، الى ذلك ، قد استبقت انماط الاستغلال الاخرى واخذت تتجه ، عبر تطور البنى الرأسمالية الجديدة ، الى توسيع رقعتها من جديد . ثم أن هذه المعونات قد ردت السلطة السياسية الى نمط من العلاقة بالاتحاد السوفياتي ، كانت ضمانتها الاولى عجز برجوازية الدولة عن تعبئة الجماهير التي تستغلها . فحين تظل هذه الجماهير واقعة تحت طائلة القمع ، يمسي « الصمود » في المعركة مع العدو القومي ، رهنا بالمعونة التقنية المقدمة وبالدعم السياسي الخارجي . هكذا تمسي مقاليد المعركة كلها في يد الطرف الذي يستطيع أن يقدم هذا الدعم وتلك المعونة . هذا الطرف هو الكتلة السوفياتية وهي اليوم تخضع المعركة الوطنية العربية لمقتضيات سياستها الخاصة بتحاشي المواجهة مع الامبريالية وباقتسام مناطق النفوذ معها . وما خطر المواجهة المباشرة بين الكتلتين الا نتيجة اضطرار الطرفين المصري والسوري الى الخضوع المباشر للحماية السوفياتية . فهما ، لعجزهما عن قيادة الجماهير في حرب الشعب المديدة ، لا يجدان منفذا من هذا الخضوع سوى الاستدرار المتعثر لعطف الامبرياليين . هذا يدل ، مرة أخرى ، على أن معركة التحرر والاشتراكية لا تخاض بقيادة طبقية معزولة ولا بحماية طرف خارجي ، وان المعونة ، أيا كان مصدرها وضرورتها ، لا تكسب معناها الا من البنية الداخلية التي تغذيها .

ان الدور اللبناني — الحلقة المحلية — يستمر ما استمرت العلاقات التي تربط المنطقة العربية بالامبريالية . وكما فشلت برجوازيات الدولة العربية في أن تحرر بلدانها فعلا استطاع لبنان أن يستمر يلعب دورا تجاه البلدان التي تسيطر عليها هذه البرجوازيات . وحيز هذا الدور هو العلاقات التجارية مع السوق الامبريالية ، والاستهلاك الفاخر للفئات الحاكمة ، وامتصاص قسم من فائض قوة العمل الكبير الذي لم تنجح الانظمة الجديدة في استعماله .. عدا أنه يلعب دور محطة انتظار للرساميل العربية الهاربة والاملة في العودة ، أما في ركاب انقلاب يميني ، أو في هزيج سياسة انفتاح « ديمقراطية » تنعش امل الرأسماليين في العودة الى استغلال اوفى شروطا .

مؤسسات محطة السيطرة الاستعمارية

تشكل السمات الاساسية العامة للاقتصاد اللبناني عناصر في دور واحد : فهو مرفأ الداخل العربي ومدخله وقطاره (المواصلات) ومصب قسم من نفطه السعودي والعراقي ومستودع جزء من أمواله (الاقتصاد) ، وشاطىء الانزال العسكري لمراقبة وقمع كل حركة تحرر أو حماية منطقة النفوذ (الاستراتيجية) .

ان اجتماع هذه العناصر والتقاءها في نقطة واحدة يجعل من لبنان اداة هامة من أدوات السيطرة الامبريالية على الشرق العربي كله . واجتماع هذه العناصر أيضا هو الذي يولد انسجاما بين مختلف وجوه الاوضاع اللبنانية : فالليبرالية الاقتصادية تخدم حرية انتقال الاشخاص والاموال والسلع ، والتبعية السياسية للامبريالية تخدم حرية الانتقال هذه ، وتشكل ركيزتها السياسية . ويفسر ذلك ما يسمى الدور « التقليدي » للسياسة اللبنانية في المجال العربي اي الانضمام الى حصيلة توازن القوى في العالم العربي . فدور الحلقة المحلية يفترض في الحالات الطبيعية على الاقل ، ان تحتل الحلقة الموقع الذي يجنبها اية عملية استبعاد من قبل أي طرف من الاطراف ولا تنحرف هذه القاعدة الا في حالات محددة : اشتداد الهجوم الاستعماري نتيجة تعرض مواقعه العربية للخطر ، أو مد الحركة الوطنية في المنطقة وفي لبنان . وهذا ما حدث عام ١٩٥٨ : عند اختلال التوازن الامبريالي ، عقب ١٤ تموز العراقي وفي امتداد السويس وكسر احتكار السلاح اضطر التحالف الحاكم الى الانسلاخ عن توازنات القوى في المنطقة العربية ، ووقف في صف الطرف الذي تشده اليه شبكة كثيفة من المصالح والعلاقات .

شكل نمط النمو اللبناني ، منذ أواخر القرن الماضي والربع الاول في القرن العشرين ، استجابة لالتقاء العوامل الثلاثة المذكورة . واذا كان نمو التخلف يعني دوما سيطرة العلاقات مع المركز الامبريالي وتلاؤم التركيب الداخلي مع تلبية الحاجات التي يفرضها هذا المركز الخارجي ، فان لبنان يشكل نموذجا مضاعفا للتخلف في البلدان المتخلفة الاخرى . فالتخلف ليس مستوى دخل بل تفكك في قطاعات الانتاج ضمن البلد المتخلف .

فدور محطة السيطرة الاقتصادية الاستعمارية يتطلب توفير شبكة من المؤسسات والمرافق تستطيع مد هذه السيطرة بما تحتاج اليه محليا أي بما تستطيع الحصول عليه بكلفة أدنى من كلفة السوق الامبريالية نفسها .

ويحدد ذلك أوضاع المنطقة العربية المتخلفة ، اي نوع استغلال الامبريالية للمنطقة . فبلدان الجزيرة العربية التي رأينا نوع صلتها بالنهب الاستعماري تتقاضى عائدات لا تملك توظيفها في الداخل لانحصار انتاجها في مادة أولية واحدة ، يرتبط انتاجها بآلة انتاج الدول الامبريالية . فيتم انتاج المادة الوحيدة بمعزل عن أي وسط ، صناعي او انتاجي ، متكامل ويعتمد التكتل المتسلط في هذه البلدان في استهلاكه الفاخر وفي غذائه ، على الشبكة التجارية اللبنانية التي تمده بما يحتاج اليه . ويستورد لبنان لهذه الفئات سلعها من البلدان الامبريالية ، ويؤمن لها استثمار أموالها في مرافقه الداخلية الامينة (العقارات، الفنادق..) وفي أسواق وبورصات الخارج . كما يؤمن للطبقات الفقيرة داخل هذه البلدان نفسها حاجاتها من انتاجه الصناعي الداخلي . أما العنصر البشري فلا يتوفر الا بضحالة في معظم بلدان المشرق نتيجة استبقاء فئات اجتماعية واسعة خارج القطاعات الجديدة ، وعدم توليد هذه القطاعات لدينامية عامة تستوعب مختلف قطاعات المجتمع وتضمها الى دائرتها ، وتقوم الرأسمالية اللبنانية بتوفير هذا العنصر من مقاولين واداريين خبراء ومهندسين واطباء وحرفيين مهرة .. أما بلدان رأسمالية الدولة العربية فعدا التجاء قسم من طبقاتها القديمة الى المرافق اللبنانية فان استمرار ارتباطها بالسوق الامبريالية يغذي الشبكة التجارية — المصرفية اللبنانية ، كما يغذيها تنمية هذه الدول للعلاقات الرأسمالية في ريفها ومحافظتها على نمطين متفاوتين من استهلاك السلع : استهلاك فاخر للبرجوازية الجديدة ، واستهلاك شعبي للطبقات الكادحة . واذا كانت الملاكات البشرية متوفرة فيها الى حد فان سوقها ليست مغلقة في وجه اللبنانيين .

تقدر مساهمة الخدمات التي تقدمها السوق اللبنانية للاسواق العربية بـ ٢٥ بالمئة من الدخل اللبناني . اذا كان هذا الرقم ، كما حسب ضخما ، فانه لا يعطي فكرة دقيقة عن نوع تبعية السوق اللبنانية للاسواق العربية . فما يتضمنه هذا الرقم هو الخدمات المباشرة ، ودائع المصارف ، التصدير وأعادة التصدير ، الترانزيت ، السياحة . لكن فعالية هذه الخدمات أوسع ، كميا : فهناك نتائج هذه الخدمات التي تمتد في حلقات متتابعة الى اجور اللبنانيين الذين يعتاشون من هذه الخدمات الى الاستهلاك الذي يحصل مقابل هذه الاجور ، الى تجديد وسائل عمل الاجراء .. وفعالية هذه الخدمات اعمق نوعيا: فان توازن القطاعات اللبنانية (غلبة الرأسمالية التجارية المصرفية) ، هو من نتائج هذه الفعالية ، كما أن من نتائجها أيضا تحول الزراعة اللبنانية الى انتاج سلع تجارية ، وتقاسم سوق السلع الصناعية مع رأس المال الامبريالي ، وحيوية الحفاظ على التغطية الذهبية لليرة اللبنانية ، وتوازن سوق المدفوعات اللبناني .. يؤدي ذلك كله الى استنتاج مركزي : ان تجدد نمط النمو اللبناني ، والدورة الاقتصادية اللبنانية ، يتم على قاعدة الصلة اللبنانية بالمنطقة العربية . أي أن الصلة اللبنانية ولدت تركيبا داخليا يتجدد مع استمرار هذه الصلة وحاجاتها .

هذه الملاحظات تبرز سخافة التفاؤل اللبناني بمهارة اللبنانيين ، وضحالة التحليلات النفسية التي لا يتورع عنها الاقتصاديون الجديون ، والتي تكيل المديح لمرونة اللبناني وجرأته واستنباطه . فالصفات النفسية ، التي يتحلى بها اللبناني ، ما كانت لتفيده في شيء ، لولا تبعية الاقتصاد اللبناني ودوره العربي . والتحالف الحاكم يدرك تمام الادراك حيوية هذا الدور وشرطه الامبريالي . لذلك فان مصلحته أملت عليه على الدوام الالتحاق الكامل بمشاريع الاحلاف الاستعمارية في المنطقة: من مشروع الدفاع المشترك ، الى مشروع ايزنهاور ، الى الانزال الامريكي ، الى السكوت عن الانتهاكات الاسرائيلية ، الى المساهمة في مشاريع تصفية المقاومة الفلسطينية ، الى فبركة قضية « الميراج » . وتكريس هذا الدور دوليا هو حلم الاجنحة اليمينية المفرقة من الحكم : مشاريع البوليس الدولي ، مشاريع تدويل لبنان . فحتى الوضع الحاضر لم يعد يبدو حصنا كافيا في وجه امتداد تغيرات محتملة في المنطقة العربية الى الداخل .

وحرص بعض أجنحة الحكم على التحاق لبنان بالسياسة الامبريالية صدى لحرص السياسة الامبريالية نفسها على هذا الالتحاق . حتى ان الجملة الشهيرة من البيان الوزاري الاول بعد الاستقلال والتي تعلن أن لبنان لن يكون للاستعمار ممرا أو مقرا ، ان هذه الجملة تبدو ساخرة اذا ما قوبلت بتاريخ السنوات العشرين الاخيرة . فالشاطىء اللبناني لم يعرف زيارات الاسطول السادس بكثرة الا في أوج الحركة الوطنية العربية بين ١٩٥٦ — ١٩٥٩ : اثر تاميم السويس ، اثر مواكبة سوريا للحركة الوطنية في مصر ، اثر ثورة العراق . واخيرا عشية هزيمة ٥ حزيران العربية سنة ١٩٦٧ : عندما صرح اشكول رئيس وزراء اسرائيل يومها ان الاسطول السادس هو درع اسرائيل ، طالب بيار الجميل بالسماح للدرع الاسرائيلي بان يعوم في المياه اللبنانية . وهذه السياسة مرتبطة بصورة واضحة بالمصالح الحاكمة للرأسمالية اللبنانية وللتحالف الحاكم : فمركز ثقل المشرق العربي هو المحور السوري — العراقي (المركز الاستراتيجي ، الوزن السياسي البشري ، النفط وأنابيبه وموانئه ...) ولا موطىء قدم للاستعمار اذا انحرف هذا المحور في المنطقة الا الرجعية اللبنانية . أي أن حماية الحزام التركي — الايراني حول الاتحاد السوفياتي يفترض استمرار التحالف الحاكم في تبعيته ، وفي مساندته للتكتلات العربية الرجعية التي تسيطر على بلدان الداخل العربي ونهبها .

الطوائف مؤسسات سياسية

ان دورا بهذه الاهمية لا يمكن ضمانه وحمايته ، اذا ترك عرضة لتقلبات أوضاع داخلية ، ولتناقضات هذه الاوضاع . لذلك فقد كان على الاستعمار أن يجد صيغة تؤدي الى ضمان عزلة الوضع اللبناني عن الاوضاع العربية الداخلية . ولم يكن للاستعمار أن يستنبط هذه الصيغة من المخيلة أو أن يفتعلها افتعالا كاملا . ما كان عليه الا أن يضخم عاملا موضوعيا وأن ينظم العلاقات السياسية بصورة تجعل العامل الموضوعي غالبا في التنظيم الجديد . وهذا ما قام به الاستعمار الفرنسي مع الطائفية ، ولحقته الدول الكبرى في النصف الثاني من القرن التاسع عشر .

رغم التحولات الاساسية التي قلبت راسا على عقب العلاقات السياسية اللبنانية منذ ١٨٦١ فان ثمة قواعد أولية لم تتغير منذ ما يزيد عن القرن . تقوم هذه القواعد على ربط الصيغة السياسية والعمل السياسي بالطائفة، ثم بالمنطقة الجغرافية ، ونتيجة ذلك بالعائلة . أن أي عمل سياسي لا يرتبط بهذه القواعد الثلاث لا سيما بالقاعدتين الاولين ، لا بد وأن يوسم بالخروج على التوازن اللبناني التقليدي وأسسه . ولا بد له ، للعمل السياسي ، ان يخرج على هذا التوازن كما حدث بالفعل حتى اليوم .

ان اعتماد الطائفة والمنطقة اساسا لا غنى عنه في اكتساب الصفة السياسية ، يجعل منهما محور كل المواقف السياسية . فاذا كان الرجل السياسي سياسيا لانه يمثل طائفته في منطقة من المناطق ادى ذلك الى انصباب الجهد السياسي على المحافظة على هذا التمثيل وعلى صفته . فتشكلت « نتيجة هذا المقياس » دويلات داخلية يتزعمها اقطاب ينتمون الى مختلف الطوائف . وقد ساعد على ذلك ما يتسم به المجتمع اللبناني من تواز بين المناطق والطوائف ، أي من غلبة تاريخية لطائفة معينة على سكان منطقة بعينها . ولما كان استقلال الطوائف نفسها قد نتج عن علاقاتها بدول كبيرة أجنبية ، وعن مطالبة هذه الدول بحقوق « طوائفها » لازمت الطائفية علاقات خارجية غربية وعربية ، متعددة ومتناقضة . ولكن اطار هذا التعدد والتناقض واحد : الكيان اللبناني . وتحولت هذه الوحدة الى عنوان توازن الطوائف ومن ورائها النفوذ الاجنبي الذي يدعمها وأصبح اي مساس بهذه الوحدة يعني اختلالا في توازن النفوذ الاجنبي ، وفي التوازن الداخلي ، مما يهدد سيطرة التحالف الحاكم بمختلف عناصره وطوائفه .

نتج عن هذا التعريف للعمل السياسي أن استحال تشكل حكم وطني ، وتحالف حاكم وطني تندمج فيه العناصر المحلية وفقا لمصلحة عامة بتوزيع الادوار حسب ما تمليه وتتطلبه . فالتحالف الذي نشأ احتفظ باستقلال عناصره عن بعضها البعض ولم يستطع الالتحام في وحدة مترابطة ومتداخلة . لكنه الى ذلك كان الحكم الوحيد الممكن . فتبعا للاساس الطائفي — المحلي ، لم يكن من الممكن ان يتشكل تحالف حاكم يقوم على أسس تؤمن الترابط والتداخل ، فبقيت السياسة اللبنانية حكرا على ممثلين عائليين للطوائف والمناطق ، كما بقيت مكشوفة أمام التدخل الخارجي .

وقد انصب هذا التدخل على عزل لبنان عن المنطقة العربية ، فقدم الاختيار العربي وهو الاختيار التاريخي والثقافي والجغرافي البديهي على أنه المقابل والمناقض للاختيار الغربي . بينما لا يملك هذا الاخير أي سند من تاريخ او ثقافة . وكان استبعاد الاختيارين خدعة لم تنطل على التيار اللبناني العربي ، الا لبروز قيادة « وطنية » منه ، تمثل مصالح تتفق كل الاتفاق مع « استقلال » لبنان . وقد بدا طويلا أن هذا الوضع لا يخدم فقط مصالح الرأسمالية التجارية ، بل يقدم الرفاه لفئات واسعة من البرجوازية الصغيرة بمختلف مراتبها : المهن الحرة ، الوسطاء ، صغار التجار ، الحرفيون .. بل أنه يمكن عددا من عناصرها من الانتقال الى البرجوازية المتوسطة والانخراط في صفوف الفئات الحاكمة فاصبحت هذه الفئات طرفا لا ينفصل عن التحالف الحاكم وطبقاته . وحولت علاقاته العربية التقليدية الى ورقة تساوم بها على حصتها من المنافع والسلطة .

هكذا تكون وضع وتكامل — لفترة — يقوم على عنصرين :

— شكلت الطائفية المحلية اطارا متكاملا للعلاقات اللبنانية في مختلف مجالاته. فهي لم تقتصر على قاعدة التمثيل السياسي ومقياسه الاوحد ، بل تعدته الى مجال العلاقات الادارية والاقتصادية والايديولوجية .فالتوزيع الطائفي للوظائف الادارية جعل الطائفة والمنطقة سلما الى هذه الوظائف . وشكلت هذه العلاقات مدخلا الى العمل في عدد من المرافق ففي عدد من المصانع يتم انتقاء العمال اللبنانيين على أساس طائفتهم ومنطقتهم فيشكلون ضمن المصنع كتلة متراصة تستطيع خنق الوعي الطبقي أو على الاقل تكبيله . ولا شك ان المجال الارحب الذي استطاعت الطائفية أن تتغلغل فيه هو المؤسسات أو الاجهزة الايديولوجية . فانبثقت عن الطوائف مجالس ملية « ترعى » مصالحها وتطالب بحقوقها بالوظائف والمرافق أي تغذي التقسيم نفسه . ووضعت الاحوال الشخصية ، من زواج وارث في عهدة هذه المجالس . وتوزعت الجمعيات الدينية التعليم والثقافة : فاصبح الاعداد التربوي والثقافي متنوعا بتنوع الطوائف ، يغذي ويرسخ التفكك السائد ، ويمد منطق التوازن بوسائل استمراره وتجدده . ولم تنج الصياغة الثقافية نفسها من هذه الظاهرة: فالثقافة التي قامت في المجتمعات البرجوازية ، على ربط الحاجات العامة والاكثر شمولا في وحدة متكاملة نامية انحطت على يد « مثقفي » التحالف الحاكم الى تبريرات رتيبة لخصوصية الاوضاع اللبنانية . وترجمت هذه الخصوصية الى دجل تاريخي عقيم ، للتنوع والتعايش . وارتبطت التيارات الثقافية العميقة ، أي تلك التي تقدم للحياة اليومية قوالبها وتصوراتها وكفنها — بالمصادر الطائفية دون جامع بينها ، تصب فيه فترفد تيارا كبيرا واحدا .

— قامت لحمة بين مختلف الطبقات التي تتكون منها الطائفة . فالتكامل السياسي والايديولوجي الذي يوحد الطائفة في وجه الطوائف الاخرى ، ويعمل على الغاء الفوارق ضمن الطوائف نفسها ، ويبرز العناصر المشتركة التي تحاول طمس الفوارق الفعلية. واذ عجزت هذه اللحمة عن الغاء الفوارق المادية العميقة فلم تستطع منع تكون النقابات العمالية ، ولم تستطع خنق الصراع بين صغار الفلاحين والملاكين الكبار فقد نجحت زمانا طويلا في أن تمنع بروز المصالح المادية المختلفة في المجال السياسي . فلم تتكون أحزاب برجوازية وطنية عامة . وبقيت الاحزاب التي تمثل قسما من البرجوازية الصغيرة ، بفئاتها المتوسطة والدنيا والتي تمثل بعض الفصائل العمالية ، بقيت هذه الاحزاب على هامش الصراع السياسي اليومي . كما أنها فشلت في أن تشكل مؤسسات سياسية يتعدى عملها الدفاع الجزئي عن مصالح مهنية محدودة ، أو ينجح في تحويل النضال الوطني الى تيار عميق يحمل المصالح الجماهيرية والمعيشية ويوسع لها في برنامجه وعمله وقواه .

التركيب السياسي للرأسمالية اللبنانية

التركيب السياسي للرأسمالية

بذلك تكون مجتمع لبناني معقد العلاقات بدا فريدا في تركيبه . لكنه في الواقع يضخم السمات الاساسية للمجتمعات المتخلفة التي عاشت قرونا طويلة تحت السيطرة الاستعمارية: تفكك القطاعات الانتاجية ، التفاوت بين الوحدة السياسية والادارية وبين المؤسسات الاجتماعية والاجهزة الايديولوجية ، التناقض بين النمو المستمر على قاعدة التفكك وبين الحاجات الداخلية المتزايدة الحدة .

تكونت السلطة السياسية في لبنان من تجاور تكتلات طائفية ومحلية ، ترتكز في سيطرتها المحلية على ملكية الارض ، وعلى الوزن العائلي التقليدي وتكونت الرأسمالية اللبنانية في كنف تركيب يجعل من هذه السلطة السياسية درعا لها يحميها من حدة التناقض الطبقي ، أي من تكون حركة مطلبية شاملة تهدد أرباحها وسلطتها . لكن مراكز السلطة لم تنفصل عن المصالح الرأسمالية . فقد لعبت هذه المصالح دورا هاما في تكون الرأسمالية نفسها . فهي فتحت السوق اللبنانية على الاسواق الامبريالية دون غيرها وهي مكنت للرأسمال التجاري ثم للرأسمال المصرفي أن يسيطر على مجمل النشاط الاقتصادي في البلد . ثم أن مراكز السلطة لعبت دورا هاما في توزيع الحصص بين مختلف الرأسماليين . فتوزيع كوتا الاستيراد والتلزيمات ، والامتيازات المختلفة (الكهرباء مثلا) ، والتدخل في سوق المهن الحرة (عن طريق تحديد عدد الخريجين) .. كلها عناصر لعبت دورا كبيرا في تكوين برجوازية متوسطة أو كبيرة (نسبيا) عميقة الالتحام بالمؤسسات اللبنانية ، هذا بينما كان تحول « الوجهاء » المحليين الى شركاء للرأسمالية يتم بصورة متسارعة حتى أن الانفصال اقتصر على الادوار ، ولم يعد يطال المرتبة الطبقية نفسها .

لكن ثمة وجها اخر لهذه العلاقة .. نتج عن دور الحلقة المحلية في العلاقة بين الاستغلال الامبريالي ومصالح التكتلات العربية الحاكمة ، نمو متسارع للرأسمالية التجارية المصرفية . فاخذت هذه الاخيرة تشكل عنصرا غالبا في الحياة الاقتصادية اللبنانية . لكن غلبته هذه لم تترافق مع غلبة سياسية مقابلة. ولم يكن في نمط نمو هذه الرأسمالية ما يدفعها الى صراع مع الطاقم السياسي المسيطر . فالتفاوت في المصالح لم يطل يوما العناصر المكونة للرأسمالية او موقعها . فهي ليست رأسمالية من نمط أوروبي كما أن السلطة السياسية ليست اقطاعا . لذلك كانت التناقضات التي بدأت تتكون بين الفريقين في فترة ١٩٥٣ — ١٩٥٨ ، ثانوية دوما وتتناول سرعة استجابة السلطة السياسية لمصالح الرأسمالية ، دون أن تتناول العناصر المكونة أو الاساسية . ذلك ان الرأسمالية اللبنانية نفسها نمت في كنف العلاقات السياسية السائدة وتلاءمت مع قوالبها من جهة ، ثم ان هذه العلاقات تشكل عازلا طبقيا يصعب على الرأسمالية ويكلفها غاليا أن تستغني عنه . ان هذا لا ينفي التناقضات بين الفريقين ، لكن يحدد مجالاتها . ثم أنه يشير الى المصدر الفعلي للتناقض في المجتمع اللبناني : الطبقة العاملة اللبنانية وحلفاؤها .

البقية في العدد القادم

حديث مع نايف حواتمة

الخصائص الاستراتيجية المميزة للقضية الفلسطينية

● على حركة المقاومة أن تطرح البرنامج الثوري البديل، التحالف مع جميع الفرق والقوى الثورية العربية المعادية للاستعمار ●

تنشر « الحرية » فيما يلي الحلقة الاولى من الحديث الذي ادلى به نايف حواتمه الامين العام للجبهة الشعبية الديمقراطية الى مجلة «شؤون فلسطينية» العدد الخامس — تشرين الثاني ١٩٧١ .

نريد ان نبحث في المهمات الراهنة التي ترون ان حركة المقاومة الفلسطينية مطالبة بمواجهتها الان ، ولكن حتى ياخذ هذا البحث ابعاده الحقيقية نود ان نعرف رايكم في المسيرة السابقة لحركة المقاومة الفلسطينية مدركين ان اي تقييم يتناول مسائل محددة لا بد ان ينطلق من تصور عام لوضع النضال الفلسطيني ، ما هي اسس هذا الوضع حسب فهمكم ؟

على ضوء اللوحة الواقعية والموضوعية لمسالة الصراع مع اسرائيل والصهيونية وهي المسالة المعني بها مباشرة شعب فلسطين ، يمكن ان تتحدد بالضبط الملاحظات الانتقادية على المرحلة السابقة.

توجد مجموعة من الخصائص الاستراتيجية المميزة للمسالة الفلسطينية كقضية شعب وتحرر وطني في هذا العالم . الخاصية الاولى ان الصراع مع الحركة الصهيونية ودولة اسرائيل ارتبط تاريخيا بعلاقة الحركة الصهيونية بالامبريالية ، في البداية مع الامبريالية البريطانية ثم انتقل بعد الحرب العالمية الثانية وتحديدا بعد عام ١٩٤٨ مع الامبريالية الاميركية بشكل خاص . من هنا تتحدد طبيعة الصراع من اجل تحرير فلسطين على انها صراع مع اسرائيل ومع الامبريالية في نفس الوقت. كما ان الصراع مع الامبريالية في المنطقة ليس مسألة لفظية مجردة بل هي مسألة سياسية ومادية ملموسة ممثلة في مجموع المصالح الامبريالية في الوطن العربي ، الاقتصادية والاستراتيجية ، وممثلة بمجموع الطبقات والانظمة الرجعية المرتبطة بالامبريالية بحكم المصالح المتبادلة بينهما ، والتي تقوم بدور الدركي لحماية هذه المصالح الامبريالية.

هذه الخاصية تلح علينا واقعيا ان ننتهي الى نتيجة مؤداها « بأن لوي عنق اسرائيل يرتبط بالضرورة بلوي عنق الامبريالية وحماة مصالحها الرجعيين في المنطقة العربية » ، وبمقدار ما نلحق من هزائم بالامبريالية على إمتداد الارض العربية بمقدار ما سنخطو خطوات عملية على طريق حسم الصراع مع اسرائيل في صالح عملية تحرير فلسطين.

الخاصية الثانية هي في الارتباط التاريخي والمصيري بين القضية الفلسطينية وبين مجموع الصراعات الدارية في المنطقة المجاورة لارض فلسطين وهذا ما يميز القضية الفلسطينية عن اي قضية من قضايا التحرر والتحرير الوطنية في بلدان آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية ، هذا ما يميزها عن القضية الجزائرية والفيتنامية ، والصينية مثلا . فقد حسم مصير ارض وشعب فلسطين في تاريخها القديم والوسيط والمعاصر على ضوء محصلة الصراعات في المنطقة العربية ، وتحديدا في المشرق العربي . ومن هنا حكمت القضية الفلسطينية بعملية التأثير والتأثر المتبادل بين ما يجري على ارض فلسطين ، وعلى ارض المنطقة المجاورة لها ، وهذا يدفعنا الى التركيز على العلاقة الجدلية اليومية بين القضية الفلسطينية وبين مجموع القضية العربية ، وتحويلها الى مسألة عملية بوحدة نضال جناحي الثورة الوطنية الديمقراطية العربية (حركة شعبنا ممثلة بالمقاومة المسلحة ، وحركة التحرر العربية)حيث يحتل شعبنا الجبهة الصدامية مع اسرائيل بينما تحتل شعوب الامة العربية مواقع الجبهة الصدامية مع الامبريالية والرجعيات المحلية العربية .

الخاصية الثالثة التي علينا ان نلاحظها بدقة ان اية محاولة لاقامة جدار بين صراع الشعب الفلسطيني مع الصهيونية ودولة اسرائيل وبين ما يجري في المنطقة العربية تحت شعار (ما لنا وما للعرب) مثلا انما هي محاولة غير علمية بل هي محاولة في منتهى الغباء السياسي لانها تقفز عن مجموع اللوحة الواقعية للقضية الفلسطينية تاريخيا ، نظرا لقانون الصراع غير المتكافىء بين طاقات شعب فلسطين من جهة وطاقات اسرائيل مدعومة بالامبريالية من جهة اخرى ، ان شعب فلسطين شعب ينتمي الى العالم المتخلف ، وهذا يعني انعكاس التخلف في تكوينه الثقافي والسياسي والطبقي والتكتيكي . أكثر من نصفه خارج ارضه

وبعد هزيمة حزيران ١٩٦٧ بات النصف الاخر في ظل الاحتلال ، بينما نجد أمامنا بالمقابل دولة اسرائيل التي تمتلك مستوى حضاريا وتكتيكيا متقدما بالمدلول النسبي مضافا الى هذا دعم الامبريالية المباشر لها بكافة الوسائل . هذا يؤدي الى حقيقة قائمة تؤكد بأن الصراع بين شعب فلسطين وبين اسرائيل المدعومة من قوى الامبريالية يقوم فعلا على قانون غير متكافىء وبالتالي فان امكانية شعب فلسطين وحده على الحاق الهزيمة باسرائيل والامبريالية امكانية غير واقعية ، حتى لا نغرق في سلسلة من الاوهام المثالية او من عمليات التبشير الديماغوجية في صفوف شعبنا وفي المنطقة . هذه ابرز ملامح اللوحة الواقعية التي على ضوئها يصبح لزاما علينا ان نحدد جيدا طبيعة الخط الاساسي لحركة شعب فلسطين في صراعه من اجل انتزاع ترابه الوطني وتحريره والحاق الهزيمة بدولة اسرائيل والصهيونية والامبريالية .

على ضوء هذا التحليل هل تعتقد ان علاقات حركة المقاومة مع الانظمة العربية سارت باتجاه يخدم مصلحة الثورة أم يعاكسها ؟

اذا اردنا ان نقدم جوابا بجملة واحدة نقول بان علاقات المقاومة مع الانظمة العربية سارت باتجاه معاكس لمصلحة طبيعة الثورة الا ان هذا وحده لا يكفي لان هذا الموقف في علاقات المقاومة مع الانظمة العربية لم يأت وليد الصدفة بل هو احدى نتائج تكوين حركة المقاومة واحد بنود برنامجها ، ولذلك فان الاجابة الواضحة تقتضي القاء نظرة سريعة جدا على التكوين الداخلي لحركة المقاومة. ان حركة المقاومة بكافة فصائلها مثلت امتدادا موضوعيا فكريا وسياسيا وطبقيا لواقع حركة التحرر الوطني العربية وتناقضاتها . وهذا ليس بجديد فقد مثلت حركة التحرير الوطني الفلسطينية والاردنية على امتداد التاريخ المعاصر امتدادا لواقع حركة التحرر الوطني العربية بكل تناقضاتها السياسية والايدلوجية والطبقية . وهذا يعني ان المشكلة ليست بالامتدادات التنظيمية كما يظن البعض في حركة المقاومة قائلا بان الامتدادات التنظيمية الحزبية العربية الى داخل حركة المقاومة هي المشكل البارز في العلاقات بين قضية الثورة الفلسطينية والاوضاع العربية . وبعبارة أخرى فقد تحكمت بحركة المقاومة اطارات وكوادر قيادية تنتمي الى البورجوازية الصغيرة والمتوسطة

وأعطت برنامجا ايديولوجيا وسياسيا من طبيعة هذا التكوين الطبقي للبورجوازية الصغيرة والمتوسطة. وحين نهضت حركة التحرر العربي بقيادة هذه الطبقة بعد عام ١٩٤٨ خاصة ، في نضال دؤوب لحل معضلات التحرر الوطني وانجاز مهمات الثورة الوطنية الديمقراطية العربية أي (الاستقلال الاقتصادي والسياسي عن الامبريالية والسوق الرأسمالية العالمية والعمل على تصفية الاقطاع والبورجوازية الكبيرة (الكومبرادور) وقيادة البلاد على طريق حل المسألة الزراعية والتصنيع والتحديث وتحقيق الوحدة القومية للامة العربية ، كل هذا موظفا لتعبئة طاقات الثورة العربية على طريق تحرير فلسطين) . هذه المهمات ومجموع التحولات التي جرت في المنطقة العربية كان لها امتدادها واثارها على الساحة الفلسطينية . وشكل برنامج الحركة الوطنية في الساحة الفلسطينية — الاردنية قبل حزيران ٦٧ امتدادا ايديولوجيا وسياسيا واجتماعيا لهذا البرنامج العام مع ان الحركة الوطنية الفلسطينية — الاردنية لم تنجح في تحقيق إي من هذه المهمات في ظل عوامل ذاتية تتناول ضعفها الطبقي ، الايديولوجي والسياسي ، (الوليد الموضوعي لدرجة التطور الطبقي والاجتماعي لشعبنا ، واثار نكبة عام ١٩٤٨ على هذا الوضع حيث يعيش نصف شعبنا تقريبا في المخيمات)، وعوامل موضوعية متصلة بالوضع في الاردن في الضفتين ، حيث يتحكم به وضع ملكي رجعي تقوم علاقاته مع الجماهير على اساس ديكتاتوري بوليسي ، وعلى المحافظة على البنى التقليدية في المجتمع (العشائرية ، البداوة ، شبه الاقطاع ، الكومبرادور) ، تمع الحركة الوطنية تاريخيا . امام هذه الاوضاع جميعا باشرت حركة المقاومة الفلسطينية حمل السلاح في بداية عام ١٩٦٥ ممثلة بتجربة منظمة فتح ، وحملت هذه التجربة معها ، بالاضافة الى مجموع الامراض الايديولوجية والسياسية التي تعيشها حركة التحرر الوطني في المنطقة مجموعة من ردود الفعل الفلسطينية الاقليمية ، فبدلا من ان تستخلص مجموع الامراض التي تعيشها حركة التحرر الوطني العربية لتجدد علاقة الحركة الوطنية الفلسطينية بالحركة الوطنية العربية ضمن برنامج ثوري ، اتخذت طابعا انعزاليا فلسطينيا

يقوم بالاصل على نظرية « فلسطنة » القضية الفلسطينية ، وادارة الظهر للاوضاع العربية المحيطة بفلسطين . ومن هنا حملت حركة المقاومة منذ البداية في احشائها خطأ موقفها الاساسي من الاوضاع العربية .

تكرست هذه الحالة بعد حزيران ٦٧ ، اذ كان مطروحا على كل القوى الوطنية والثورية في الساحة الفلسطينية. وفي المنطقة العربية ضرورة تقديم برنامج ثوري بديل عن برنامج الانظمة العربية البورجوازية الصغيرة الذي ادى الى هزيمة حزيران ٦٧ ، والذي يقوم بالتحديد على التشخيص الدقيق لطبيعة الصراع مع اسرائيل وارتباطه الجدلي بالصراع ضد الامبريالية ، وبالصراع ضد الرجعيات المحلية التي قادت المنطقة الى نتائج حرب ١٩٤٨ ، اذ يجب ان لا ننسى ان جيوش هذه الرجعيات حاربت ضمن اطار المخطط الاستعماري الصهيوني لتهويد قسم من فلسطين بقيادة الملك عبد الله وتحت اشراف الاستعمار البريطاني. بل ان هذه الجيوش حاربت بالتحديد ضمن اطار مشروع التقسيم عام ١٩٤٧ . وبهذا كان مطروحا على المقاومة ان تمارس مباشرة موقفا استراتيجيا واضحا ، ايديولوجيا وسياسيا يحدد بالضبط معسكر الثورة المضادة لعملية تحرير فلسطين ممثلا باسرائيل وبالامبريالية وبالرجعيات المحلية العربية . هذه القاعدة تفرض على المقاومة بناء جسور العلاقة الكفاحية اليومية ، والحية مع جناح الثورة العربية الاخر (حركة التحرر العربية) لشن الصراع المشترك ضد اعداء تحرير فلسطين. وهذا ما لم تفعله المقاومة حتى الان .

هذا أولا، وثانيا:كان مطروحا عليها ان تحدد بالضبط أمام جماهير شعبنا وجماهير الامة العربية ، العلاقة الجدلية الحية بين الصراع ضد اسرائيل ، وبين الوضع القائم في الضفة الشرقية بشكل خاص ، والذي شكل تاريخيا صمام أمن للحركة الصهيونية قبل عام ١٩٤٨ . وصمام أمن لدولة اسرائيل بعد عام ١٩٤٨ ، وقلعة رجعية مضادة لقضية الثورة الوطنية الفلسطينية ولعموم الثورة العربية ، باعتبار ان الاردن يحتل وضعا خاصا بعملية الصراع ضد اسرائيل والاحتلال . فهو يشكل واقعيا وموضوعيا القاعدة الرئيسية للمقاومة ولحركة شعب فلسطين باتجاه التحرير ، بينما يمثل الحكم القائم تناقضا مع هذا الموقف . وعمل

هذا الحكم قبل ٦٧ وبعد ٦٧ على تغليب التناقض الثانوي مع الحركة الوطنية ، ثم مع حركة المقاومة على التناقض الرئيسي ضد اسرائيل . وكان على راس جدول اعماله اليومي والدائم قمع الحركة الوطنية وحركة المقاومة . وهنا علينا ان نتذكر ان أول شهيد سقط بعد ان حملت منظمة فتح السلاح ضد اسرائيل كان على يد القوات الملكية الاردنية . وعلينا ان نتذكر ان هذا النظام قام بعد حزيران ١٩٦٧ بأول حملة لتصفية العمل الفدائي في ٢ شباط ٦٨ عندما كان هذا العمل ممثلا بمنظمة واحدة هي منظمة فتح ، ومحصورا في منطقة الاغوار في الكرامة . وقبل ان تكون له اي امتدادات في القرى والمدن ، وقبل ان يحمل الشعب السلاح ، وقبل ان تظهر له اي اخطاء مسلكية من الطبيعي ان تظهر في اي عمل شعبي مسلح . هنا ايضا كان مطروحا على المقاومة ان تحدد بالضبط طبيعة العلاقة مع هذا النظام الذي يرفض التعايش مع الحركة الوطنية والعمل الفدائي ، والذي يجبر العمل الفدائي على ان يصرف جل جهده للدفاع الذاتي عن النفس . لقد كان الاردن ولا يزال البلد المرشح لان يكون القاعدة الرئيسية للثورة لكون اغلبية شعب فلسطين تعيش فوق أرضه ، ولوحدة الضفتين . فوحدة الشعب في الضفتين تعطي لشعب فلسطين الحق المشروع والكامل في ان تكون الضفة الشرقية القاعدة الرئيسية للنضال . ايضا كان مطروحا على جدول اعمال المقاومة طبيعة العلاقة مع انظمة البورجوازية الجديدة . وبتعبير ادق تحديد موقف من برنامج هذه الانظمة لحل مشكلة الصراع العربي — الاسرائيلي الذي تبلور بهزيمة حزيران. فقد اصرت هذه الانظمة على الاحتفاظ بكامل برامجها التي كانت قائمة قبل الهزيمة والتي قادت اليها . هذه البرامج القائمة على سياسة داخلية تنسجم مع مصالح الطبقات الحاكمة ، وتصر على الاعتماد على حرب الجيوش النظامية فقط (العلاقات الداخلية فيها تقوم على المراتب الطبقية والبروقراطية ومطاردة الثقافة السياسية الثورية بين الجنود والضباط) ، وترفض تسليح الجماهير والانفتاح الديمقراطي الثوري عليها لتتحمل مسؤولياتها الوطنية والقومية كاملة بدلا من بقائها تنتظر نتائج الصراع من مواقع المتفرجين . كما ترفض اخضاع جبهة الانتاج لصالح جبهة القتال ، ترفض ايضا فتح الصراع على حقيقته في المنطقة على امتداد الارض الفلسطينية والعربية مع الامبريالية والرجعية العربية بجانب الصراع مع اسرائيل،بحجة الجبهة العربية العريضة المناهضة لاسرائيل والصهيونية ، بينما تفترض مناهضة اسرائيل والصهيونية بالضرورة مناهضة الامبريالية والرجعية العربية كما قلنا في البداية وعلى حد تعبير ناصر (محاربة اسرائيل ومن هم وراء اسرائيل) . من هنا اكتفت حركة المقاومة بوجهها الغالب — حيث احتلت منظمة فتح موقع القوة المؤثرة الاساسية فيها — بمناشدة شعبنا ان يحمل السلاح باتجاه اسرائيل ، مسقطة من الحسابات كافة قوانين الترابط الجدلي مع الوضع في الاردن ومع الاوضاع العربية ، ومسقطة من الحساب العلاقة بين اسرائيل والامبريالية . ومع ان حركة

المقاومة طرحت مجموعة من الشعارات الثورية نظريا ممثلة بشعارات ، حرب الشعب الوطنية ، حرب التحرير الشعبية ، الحرب الطويلة الامد . الا ان جميع هذه الشعارات افرغت من محتواها وجوفت ، لان تحويلها الى شعارات جدية يتطلب منذ البداية استنهاض همم الجماهير الفلسطينية والعربية ضد مجموع المعسكر المضاد لقضية الثورة وتحرير فلسطين . هذا الاستنهاض المتمثل بطرح البرنامج الثوري البديل القائم على التحالف الوثيق مع جميع الفرق والقوى الثورية والمعادية للاستعمار ، على امتداد الارض الفلسطينية والعربية لشن نضال مشترك يأخذ شعب فلسطين فيه دور الطليعة الصدامية على الارض الفلسطينية المحتلة ، وتأخذ فيه شعوب المنطقة العربية دورها كاملا في مقارعة الامبريالية والرجعية العربية ، وتدخل هذه الشعوب عملية الصراع بكافة اشكاله الجماهيرية والمسلحة ضد المصالح الامبريالية والقوى الطبقية وانظمتها التي تحمي هذه المصالح . من هنا فعلا يتحول العمل الفدائي خطوة خطوة الى حرب تحرير شعبية موجهة ضد اعداء تحرير فلسطين . وبقدر ما نلحق من هزائم بالامبريالية والرجعية المحلية ، مترابطة مع امتداد الصراع وتراكمه ضد اسرائيل بقدر ما نحول حربنا الى حرب طويلة الامد فعلا . هنا نكون قد قدمنا النواة الاساسية للبرنامج الثوري القادر عبر حرب طويلة الامد على تحرير فلسطين .

الذي حصل كان نقيض هذا تماما . ولذلك تمكنت الرجعية من اخذ زمام المبادرة الاستراتيجي والتكتيكي ، سياسيا وعسكريا ، للاقدام على قمع وابادة حركة المقاومة ونزع السلاح من يد الشعب . ولذلك ايضا وقعت المقاومة خطوة خطوة اسيرة لسقف سياسات الانظمة العربية ووصل بها الحال الى ما نشهده الان . والذي يتحمل المسؤولية الكبرى في ذلك هو من كان في موقع القوة المؤثرة الاساسية ، اي النهج البورجوازي الوطني في حركة المقاومة الذي وضع عموم حركة المقاومة في هذا المأزق وتلقفته جميع الدول العربية وقدمت له كل المساندات حتى يبقى المهيمن بشكل عام على اوضاع حركة المقاومة الفلسطينية ، بينما جوبه رواد البرنامج الثوري البديل بعملية حصار من الانظمة العربية بكافة الاشكال السياسية والاعلامية والمادية . وحتى يصبح برنامج هؤلاء الرواد البرنامج السائد ، فان ذلك يتطلب مرحلة طويلة من النضال الايديولوجي والسياسي والمسلح . وهذا لا يمكن ان يتم بمجرد طرح هذه القضايا نظريا ، بل يتطلب فترة طويلة من الزمن تكتشف فيها الجماهير من خلال تجربتها الخاصة وباصابعها العشرة عبر مجموع المعارك والصراعات الجارية، ان البرنامج الذي يطرحه اليسار هو البرنامج المنقذ والذي يحمل الخلاص الوطني والثوري لشعبنا ولشعوب المنطقة ، بينما يقود البرنامج الاخر — البرنامج البورجوازي الوطني اليميني — الى كوارث متلاحقة ومتصلة .

ركزت في تحليلك على ضرورة اقامة علاقات وثيقة بين حركة المقاومة الفلسطينية والحركة الوطنية العربية للنضال من أجل تثوير الاوضاع العربية اقتصاديا وسياسيا وعسكريا لضرب النفوذ الامبريالي والرجعي كمدخل استراتيجي اساسي لتحرير فلسطين . في العلاقة مع الحركة الوطنية العربية ، ما هي الترجمة التنظيمية اليومية لهذه العلاقة وهل يكفي مثلا ان نشن حملة تثقيف سياسية في اوساط الجماهير ام ان هناك وسائل اكثر فعالية ؟

ان هذه العلاقة هي بالضرورة علاقة ايديولوجية وسياسية وتنظيمية معا . وللتأكيد هي علاقة يومية ايضا . فحركة المقاومة مطالبة ايديولوجيا بان تعتمد هذه الرؤيا للوحة الواقعية لقوانين الصراع ضد اسرائيل في المنطقة ، وان تمارس دورها الفعال في التثقيف الثوري في صفوف الجماهير الفلسطينية والعربية انطلاقا من محاكمة موقف كل نظام عربي من قضايا الصراع العملي ضد اسرائيل والامبريالية ومن وضع جميع الانظمة العربية موضع المطالبة اليومية الملحة باعتماد هذا البرنامج . وبالتأكيد فان الانظمة العربية سترفض هذا البرنامج (فكل اناء بما فيه ينضح). وهذا يتيح لشعوب المنطقة ان تكتشف ايضا بتجربتها الحسية ان التغني بفلسطين وتقديم حفنة من المساعدات لحركة المقاومة ليس هو البرنامج المطلوب من الانظمة العربية . واكتشاف الجماهير العربية لهذه المسألة يدفعها يوما بعد يوم الى التقاط مسؤولية تقرير مصير الصراع بيدها لا ان تدير ظهرها لهذه العملية او ان تصاب بحالة من اليأس نتيجة لبرنامج الانظمة العربية واصرارها على هذا البرنامج اللفظي في عملية التحرير . اما الجانب السياسي من هذه العلاقة فهو يفترض بالمقاومة ان تنهي على ضوء فهم قوانين الصراع والتناقضات التي تحكمه صيغة العلاقة مع الاوضاع العربية القائمة على قانون عدم التدخل بالشؤون الداخلية للدول العربية ، لان المسألة ليست « تدخل او لا تدخل » بل هي مسألة حقيقة الصراع مع اسرائيل وارتباطه بالصراع مع الامبريالية والرجعيات المحلية ، وحقيقة البرنامج الثوري الكفيل بالحاق الهزيمة باسرائيل والامبريالية وتحرير فلسطين ، والا تحول هذا الشعار كما وقع فعلا الى تدخل عملي بالشؤون الداخلية للدول العربية ، ولكنه تدخل في صالح الاوضاع الرسمية القائمة . ومن خلال المواقف اليومية لهذه الانظمة من قوانين الصراع، على المقاومة الفلسطينية ان تكشف مواقف هذه الانظمة لحركة الجماهير الفلسطينية والعربية حتى تندفع ايضا وضمن هذا البرنامج الثوري لاخذ زمام المبادرة ضد اعداء تحرير فلسطين في المنطقة . وفي الجانب التنظيمي من هذه العلاقة يجب ان ندرك ان المسألة لا تقف عند حدود النقد والتثقيف الايديولوجي والسياسي وتقديم البرنامج الثوري للتحرير مع ان هذا مسألة اساسية ، فالافكار عندما تقتنع بها الجماهير تصبح قوة مادية لا تقهر، بل يجب ان ترتبط ببناء علاقات تنظيمية مع جميع فصائل حركة التحرر الوطني العربية على اختلاف مواقعها الايديولوجية والتي تتخذ مواقف معادية

لاسرائيل والصهيونية والامبريالية والرجعية ، طموحا لبناء جبهة عربية وطنية عريضة يأخذ فيها كل شعب من شعوب المنطقة دوره على ارضه في مقارعة اعداء تحرير فلسطين وفي تطوير اوضاع بلده بما ينسجم مع هذا البرنامج ، اي اخضاع اوضاع البلد الاقتصادية والاجتماعية والعسكرية لبرنامج الحرب الشعبية الطويلة الامد ، التي تخضع كل جبهة الانتاج لصالح جبهة القتال مع العدو . وهذا يفترض ايضا تبادل المساندة بكافة اشكالها النضالية بين جميع القوى المنخرطة في الجبهة الوطنية وتطوير اشكال النضال بما ينسجم مع تلبية ضرورات انتقال الجماهير من مواقع الذين ينظرون بعين يائسة لواقع المنطقة الى الانخراط المتراكم في عملية الصراع . وبهذا فعلا يمكن تحويل منطقة الشرق الاوسط — على المدى المتوسط والطويل — الى فيتنام ثانية تلحق الهزيمة فعلا عبر صراع مرير طويل بأعداء الثورة الفلسطينية .

هل بذل اليسار الفلسطيني محاولات في هذا الاتجاه والى اي مدى نجح فيها ؟

اذا راجعنا مجموع الموضوعات الايديولوجية والسياسية التي طرحها اليسار الفلسطيني يتضح لنا انه قد قطع شوطا كبيرا في هذا الاتجاه . مثلا .. ان الجبهة الديمقراطية طرحت منذ بداية ١٩٦٩ الازمة الذاتية والموضوعية التي تعيشها حركة المقاومة ، في برنامجها ، في علاقاتها مع الوضع في الاردن ، وفي علاقاتها العربية والعالمية، في العديد من الكتابات المنشورة ، وتابعت هذا النهج في صلاتها وعلاقاتها الايديولوجية اليومية في كل ما طرحته ، مثلا ... بالنسبة لحقيقة العلاقة الجدلية بين الصراع ضد اسرائيل وما يجري في عمان ، طرح اليسار الفلسطيني ضرورة اخذ زمام المبادرة لحل ازدواجية السلطة في عمان لصالح الثورة ، وتأمين قاعدة رئيسية لها قبل أيلول ، خاصة والحكم الرجعي يرفض تجميد التناقض الثانوي مع المقاومة لصالح التناقض الرئيسي مع العدو القومي (الصهيوني الامبريالي) ، وبيده زمام المبادرة لتصفية المقاومة .

وبعد أيلول طرح اليسار الفلسطيني ضرورة الانتقال الى تحديد موقف واضح من الاوضاع القائمة في عمان واعلان خيانة هذا النظام ورفضه للتعايش مع حركة شعبنا بدلا من الاستمرار في سياسة رقصة التانغو معه « خطوة الى الامام وخطوتان الى الوراء » ، وبالتالي فتح الصراع السياسي والمسلح ضده ، حتى يتراجع ويسلم بحقوق شعبنا الوطنية ،وحقه في تحويل الضفة الشرقية الى قاعدة رئيسية لقضية الثورة . وعلى صعيد المنطقة العربية ، فقد بادر اليسار الفلسطيني الى بناء سلسلة من العلاقات التنظيمية مع العديد من قوى الثورة الوطنية العربية . وكانت هناك ولا تزال اشكال عديدة من التعاون والتعاضد المتبادل ، الا ان هذا البرنامج لم يصبح برنامجا سائدا بعد في حياة حركة المقاومة الفلسطينية ، وحياة المنطقة.

شرحت في حديثك العوامل العربية التي ادت الى عرقلة سيادة نهج اليسار على صعيد العلاقة مع الحركة الوطنية العربية ، ولكن داخل الاردن كان اليسار الفلسطيني طليق الحركة ، فلماذا لم يستطع حتى داخل الاردن ان يفرض هذا النهج الذي يتحدث عنه ؟

لنكن اكثر دقة في تحديد الامور .. داخل الاردن تحكم بالحركة اليومية لاوضاع المقاومة العديد من العوامل الموضوعية والذاتية ، يجب ان لا نقلل من اثرها على قدرة اليسار في انتزاع زمام المبادرة من يمين المقاومة وتطوير الاوضاع باتجاه البرنامج الوطني الثوري ليصبح برنامجا سائدا . اولا : ان تأثيرات الاوضاع العربية على اوضاع المقاومة في الساحة الاردنية لم تكن تأثيرات بسيطة فهي تتعدى كونها تأثيرات مادية ، رغم اهمية هذه التأثيرات في حقن القوى اليمينية بالمساعدات الواسعة ، بل كانت تأثيرات سياسية ضاغطة على القوى اليمينية باتجاه بقاء المواقف غامضة ، ضائعة ، مائعة ومترددة ، لان هذه الاوضاع ليس من مصلحتها حل ازدواجية السلطة في الاردن . وكما جاء في احد كتب الجبهة الديمقراطية بعنوان « حملة ايلول والمقاومة الفلسطينية » ، فان الاوضاع العربية الرجعية ليس من صالحها حل ازدواجية السلطة في الاردن لانها تعتبر السلطة الرجعية في عمان خط الدفاع الامامي والاول عنها كما صرح بذلك فيصل مثلا مرارا للوفود من المقاومة . بينما لم يكن من صالح الانظمة البورجوازية الصغيرة ايضا دعم الجهود المبذولة لحل ازدواجية السلطة لصالح المقاومة والشعب لان هذا يرتب عليها مجموعة من المسؤوليات المادية والعسكرية والسياسية ليست مستعدة لها ...

اذ ان وضعا من هذا النوع يؤثر تأثيرا مباشرا على المحاولات القائمة لانجاح التسوية السياسية للصراع العربي — الاسرائيلي ان لم نقل بصراحة انه سيؤدي الى انهيار هذه المحاولات بسقوط صمام الامن التاريخي لاسرائيل وخط الدفاع الامامي عن الامبريالية والرجعية . كما ان المساندة المادية الواسعة التي انهالت على يمين المقاومة أدت الى ربطه بشبكة واسعة من العلاقات مع الانظمة العربية تدفعه الى التردد باستمرار في اتخاذ اي موقف جذري تجاه المعضلات الاساسية المطروحة على جدول اعمال المقاومة في الاردن . بالاضافة الى هذه العوامل هناك اوضاع شعبنا ايضا . فشعبنا خاضع لسلسلة من التأثيرات الثقافية والسياسية والاعلامية الجارية في المنطقة العربية. وتجذير ثقافة ثورية في صفوفه يتطلب الحاق الهزيمة بالثقافة اليمينية والرجعية السائدة . والحاق الهزيمة بهذه الثقافة يتطلب نضالا طويل المدى . وبالاضافة الى هذه العوامل الموضوعية هناك عوامل ذاتية خاصة باليسار ، فاليسار الفلسطيني لم يكن موحد الموقف بمختلف فرقه . وبتعبير ادق اليسار الفلسطيني ليس كله يسارا ثوريا . فهو يجمع بين يسار ثوري ، وبين بلانكية مغامرة ، وقوى تقدمية يغلب على ممارساتها الطابع البورجوازي الصغير ، مما ولد مواقف متباينة في صفوف القوى اليسارية والتقدمية . ومع ذلك اذا اخذنا تطورات الوضع في الاردن حتى أيلول تحديدا فبامكاننا ان نلمس التأثيرات المتزايدة باستمرار لليسار الفلسطيني على اوضاع المقاومة في الساحة الفلسطينية ، وعلى نهجها اليومي . ففي صيف ٦٩ طرح اليسار تحديدا لازدواجية السلطة مبينا للجماهير طابع السلطتين القائمتين في البلاد ، السلطة الرجعية الممثلة بالحكم ، والسلطة الوطنية الممثلة بالمقاومة الفلسطينية . وجرى النضال من أجل ان تكون السلطة الوطنية معبرة عن آمال وطموح الجماهير وهي المتحكمة بالصراع لمجابهة هجمات الرجعية التي بدأت بشكل حملات عسكرية منظمة منذ ١٩٦٨/٢/٢ . وقد حدد اليسار هاتين السلطتين تحت شعار « لا سلطة فوق سلطة المقاومة » في عملية الصراع مع السلطة الرجعية. ثم دفعت التطورات الموضوعية الامور خطوة الى الامام باتجاه تطوير السلطة الوطنية ممثلة في النضال لبناء سلطة المجالس الشعبية المنتخبة ، حتى ينتزع الشعب حقه العادل والمشروع في تقرير مصير القضية الوطنية والقومية . وفعلا تمكن اليسار من ان يفرض البدايات الاولية لهذه المسألة على صعيد تثبيت السلطة الوطنية للمقاومة . ثم دفع الامور باتجاه ضرورة اخذ زمام المبادرة لحل ازدواجية السلطة في ظل شعار ان تصبح « كل السلطة للمقاومة والجنود والجماهير المسلحة » بعد ان اتضح ان السلطة الرجعية ترفض ان يكون في البلاد سوى دكتاتوريتها الرجعية البوليسية ، وبادرت الى شن سلسلة حملات لابادة المقاومة ، كما قامت بانقلابها الملكي الابيض على صعيد اجهزة الدولة خاصة الجيش والامن العام والمخابرات تمهيدا لشن حملة ابادة شاملة ... وفعلا هذا ما وقع في أيلول ٧٠ . ولكن انضاج هذه العملية الثورية في ظل الظروف العربية والمحلية الكائنة في الاردن يتطلب فترة زمنية أطول رغم ان تطوير هذه العملية الثورية بهذا الاتجاه كان هو السائد قبيل حملة ايلول لان سلوك الرجعية دفع الجماهير وقواعد المقاومة الى تلمس المذبحة الرجعية المنتظرة واخذت صيحاتها ترتفع مطالبة بأخذ زمام المبادرة من يد الرجعية ، ولذا نقد اقر المجلس الوطني الفلسطيني السابع الاستثنائي الذي عقد في ٢٧ آب ١٩٧٠ في عمان

وبالنص الحرفي « ضرورة اخذ زمام المبادرة من اجل تحويل الساحة الاردنية الى معقل للثورة الفلسطينية في ظل سلطة وطنية تنتظم بها سلطة الجماهير المسلحة مع الجنود » . كما اقر ضرورة حسم التناقض مع السلطة الرجعية لانه بات تناقضا اساسيا (امام اصرار الرجعية على ذبح المقاومة ونزع سلاح الشعب) يجب حله حتى يصبح بامكان المقاومة تجنيد كامل قواها باتجاه متابعة الكفاح المسلح على طريق حل التناقض الرئيسي مع اسرائيل والصهيونية. وايضا اقرت اللجنة المركزية لحركة المقاومة في ٩ أيلول ١٩٧٠ ضرورة تنظيم العملية الثورية لتحقيق سلطة وطنية واسقاط « السلطة العميلة » على حد تعبير البيان الصادر عنها . هذه كلها بالتأكيد انجازات تطلبت نضالا ايديولوجيا وسياسيا وتنظيميا دؤوبا ومثابرا من قبل يسار المقاومة ، الا أنها جاءت كنتائج متأخرة بفعل مجموع التطورات التي جرت في المنطقة العربية والاردن . ففي المنطقة العربية حدث تطور جديد في تموز ١٩٧٠ حيث وافقت القاهرة على مشروع روجرز ، وقد ادت هذه الموافقة الى انقسام في الحركة الوطنية وحتى في حركة المقاومة في الاردن ، بعد ان كانت موحدة الموقف تجاه مشاريع التسوية وبعد ان كانت سائرة بخطى حثيثة نحو موقف موحد من خلال التجربة العملية تجاه الوضع في الاردن. وقد استخدمت الرجعية الاردنية موافقة القاهرة على مشروع روجرز كمظلة نشطت من خلالها لتعبئة كامل قواها ، من اجل اخذ زمام المبادرة والاسراع في شن حملتها لتطويق وابادة المقاومة وكل ما هو وطني في أيلول . فقد تمكن الملك حسين من القيام بانقلاب ملكي ابيض في صفوف الجيش والمخابرات والامن العام بضبط جميع قيادات اجهزة الدولة في قبضة يده ، ثم اقال الوزارة التي مثلت دور حصان طروادة بالنسبة للمقاومة حيث شاركت فيها بعض العناصر البورجوازية الوطنية . هذه الظروف هي التي ابقت كل عملية التطوير التي جرت تحت ضغط ومبادرات يسار المقاومة تقف عند حدود المواقف السياسية الحاسمة تجاه الوضع ، دون ان تترجم بخطة عملية لاخذ زمام المبادرة وحل ازدواجية السلطة ، يضاف اليها اعتبارات تتعلق بالتركيب الذاتي للمقاومة ، وبالمدى الذي كان مفتوحا امامها مقارنا بالسرعة الملحوظة التي كانت تتحرك بها السلطة الرجعية .

قلت ان منهج فتح كان هو المنهج السائد في حركة المقاومة ، وهو الذي مثل امتداد السياسة العربية الى داخل حركة المقاومة ، كيف تفسر على ضوء ذلك اسهام فتح الاساسي في مواجهة حملات النظام الاردني والنظام اللبناني ؟

ان وضع منظمة فتح يمثل محصلة للتناقضات العربية وامتداداتها في الساحة الفلسطينية ، وهذا يعني ان فتح كمنظمة وطنية فلسطينية تتأثر بمجموع هذه التناقضات والضغوطات العربية التي تنصب على الخط الوطني العام والعريض لمنظمة فتح . ولكن علينا ان نلاحظ باستمرار ان تصدي فتح لهجمات الابادة في الاردن ولبنان انطلق من موقف الدفاع الذاتي السلبي عن حركة الشعب المسلح. والحلقة المركزية في انتقاد هذا الموقف هو اعتماده على مواقف الدفاع الذاتي السلبي ، وفي تاريخ كل الثورات ، تقود مواقف الدفاع الذاتي الى الهزيمة. وكل التراجعات التي وقعت في حركة المقاومة الفلسطينية ، قبل أيلول وبعد أيلول ، مصدرها بالاصل اعتماد مبدأ وموقف الدفاع الذاتي السلبي (ترك قوى الثورة مكشوفة ومحاصرة من القوات المعادية وبذات الوقت ترك زمام المبادرة بيد القوات المضادة للثورة) . فقد كانت المقاومة قادرة باقرار الجميع الان، على حل ازدواجية السلطة منذ اواخر عام ١٩٦٩ ، وبالتحديد في الفترة الواقعة بين شباط ١٩٧٠ حتى حزيران من نفس العام . اما بعد ذلك فان موافقة القاهرة على مبادرة روجرز كانت لها تأثيرات مباشرة على الوضع في الاردن كما ذكرت . الا ان منظمة فتح ممثلة بقيادتها تحديدا وبشكل ادق العناصر القيادية الحاسمة بتحديد سياسة فتح ، رفضت طيلة الفترة السابقة على أيلول النداءات الموجهة لها باستمرار بضرورة تنظيم اوضاع المقاومة بما يمكنها من اخذ زمام المبادرة والانتقال من مواقع الدفاع السلبي الى مواقع الدفاع الهجومي رغم ان جريدة فتح التي يحررها فريق من منظمة فتح كانت تصرخ منذ تموز بأن الجولة القادمة ... الجولة الحاسمة والاخيرة . بعد ايلول تمثلت هذه السياسة بوضوح بخط التراجع المتصل وغير المنظم امام متابعة النظام الرجعي هجماته على حركة المقاومة الفلسطينية . وهذا هو الوجه الاخر للسياسة اليمينية التي طبعت ممارسات قيادة فتح . بينما وقف اليسار مطالبا بضرورة حسم العلاقة مع السلطة الرجعية في عمان ، ويترتب على هذا تنظيميا وعسكريا الانتقال الى اوضاع سرية وعدم الرهان على الاوضاع العلنية الباقية والتخلي عن احتمال امكانية التعايش مع هذا النظام تحت تأثير الضغوطات العربية ، علينا ان نقطع حبل خداع الرجعية السياسي بأنها تريد التعايش مع « الفداء الشريف » بينما تواصل عمليا حملات الابادة العسكرية والارهاب الاسود، والانتقال الى تكثيف النضال باتجاه اقامة حكم وطني ديمقراطي في البلاد . الا ان كل هذه النداءات لم تنجح مع قيادة فتح التي راهنت على الضغوطات العربية من اجل فرض التعايش مع النظام الرجعي والاحتفاظ ببقايا الاوضاع العلنية للمقاومة في الاردن ، لتأتي الاحداث من جديد وتؤكد خطأ هذه السياسة ، وصحة السياسة اليسارية التي طرحت هذه المواقف بشكل صارخ في اجتماعات اللجنة المركزية في كانون الاول ١٩٧٠ في عمان ، ثم جددنا هذا الطرح في ٥ ك٢ ١٩٧١ في اجتماعات أمانة سر اللجنة المركزية في جرش ثم جدد هذا الطرح ايضا في اذار ١٩٧١ في دمشق ، لكن قيادة فتح امرت باستمرار على نهجها بعد ايلول بالرهان على وهم قبول الحكم الرجعي بالتعايش مع المقاومة تحت ضغط الانظمة العربية . وهذه السياسة لا زالت تسحب نفسها حتى الان ممثلة بالموقف من الوساطات « العربية » .

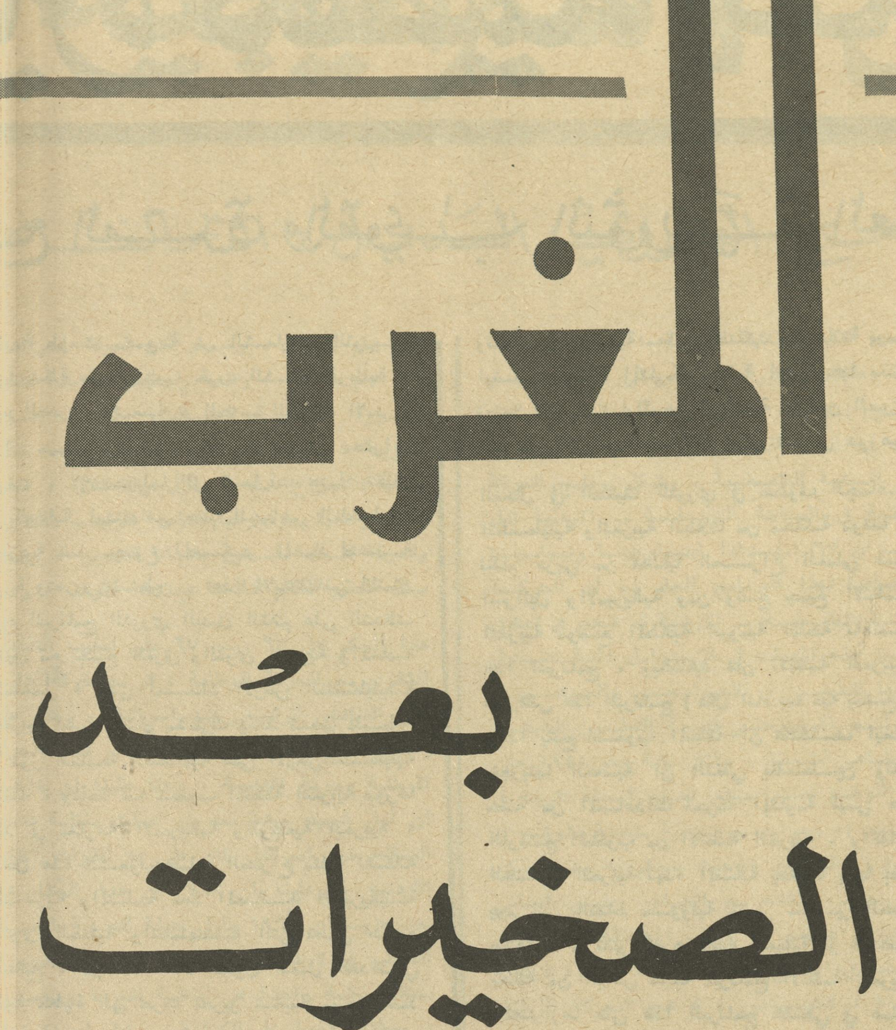
ألم يكن التراجع بعد نتائج معركة ايلول محتما ... وماذا تعني بالتراجع المنظم ؟

ان طريق الثورات مليء بالالتواءات ، واحيانا الالتواءات الحادة . ولكن الفاصل بين ثورة ظافرة واخرى متعثرة هو في طريقة تعاملها مع هذه الالتواءات المفروضة عليها بفعل اختلال موازين القوى . واسمح لي هنا ان اعطي مثلا سريعا من امثلة عديدة يمكن ان تذكر من تجربة الثورة الصينية . فقد طرح الحزب الشيوعي الصيني والجيش الاحمر على الكومنتانغ تنظيم جبهة وطنية مناهضة للامبريالية اليابانية . وفعلا شكلت هذه الجبهة ما بين عام ١٩٢٤ ــ ١٩٢٧ الا ان الكومنتانغ نقض الاتفاق وبدلا من توجيه كل البنادق الى صدر الامبريالية اليابانية بدأ يشن حملات التطويق والابادة على الحزب الشيوعي والجيش الاحمر . وأمام تفوق قوات الكومنتانغ تراجع الجيش الاحمر بالمسيرة الكبرى المعروفة للافلات من قبضة القوات المضادة الساعية لتطويقها وابادتها. وبدأت المسيرة الكبرى من ٣٠٠ الف مقاتل لتنتهي الى ٣٠ الف مقاتل فقط بين شعب تعداده ٦٥٠ مليونا حينذاك .

وهذا التواء حاد فرض على الثورة الصينية وتراجع كبير دفعها للتخلي عن العديد من القواعد الثورية التي نجحت بانتزاعها من الكومنتانغ والامبريالية اليابانية وشكلت قواعد ارتكاز وانطلاق لها . كما دفعها للتخلي عن العديد من مراكز التأثير في المدن ايضا . الا ان كل عملية التراجع اتخذت طابعا منظما يقوم على الاحتفاظ بالقوى الاساسية التي بدأت عملية الانسحاب . وبذات الوقت نظمت عملية تغطية لهذا الانسحاب تمثلت ببقاء العديد من القواعد الثورية تقاتل ضد هجمات الكومنتانغ ، وبقاء العديد من قوات المليشيا في المدن ، من اجل تبديد وبعثرة قوات الكومنتانغ ، كما وظفت عملية الانسحاب في تمتين وبناء العلاقات السياسية والتنظيمية مع جميع المناطق التي مروا بها وتنظيم عملية اعادة نشر السلاح بين الفلاحين ، مما أبقى الصراع مفتوحا ضد قوات الكومنتانغ . وبذات الوقت تمكنت القوات الاساسية من ان تحتفظ بسلامتها لتعيد تنظيم صفوفها وتعود لمواصلة النضال المسلح ضد الكومنتانغ والامبريالية اليابانية معا . هذه عملية تراجع ولكنها فعلا عملية منظمة (خطوة الى الوراء في سبيل خطوتين الى الامام). اما ما وقع معنا فمسألة مختلفة . بعد أيلول مباشرة بقيت معظم عمان في يد المقاومة . بالاضافة الى المنطقة الممتدة من مخيم البقعة حتى الرمثا ، هنا كان مطروحا على المقاومة ان تسارع لاعادة تنظيم صفوفها بعد وقف القتال وعقد اتفاقية القاهرة ، التي ضمنت لها انتشار قواعدها في كل الاماكن الملائمة لمتابعة القتال ضد العدو الصهيوني، كما ضمنت لها بقاء جميع مواقعها العلنية وبقاء الميليشيا المنظمة والمسلحة . ولكن سياسة التراجع غير المنظمة هي التي طبعت نهج حركة المقاومة تحت تأثير قيادة فتح منذ ايلول حتى الان . وبدلا من ان تكون اتفاقية القاهرة خطوة الى الوراء لتنظيم اوضاعنا من جديد من اجل خطوتين الى الامام تحولت الى خطوات متتالية الى الوراء ، والى تراجعات متصلة امام ضغط السلطة الاردنية . وحتى بعد ان تمت جميع هذه الخطوات وباتت كل اوضاع المقاومة محصورة في منطقة احراج جرش وعجلون كان اليسار يتبنى ضرورة التخفيف من هذا التواجد العلني حتى لا يتعرض لضربة ساحقة طالما انه محاصر من الجهات الاربع والانتقال الى الاوضاع السرية بسرعة متواترة تمهيدا لبدء الصراع من جديد مع السلطة الرجعية التي تواصل عمليات تصفية المقاومة وتجريد الجماهير من السلاح ، وقبل ان نخسر كل شبر من تواجدنا العلني .

« البقية في العدد القادم »

شؤون عربية



المغرب بعد الصخيرات

بقلم مارك كرافتز

وقع * الحدث المتوقع . لم تكن مجزرة الصخيرات مفاجئة الا بالنسبة للصحافة العالمية التي لا تهتم عادة بالمغرب الا من الزاوية السياحية . وقد كشفت للعالم كله هزالة حكم قائم على توازن دائم بين الامبرياليات التي تتوزع الاحتلال الجديد للعالم الثالث . أصبح العرش المغربي الان آلة مفقودة السيطرة عليها .

نقلت معظم الصحف الكبيرة وصفا شبه كامل لما حدث « فعلا » في الصخيرات . اننا نعرف كل شيء : من أين دخل تلامذة الكولونيل عبابو ، ما هو سلاحهم ، كيف مات الجنرال مدبوح ، ما هو لون الحمام الذي اختبأ فيه الحسن الثاني . اننا نعرف كل شيء اي اننا لا نعرف شيئا . أي أن الحدث لم يعلمنا شيئا. كل ما يدلي به المراقبون هو أن الحدث كان « اشارة » . اشارة عدم رضى ، اشارة الى وجود أزمة . انها بمثابة انذار للقصر . انذار باي شيء ؟ بان النظام مهتريء من الداخل بالرشوة والصفقات ؟ أنه ، اذا صح القول ، في أفضل مكان ليعلم ذلك . فالقصر يملك أضخم ثروة في المغرب . وقد كان على رأس أكبر الفضائح المالية وبالاخص اخرها ــ ٥٠ بالمئة من الرشوة الضخمة التي أخذت من شركة الخطوط الجوية الباكستانية وهي تابعة لبان اميركان ، لقاء شرائها قطعة أرض في الدار البيضاء ــ ان القصر قد جعل من الرشوة أسلوب حكم . انه هو الذي رفع شعار « اغتنوا » . ويجيب المراقبون أن الانقلاب في أسوأ الاحوال ، قد ذكر جلالة الحسن بأن الامور قد فاقت الحدود وان النظام معزول بشكل خطر عن الامة .

* عن مجلة « الازمنة الحديثة » الفرنسية ــ عدد اب ــ ايلول ١٩٧١ ــ ترجمة أسرة « الحرية » .

ليست الامور بهذه البساطة ! ان عزل الملكية ليس نتيجة مؤسفة لسياسة اوتوقراطية ولكنها كانت الهدف الواعي لعهد كامل وصم دائما بقمع اتخذ أحيانا شكل المجزرة . وكان يطيب للحسن الثاني ان يردد « لا يهمني أن يكون في المغرب خمسة عشر مليون معارض، المهم أن لا تكون هناك معارضة » .

اذا علمت الصخيرات القصر شيئا فهو في أحسن الاحوال أنه معزول برفقة اوفقير . تسير الامور كما تسير في أسوأ رواية بوليسية عندما لا يبقى مرافق لرئيس العصابة سوى « سفاحه » المحترف الذي انيط به ، بسبب الظروف ، اخطر السلطات . فقد الحسن الثاني في الصخيرات بعض أخلص أعوانه ، ولكنهم لم يكونوا جميعهم في نفس الصف . فمدبوح وشلواتي وحمو ومعظم المتمردين كانوا من صنع القصر ، كما أنه هو الذي وضع الجنرالات الذين قتلوا في الصخيرات .

شدد الاعلام الرسمي ، في محاولة لفضح المتآمرين ، على الثروات الضخمة التي جمعها الضباط المتمردون . صحيح أنهم أغنياء . ولكن لا أكثر ولا أقل من الاخرين . أغنياء بفضل « الظروف » التي يوزعها القصر ، مثله مثل شاه ايران ، لمشاركة العسكريين بالاعمال المالية ، ليزيد ارتباطهم بالعرش . ما تقوله عنهم أجهزة الاعلام ينطبق على كل الضباط المغاربة الموالين والمعارضين . فالصخيرات ، جزئيا ، ثمن السلطة المعطاة لجهاز القمع في المغرب . الجيش غير قابل للضبط ــ اليوم أكثر منه بالامس ــ ويعود ذلك الى كونه ، تماما كالشرطة والفرق الخاصة ، لا يخضع لاية رقابة . وهو رهن ارادة القصر أو اوفقير وزمرتهما . ان مجزرة الصخيرات نفسها تحمل طابع النظام . فالضيوف الباريسيون الذين كانوا في الصخيرات انفعلوا من مجزرة لا تتجنب لا النساء ولا الاطفال . ما كان عليهم الا أن يتذكروا مجازر الريف عام ١٩٥٩ والدار البيضاء عام ١٩٦٥ . لم تكن هناك حاجة لتخدير الجنود ليتحولوا الى قتلة : العادة المتبعة تكفي لجعلهم قتلة .

ولكن لماذا الصخيرات ؟ كيف نفسر ان رجالا طرهم النظام « بفضائله » عرضوا حياتهم للخطر من أجل محاربته ؟ وباي هدف ؟ لم تفسح لهم نهايتهم السريعة والعنيفة مجالا لتحديد اهدافهم . اننا على الاقل نعرف ماذا فعلوا بنصرهم المؤقت : لا شيء ، سيطروا على الاذاعة مدة خمس ساعات واكتفوا ببث متقطع لبيان مقتضب : سيطروا على الوضع ولكنهم نسوا أن يحتلوا المراكز الحساسة كمكاتب الامن الوطني ومركز البرقيات . وصف الملك محاولتهم بانها « انقلاب اناس متخلفين » ، ولكنهم كانوا أفضل ضباط النظام . أن في القضية اخطاء عديدة لا يمكن تصديقها . فتركهم أوفقير على قيد الحياة ، وعدم تعرضهم للشرطة وقائدها يعني ان المتآمرين يعتمدون على قوات في الداخل والخارج غير قواهم الذاتية . ان الدعم المهووس الذي قدمته ليبيا هو على الارجح مبادرة من القذافي وليس بفعل اتفاق مسبق . ولكن هناك افتراضا أكثر جدية : اشتراك المخابرات الامريكية . صحيح أن عميلهم في المغرب هو أوفقير ، ولكن مدبوح هو الذي فاوض في واشنطن ، في الربيع الماضي ، قبل زيارة الحسن الثاني للولايات المتحدة ! ومدبوح قد اطلع على الوثائق التي بينت مسؤولية القصر في قضية البان امريكان ، والتي كانت على الارجح مفجر انقلاب تموز . ان القضية ليست مجرد قضية رشوة ، ولم ينزعج الامريكيون لسبب اخلاقي. فالمغرب حجر اساس في استراتيجية واشنطن المتوسطية . والقواعد الامريكية تجثم ، رغم نفي الحسن الثاني ، فوق أرض المغرب: كشف ذلك مجلس الشيوخ الامريكي برفضه فتح الاعتمادات التي تخص القواعد ما لم يضمن وجودها اتفاق رسمي . نستطيع أن نفهم اهتمام ادارة نيكسون ، بامن النظام التي قد تهدد سياسته باحداث تغييرات عنيفة تتعارض مع مصالحها . فكانت مصلحة الاجهزة الامريكية تقتضي دعم ، أو على الاقل السماح بقيام عملية يمكن أن تعيد ترتيب النظام بشكل يتوافق مع مصالحها . انه ثمن مرتفع « لانذار » ولكن وكالة المخابرات المركزية لم تعودنا على الاكتراث بالاثمان ، والاخطاء التكنيكية ــ المجزرة ــ ليست على كل حال من فعل المخابرات المركزية .

وما حدث بعد ذلك يدعم هذا الافتراض . الرشوة هي مرض النظام ؟ يتعرض لها الملك علنا ويشكل حكومة « انتقالية » لتطبيق « نفس السياسة باساليب جديدة » . انها حقا حكومة عجيبة ، موزعة بين كريم العمراني ، احد رجال اعمال القصر ، كرئيس للوزراء واوفقير المعين في نفس الوقت وزيرا للدفاع وقائدا عاما للجيش وهذا أمر مهم ، فلاول مرة في المغرب تتجمع في يدي شخص واحد ــ واي شخص ــ كل السلطات العسكرية الفعلية . وهذه الحكومة هي فعليا توازن ذكي بين اطراف تحافظ على المصالح الامريكية والفرنسية الخاصة . العمراني والتكنقراطيون المقربون من فرنسا للقضايا الاقتصادية ، واوفقير ورجاله للمحافظة على النظام . انها السياسة الوحيدة الممكنة بالنسبة للحسن . فمعظم السياسيين الذين عرض عليهم الاشتراك في الحكومة رفضوا العرض مع كونهم من المرتبطين تقليديا بالملكية . فللعمل مع الملك يجب أن يكون هناك شيء يمكن خسارته . أصبحت الانتهازية، بعد الصخيرات ، تستتبع الحذر .

هناك درس اخر بعد احداث تموز : غياب الشعب . كل التحقيقات الصحفية بعد الصخيرات ركزت على هذه النقطة . لم تحدث ردود فعل شعبية لا عند نبا نجاح الانقلاب ولا عند نبا فشله . علينا أن ندرس الموضوع . صحيح أنه لم تقم مظاهرات جماهيرية عندما علم الشعب « بموت » الملك . غير أن « مقاهي » المدن الكبرى قد احتفلت فورا بالحدث . ولكن النزول الى الشارع أمر اخر . فبعد اذار ١٩٦٥ يعرف المغاربة ثمن التظاهر في المدن . ان موت الحسن هو بالتأكيد سبب اقامة احتفالات ولكنه ايضا سبب لاثارة المخاوف . فالشعب معزول عن اي مشاركة في الحياة العامة ، ولا يملك أية وسيلة خاصة للتعبير السياسي، فهو غير مستعد أن يكون « كبش المحرقة ». وهذا يفسر غياب الشعب في أول الازمة . ولكن رفض التظاهر لدعم الملك هو ذو طبيعة مختلفة . كان من السائد بعد عام ١٩٦٠ ان الملكية لا تتمتع باية شعبية . ومنذ ١٠ تموز يعلم الجميع ان لا وزن للملكية . كانت احزاب المعارضة تميز بين الحكومة والنظام ، بين سياسة الحكم والملكية .

ولكن لم يعد بعد الصخيرات امكانية للتمييز . فالملك ، وحكومته الجديدة والقديمة، وقوى القمع وسياسة النظام هي جزء لا يتجزأ . فكون الحسن الثاني أمير المؤمنين لا يمنع كونه رمز نظام مكروه (...) . وكان تشكيل حكومة جديدة دليل كون القصر لا يملك أي وهم حول الحل : المال والقمع هو الجواب حتى اشعار اخر .

ربما كان الملك يراهن على ايجاد حل وسط مع المعارضة لايجاد مخرج ولو مؤقت . منذ عام فتحت مناقشات مع الاتحاد الوطني للقوى الشعبية ، ولكن الاستفتاء الدستوري والانتخابات المزورة قد قطعتها . كما أن أسلوب محاكمات مراكش ينذر بحوار ممكن . بعد ١٠ تموز حاول القصر المفاوضة بواسطة رئيس الشرطة (!) دليمي . دون جدوى . فموقف احزاب المعارضة دقيق . وتقتصر أساليب التعبير التي تملكها على البيانات المتقطعة التي تصدرها « الكتلة الوطنية » ــ التي تضم الاستقلال والاتحاد الوطني للقوى الشعبية على مستوى القيادات ــ ولا يستطيع احد الاحزاب فرض تغييرات جذرية في النظام بواسطة المفاوضات . ولكنهم في الوقت نفسه لا يستطيعون رفض الاتصال بالقصر ونقل النقاش السياسي الى الجماهير. فالاتحاد الوطني للقوى الشعبية ، الذي يضم أكثرية التيار التقدمي المغربي هو ، باستثناء المناضلين المنفيين ، مجموعة في مراكش موزعة بين قفص الاتهام والدفاع في المحاكمة . ولا يستطيع أن يجيب على عروض القصر الا بطرح قضايا تمهيدية : قضية بن بركة ، مصير متهمي مراكش . ويطالب البيان الذي أصدرته الكتلة الوطنية في ١٠ اب بانتخابات حرة لجمعية تأسيسية . ولكن النظام لا يستطيع قبول ذلك دون أن ينتحر . ولكن هذا التعنت هو أيضا دليل مأزق المعارضة . ورغم المشادات العنيفة بين المحكمة والدفاع لم تاخذ المحاكمة طابع القطيعة . ومن الغريب أن يترك مناضلون قد أعطوا الادلة على صلابتهم وشجاعتهم المحاكمة تنزلق الى نقاشات حول قضايا اجرائية . ويجيب المحامون ، وبينهم عدد من المناضلين ، أن ما يهم الان هو انقاذ حياة رفاقهم . ربما كانوا على حق . ولكن مسيرة المحاكمة والاسلوب المتبع هو ضمنيا اعتراف بفشل السياسة التي اتبعتها المعارضة ــ وخاصة الاتحاد الوطني للقوى الشعبية ــ منذ ١٩٦٥ ــ بعد انتفاضة مراكش .

فتحت انتفاضة اذار ١٩٦٥ ــ وهي كناية عن ثورة الشبيبة الثانويين أولا ثم الطلاب والعاطلين عن العمل ، انضم اليهم قسم من عمال الدار البيضاء ــ فتحت أزمة ثورية في المغرب لم يستطع أن يجيب عليها سوى طرف واحد هو النظام : بمجزرة .

وأراد الاتحاد الوطني للقوى الشعبية ، بعد فشل « مؤامرة » عام ١٩٦٣ ، ان يبني منظمة فعلية . ولم يستطع الاجماع الذي تم حول مقررات عام ١٩٦٥ ــ بناء خلايا مهنية، مركزية اشد في النضال لكسب المناضلين ــ ان ينقذها بعد البدء بتطبيقها . فاكثرية الحزب ابقت على نظرتها التقليدية للحزب العلني المرتبط بمجموعات « مركبة » منعزلة عن النضالات الاجتماعية . ولم تتحكم بالعلاقة بين الاثنين استراتيجية تنسق بين العمل العلني والعمل السري . ولكن تضامنا حدثيا يفترض نفسه على أعضاء الحزب الواحد . بعد عام ١٩٦٧ ، اكتشف مناضلون يهتمون « بجدية » الوضع التنظيمي ، ومن خلال الممارسة ، ان ايجاد ربط عضوي مع النضالات الشعبية هو شرط لا بد منه لحزب ثوري يريد أن يكون شيئا اخر غير تركيبة مفككة من الزعماء « المستوزرين » و « المناضلين الشهداء » .

لم يكن باستطاعة قيادة الاتحاد الوطني للقوى الشعبية ، المقتصرة عمليا في المغرب على عبد الرحيم بوعبيد ، بعد القمع والموقف الانتهازي للقيادات النقابية ، الا أن تحاول القبول بالوضع والسعي الى أعجل الامور في الدفاع عن متهمي مراكش . ولكن هل هذا هو الدفاع الوحيد الممكن ؟ من المؤكد أن الظروف قد فرضت ذلك . فهل يجب بسبب ذلك محو الماضي ؟

أبعد من تطورات المحاكمة ، وبعد انقلاب ١٠ تموز ، تطرح قضيتا توحيد القوى الثورية وربطها بالثورات الشعبية نفسها بشكل ملموس في المغرب .

منذ عام ، وفضلا عن الثورة المستمرة للطلاب والثانويين ، يواجه النظام تحركات شعبية واسعة . وقد أظهرت الانتفاضة الفلاحية في الريف بعد انتفاضة « سطاط » وغيرهما ، تزايد كفاحية الجماهير الفلاحية. وقد انضمت عدة قبائل الى ولد خليفة في منطقة قنيطرة لتمكينها من استعادة اراض ورثها الاقطاعيون من المستعمر . وقد اشترك مندوبون عن القبائل في عملية احتلال ولد خليفة للارض وتصادمهم مع فرق اوفقير الخاصة . انها ظاهرة مهمة لانها تظهر أن الاقليمية القبلية التي استعملتها السلطة المغربية تسير نحو الزوال . والاضراب عن الطعام الذي قام به عمال المناجم في قطره ، اشارة أخرى : الموت أفضل من الاستمرار في العيش والعمل بهذه الطريقة . قد يقال أنها تحركات معزولة ، وانها لم تنتج الاطر التي تسمح لها بالتعبير عن استقلالية الحركة الشعبية . ان ذلك صحيح . من هذه الناحية لم يتغير الوضع منذ عام ١٩٦٥ . الا أن جميع الاحزاب تعرف الان مشاكل داخلية . وقد راينا وضع الاتحاد الوطني للقوى الشعبية . ولم ينجح حزب الاستقلال القديم من ذلك ، فالمناضلون الشباب يتطلعون الى عمل مشترك مع العناصر الثورية . وقد انشقت مجموعة من حزب التحرر والاشتراكية (الحزب « الشيوعي » سابقا) لتشكل تنظيما ماركسيا ــ لينينيا .

ومما يزيد من أهمية هذا الانشقاق انه قد يدفع الى تجذير مواقف مناضلين عديدين داخل حزب التحرر والاشتراكية لم يجدوا من الضروري الخروج منه .

الوضع ليس مثاليا . فهذه المجموعات لم تجد بعد الاشكال الملائمة للعمل الجماهيري في المغرب . مع أن ذلك هو همها الدائم . والمناضلون المغاربة يأتون أساسا من البرجوازية الصغيرة . وهذه الاخيرة تملك ميلا طبيعيا الى اتباع الطريق الاسهل والحل الارخص . فتتمتع الصخيرات ،بالتالي، في الاوساط السياسية بشعبية مشبوهة. فقد « اقدم » الانقلابيون ويقدم عملهم ، الذي لا يحلل طبقيا ، على أنه بدليل وهمي للقوى السياسة التقليدية المتقاعسة . وهذا الوهم قوي ودائم الظهور : انه بلا شك وليد الظروف ولكنه لا يمكن انهاؤه خارج بناء ونمو ممارسة جماهيرية لتنظيم ثوري ، بدأت ملامحه تتحدد .

حول الازمة الوزارية

صراعات الأجنحة وطريق العهد إلى الحكم القوي

خلال الاسبوعين الماضيين شهد العهد أزمتين متواليتين : انتخابات رئاسة المجلس حيث فاز مرشح الوسط ، كامل الاسعد ، ضد محمود عمار الذي خاض المعركة اعتماداً على أصوات الاحرار والكتائب وعدد من النهجيين السابقين . والأزمة الوزارية الحالية حيث يبدو أن الاطراف كلها ، من رئيس الجمهورية مروراً بجنبلاط واده وكرامي والجميل وشمعون انتهاء بسلام نفسه ، قد غدت متفقة على ضرورة التبديل الوزاري .

والحدثان مترابطان ، فالعهد الذي جاء باكثرية الصوت الواحد ما زال بعد مضي اكثر من سنة في مرحلة تصفية الحسابات و « وضع النقاط على الحروف » مع القوى والكتل النيابية التي جاءت به . والعملية حافلة بالصراعات والتناقضات ، ولو بين اهل البيت الواحد . وهي مع بعض الاستثناءات نموذج معاد ومكرر « لمشاهد » تستتبعها طبيعة تركيبة النظام السياسي في لبنان .

هموم العهد وحسابات الاقطاع السياسي

حين جاء العهد الجديد قبل عام تقريبا توجب عليه ان يواجه التركيبة البرلمانية في احدى لحظات تجليها . فالمجلس النيابي منقسم بين الشهابية واعدائها الى فئتين تكادان تتساويان . وهو انقسام لم ينفع اقتراب انتخابات رئاسة الجمهورية في تخفيضه ، كما جرت العادة . ولئن كان طبيعيا ان تتوجه جهود العهد الاولى نحو تحطيم تماسك الجبهة « النهجية » فان هذه المهمة لم تكن الاكثر صعوبة . فسرعان ما تقلصت اعداد النهجيين وبدات الانحيازات الى جانب العهد وحلفائه وتلك احدى المميزات الرئيسية للبنية البرلمانية في لبنان . فالاقطاع السياسي يتعيش ويستمر عن طريق تقديم الخدمات لانصاره . لكن تقديم الخدمات مرتبط دائما برضى سيد العهد . وفي ظل تنافس اجنحة الاقطاع السياسي يغدو صعبا على اي كتلة برلمانية اتخاذ مواقف « مبدئية » وتشكيل معارضة مستمرة ضد العهد .

واذا كانت صفوف النهجيين قد تقلصت فان العهد واجه ظاهرة معاكسة في صفوف حلفائه السابقين الذين اتسعت صفوفهم ليشكلوا الاكثرية الجديدة ، واذا كانت هذه الاكثرية لمصلحة العهد مبدئيا فانها تحمل هم مصالحها الخاصة ايضا . فالجناح « الحلفي » من الاقطاع السياسي نهم الى تعويض ما فاته خلال الفترة الماضية . فيما يعتبر « الوسط » ان العهد عهده . في مواجهة التيارات النيابية التي تتقاسم البرلمان واجه العهد حاجتين متناقضتين . فالاقطاع السياسي المتربع سعيدا في ساحة النجمة عاجز بحكم طبيعة تمثيله ، التمثيل المحلي – الطائفي المدعوم بالخدمات الشخصية والفئوية الضيقة ، عن الخروج عن اطره المحدودة ليشكل قاعدة تمثيل ذي صفة لبنانية شاملة . وبالتالي قاعدة متماسكة وموحدة للحكم . ان طبيعة الاقطاع السياسي تجعل حتى من كتله المتحالفة « معسكرا » لا يحكمه التناقض مع حاجات الدولة البرجوازية فحسب ، وانما تحكمه ايضا التناقضات بين اطرافه . بالمقابل فان لرؤساء الجمهوريات هموما مختلفة بعض الشيء . ففي مقابل نزعة الاقطاع السياسي الى تفتيت القاعدة السياسية للسلطة عن طريق اقتسامها ، فان العهود الحاكمة بحاجة الى تامين ولاء اكثرية نيابية تستطيع ضبط صراعاتها ضمن الحدود التي لا تسيء الى قدرة العهد على التحكم بالامور .

ضمن هذا الاطار ووجه العهد بصعوبة تشكيل حكومته الاولى من داخل المجلس . فالصراع بين مختلف الكتل الحليفة كان عنيفا الى الحد الذي يمنع التوفيق . بالتالي كانت « حكومة الشباب » ، اي الحكومة الاكسترا برلمانية هي الحل الوحيد الممكن اتباعه . والحكومة الاكسترا برلمانية هي بالدرجة الاولى حكومة العهد نفسه ، وهي اذن الخطوة الاولى في طريق العهد نحو تكوين ركائز حكمه وركائز كتلته البرلمانية الخاصة .

العهد : وحلفاؤه : حرب الوردتين

كان العام الماضي اذن بالنسبة للعهد عام تسوية الحسابات واعادة ترتيب الاحجار النيابية . والظاهرة الاشد بروزا في هذا المجال هي انكفاء النهج نهائيا وتبلور الصراع بين العهد وحلفائه انفسهم . وانكفاء النهج شهادة فاضحة على حدود المحاولة الشهابية . بعد اثني عشر عاما لم تستطع الشهابية ان توفر قاعدة متميزة للمصالح السياسية تتيح لها قدرة على الاستمرار والصمود . وبقيت الشهابية ضمن حدود الاصول التقليدية للنظام « البرلماني – الاقطاعي » الامر الذي جعل اندثارها محتما .

بذلك كانت الفترة الماضية حافلة بالصراع بين العهد واصدقائه الاقوياء الراغبين في تقاسم السلطة معه . والصراع مع الاوصياء قديم في اللعبة السياسية اللبنانية : صراع بشارة الخوري مع حليفه « اللدود » رياض الصلح ، وصراع شمعون – جنبلاط.. والمعالم الرئيسية للعام الماضي معروفة : معركة انتخابات المتن والشوف حيث تعادل العهد مع حليفه الشمعوني ، ثم معركة المرسوم ١٩٤٣ وبعدها رئاسة المجلس ، والنتيجة هنا هي ايضا التعادل . وللتعادل مغزى فعلي واحد : فهو مرحلة انتقالية لا سبيل للعهد الى تقبلها . اذن ، تبقى « حرب الوردتين » : الشمعونية والفرنجية مستمرة وساحاتها القادمة هي الحكومة الجديدة والانتخابات النيابية القادمة . مهمة المرحلة القادمة اذن تامين اكثرية موالية للعهد ووضع حد لـ«ود» الاصدقاء . لكن هذه المرحلة ايضا ذات اهمية اضافية : فهي مرتبطة بالتحضير لانتخابات الرئاسة في ١٩٧٦ . والمرشحون هذه المرة كثر ...

اذا كانت اولى هموم العهد حاليا الوصول الى الحكم القوي على حساب حلفائه فان طبيعة المهمات التي يواجهها النظام اللبناني باسره تعطي هذه الهموم الحاحا خاصا . فحاجات الازمة الاقتصادية للنظام تتطلب حلولا فيها شيء من الجدة . فمن بنك الانماء الى المرسوم ١٩٤٣ ، يبدو ان حاجات المرحلة تفرض اختيارات لا بد ان تلقى معارضة عنيفة من بنية سياسية « محافظة » الى ابعد الحدود .

كذلك فالموجة المطلبية المرتفعة التي عرفها العام الماضي ، برغم انتكاسة الحركة العمالية بعد ٢٥ ايار ، قد تكون مؤهلة للصعود مرة اخرى . واذا كانت امكانات النظام على التنازل والمساومة امكانات محدودة فان اللجوء الى القمع بمختلف اشكاله يبدو الحل الوحيد المتاح للنظام . وبديهي أن يتطلب القمع جبهة متراصة للنظام لا تشغلها انفجاراتها الداخلية عن مجابهة اعدائها المشتركين .. الطبقيين .

وايضا ، فاتجاه العهد الى ازالة اثار مرحلة صعود الحركة الوطنية ينخرط ضمن اسباب قيام العهد القوي .

في صراع الاصدقاء والحلفاء تبدو امكانية التمييز مستحيلة . فالطرفان ابناء عم وكلاهما ضد .. « الغريب » . و « الغريب » هنا هو الطبقة العاملة وحلفاؤها . لكن ساحة نضال الطبقة العاملة ليست « ساحة النجمة » بل هي النضالات الطبقية الفعلية التي تتيح بنموها امكانات نمو قواها الفعالة .

بيان منظمة لبنان لحزب البعث العربي الاشتراكي حول اعتقال المناضل سامي حمود

كشف بيان اصدرته « منظمة لبنان لحزب البعث العربي الاشتراكي » النقاب عن اعتقال المناضل سامي حمود والطالب عبد العزيز عشاوي « المصاب بمرض يفترض ملازمته البيت تحت المعالجة الطويلة والدائمة » .

وقال البيان ان سامي حمود ما زال موقوفا بعد تحقيق جرى معه واتضح من خلاله ان بعض الوشاة قد لفقوا تهما ضده من اجل تسهيل اعتقاله .

واستطرد البيان قائلا :

« ان اعتقال الرفيق المناضل سامي حمود يجيء في جو مشبوه تتصاعد فيه حملات التحريض على القوى التقدمية في لبنان من بعض الصحف الرجعية التي نشرت الاخبار الملفقة عن اجتماعات لخلايا يسارية تم فيها وضع خطط معينة ولم يقتصر التحريض على الصحف المحلية الرجعية بل تعداه الى التحريض من خارج الحدود .

... ان اعتقال الرفيق سامي حمود بالطريقة التي تم بها ليس حدثا مجردا بلا جذور بل ياتي في وقت تشتد فيه حملة الانظمة العربية بمختلف الوانها وتسمياتها للخلاص من الحرية النسبية التي تتمتع بها الصحافة في لبنان والحرية المحدودة للقوى التقدمية اللبنانية التي تقوم بنشاط ملحوظ على صعيد كشف تراجعات هذه الانظمة وادوارها الانتهازية على كل الاصعدة .

وهذه الضغوط تجيء في ظرف تشتد فيه تناقضات الوضع الداخلي على الصعيد السلطوي والشعبي بما يجعل لهذه الحملة صدى مقبولا لدى التحالف الحاكم الذي يجد في هذه الضغوط الظرف الملائم لخنق الحريات والتضييق على الحركات التقدمية . وهذا يعني ان قضية اعتقال الرفيق سامي حمود ليست قضية حزب او فئة بعينها بل هي رغم وجود الخصوصية قضية الحريات الديمقراطية باكملها . فهذه الحريات معرضة لخطر جدي قد يؤدي الى الغاء بعض المكاسب في حرية الحركة والاعلام التي حققتها الحركة الوطنية في لبنان . ومما يزيد في خطورة الوضع موقف الحكومة الذي ليس غريبا عن دور التحالف الحاكم وارتباطاته فهو لا يقف عند سياسة التغاضي التي كانت تتبعها الحكومة بل يصل الى حد القيام بدور مباشر في عملية القمع البوليسي السياسي .

... ان منظمة حزب البعث العربي الاشتراكي اذ تنبه الى خطورة المخططات التي ياتي اعتقال الرفيق المناضل سامي حمود اول الغيث منها تعلن استنكارها لحادث الاعتقال وتطالب السلطة اللبنانية بالافراج الفوري عنه وعن ضيفه الطالب السوري ، كما تطالب القوى التقدمية بالعمل لاحباط كل المخططات المشبوهة التي تنفذ ضدها او ضد اي فصيل تقدمي في لبنان ، وهي تؤكد ان الارهاب مهما تعاظم واشتدت وطاته لن ينال من المناضلين الحقيقيين بل تزيدهم مضاء عزيمة وصلابة . » .

قضية الجامعة الأميركية

غياب مطلب تطوير الجامعة الوطنية عزز دور الاقطاع السياسي في التحرك

الصراع الذي تفجر في الاسبوع الماضي داخل الجامعة الاميركية بين الادارة والطلاب لم يلبث أن امتد بسرعة خارج أسوارها واضعا امام القوى المختلفة مهمة التصدي لحله . وكان طبيعيا أن تجد كافة القوى مداخل لتدخلها المباشر بوجهاتها واحجامها الفعلية .

هكذا كان التدخل في الصراع شاملا : الادارة الاستعمارية في الجامعة ، والاتحادات الطلابية في الجامعات الخاصة ، والاقطاع السياسي والقوى التي تشكل امتدادا له في صفوف الحركة الطلابية ... الخ والدولة ، واحدة تعنيها الازمة بصورة مباشرة كانت شبه غائبة عن الصراع ، او جرت محاولات واسعة لاستبعادها : الحركة الطلابية في لبنان : صاحبة المصلحة الفعلية في كشف وفضح الدور الذي تلعبه المؤسسات الاجنبية وقواها المعبرة عن مصلحتها هذه . ومن هنا ، اتى الحل من جهة ليبقي المشكلة في اطارها الضيق ويمنع اتساعها بصورة فعلية ، وليعطي للاقطاع السياسي دورا في عملية انهائه كما كان له دور في رعاية « تصعيد » التحرك و«امتداده» .

لقد حلت الازمة بين الادارة والطلاب في الجامعة الاميركية ، بتراجع الادارة عن طرد الطلاب الذين ساهموا في التحرك الاخير واعادة الطلاب المفصولين في الفصل الثاني ، مقابل انهاء الاحتلال من جانب الطلاب وانهاء التحرك بصورة عامة . هكذا لم يتجاوز الحل الاطار الضيق الذي طرحت من خلاله المشكلة . وان تناول مضمون الصراع الذي تفجر ومساره تبين لنا الموقع الفعلي للحل الذي انتهت اليه الازمة .

فضح الدور الذي تلعبه المؤسسات التعليمية الاجنبية

ادى تحرك طلاب الجامعة الاميركية في العام الماضي ضد زيادة الـ ١٠ بالمئة على الاقساط الى كشف الدور الذي تلعبه الجامعة في لبنان والمنطقة العربية . وهو دور استعماري بالاساس . فهي على الصعيد الثقافي تقوم بدور تغذية وتقوية الاستعمار الثقافي عن طريق البرامج . وهي على الصعيد العلمي توجهه باتجاه اعداد الدراسات عن مناطق تنفذ فيها الامبريالية مخططاتها (الخليج العربي مثلا) وهي ايضا تقوم باعداد العناصر العميلة المؤهلة للعب دور في بلادها بالاضافة الى تقديم كافة المعلومات ، عن طريق الملفات الخاصة التي تحتفظ بها للطلاب ، للاستخبارات الاميركية ، لكي تمكنها من ضرب العناصر الوطنية . وكانت زيادة الـ ١٠ بالمئة على الاقساط تهدف لخدمة هذا الدور .

ان كشف هذا الدور بالادلة الملموسة ، وهو ما قدمه التحرك الماضي ، طرح مسألة وجود الجامعة على بساط البحث كجزء من وجود مؤسسات التعليم العالي الاجنبية في لبنان والدور الذي تلعبه ، ليترافق مع نضال الحركة الطلابية من اجل تعزيز وتطوير الجامعة اللبنانية وما يستتبعه من وجهة للقضاء على المؤسسات الاجنبية .

ووصول المشكلة الى هذا الحد ، هو الذي شكل مقياسا لمواقف القوى المختلفة .



من هنا كان انتصار الحركة الطلابية في معركتها يكمن في قدرتها على توظيف ما انتجه تحرك طلاب الجامعة الاميركية من كشف لدور التعليم الخاص بصورة عامة في نطاق وجهتها الهادفة لتأمين ديمقراطية التعليم في لبنان .

حصيلة مواقف الاطراف : استبعاد للوجهة الاساسية

اتت اجراءات ادارة الجامعة الاميركية في سياق خطة للدفاع عن وجودها في لبنان كانت قد مهدت لها بخطة اعلامية تبين اهمية الدور الذي تلعبه على الصعيد التعليمي . ولان تحرك الطلاب قد ادى لكشف الدور الحقيقي فكان لا بد من القضاء على اداتهم في التحرك ، فحلت مجلس الطلبة وتوغلت في خطتها باتجاه تصفية وجود العناصر الدافعة باتجاه التصدي لخطتها . وهي بذلك تحقق هدفين في آن معا الاول يتلخص باستبعاد دور الجامعة الاميركية عن مضمون المعركة (وقد نجحت به) والثاني يصيب العناصر والمؤسسات التي تهدد بطرح هذا الدور في كل مرة .

لقد رد الطلاب برفض اجراءات الادارة بحق زملائهم والتمسك بمجلس الطلبة كممثل شرعي لهم .وبتحرك الطلاب لم تتعد المشكلة اطارها الضيق وذلك لجهة المطالب التي حملها التحرك . من هنا لم يات الرد المباشر سواء عن طريق المفاوضات او الاحتلال والاضراب الا ليبقي المشكلة في الاطار الذي ارادته الادارة وخطط له .

والعنف الذي اتخذه تحرك الطلاب داخل الجامعة ادى لتوسيع اطار القوى الداخلة فيها ولكن بصورة شكلية .

وهكذا دخلت القوى السياسية «اليسارية» المعركة بزعامة جنبلاط ، واكثرت من اجتماعاتها واتصالاتها من دون ان تتمكن من تجاوز الحدود التي طرحت فيها المشكلة اعادة الطلاب المفصولين والابقاء على مجلس الطلبة ، وهي في اقصى الحالات قد طالبت باشراف الدولة على الجامعة الاميركية .

وقد شكل « المؤتمر الوطني » الذي انعقد في النادي الثقافي العربي سقف التحركات التي تلت احتلال مبنى النابلسي في الجامعة الاميركية . لكن المؤتمر كان عاجزا بالشكل الذي طرح فيه المشكلة عن استقطاب قوى فعلية صاحبة مصلحة أساسية في تحرك شامل . ولذا كانت مقرراته حبرا على ورق . فهو قد دعا للاعتصام في الجامعة الاميركية ولكن هذا لم يحصل . وهو قياسا للضخامة التي تقدم بها لم يمكنه أن يضرب ثانوية واحدة . وقد كانت هذه نتيجة طبيعية . فعندما يكون اتحاد جامعة بيروت العربية محور التحركات التي تمت وهو الذي لا يرى في موقف الجامعة الاميركية الا موقفا « لا ينسجم مع الدور الذي يجب أن تقوم به كمؤسسة تعليمية مهمتها تربية النشء واعدادهم للمستقبل .. » ، فاية قوى فعلية يمكن تاطيرها على قاعدة هذا الموقف ؟

فاذا كان بعد تحرك طلاب الجامعة الاميركية يكمن في النضال من اجل تطوير التعليم الرسمي باتجاه تحقيق ديمقراطية التعليم وهذا يترجم بتطوير الجامعة اللبنانية وتعزيزها والقضاء على وجود المؤسسات الاجنبية ، فالطرف المخاطب بصورة أساسية يصبح الحركة الطلابية في الجامعة اللبنانية والثانويات وشرط دخولها المعركة هو وضوح وجهتها وحمل مطالبها .

لقد اتت مسرحية « المؤتمر الوطني » بالافق الذي وضعته للتحرك والقوى التي تولت عملية ضبطه (جنبلاط ولفيفه) اتت لتشكل عائقا في وجه دخول الحركة الطلابية في الجامعة اللبنانية والثانويات وامكانية اخذ المبادرة في التصدي للمشكلة . وفي كل الاجتماعات التي تفرعت عن المؤتمر المذكور استبعدت ،باصرار كامل ، مسالة الجامعة اللبنانية والتعليم الرسمي بصورة عامة كأفق للتحرك ، بحجة ان المطروح « اعادة المفصولين » .

لذا انحصر تحرك العناصر اليمينية في الحركة الطلابية في اطار الجامعة الاميركية ، حيث بقيت المشكلة ، فشكلوا الاداة التي عملت الادارة من خلالها لتخريب وقمع التحرك .

الدولة : استعداد للمواجهة

لم تكن الدولة [illegible] التاكيد ، على الحياد في هذه المعركة . فهي [illegible] جانب الادارة دون اي تحفظ وهي لا تتدخل الا عندما تجد ، او يطلب منها ، ان ذلك في صالح الجامعة الاميركية . وقد كان واضحا ان بقاء التحرك ضمن اطاره الضيق لا يستدعي تدخلها ، ولكنها كانت تستعد عن طريق تدابيرها من اجل مواجهة التحرك فيما اذا اتسع بصورة فعلية (شكلا ومضمونا) . فمهمة الدولة في الدفاع عن التعليم الخاص ومؤسساته ليس تبرير وجوده ، فهذه المسالة هو الذي يتولاها ، وانما في ضرب اي تحرك يهدف لتطوير التعليم الرسمي واستعمال انكشاف دور هذه المؤسسات ، ضمن الاتجاه اياه . ولما بقيت المشكلة في اطارها الجزئي بقي الطرف المعني بتطويعها على الصعيد في موقع الاستعداد ، ولم يكن يفصل « يارينغ » الجامعة الاميركية عن حامل العصا الضارب الا تدخل الجامعة اللبنانية والثانويات .

الحل واصبع الاقطاع السياسي

هكذا فالوجهة التي اتخذها التحرك ، والمطالب التي حملها وبالتالي القوى التي امكنه استقطابها ، لم تكن لتنصب الا في حل ينهي المشكلة باعادة الطلاب المفصولين والذين طردوا فيما بعد وتبقى مسألة اعادة مجلس الطلبة ، اداة التحرك الكاشف ، مهمة معلقة ، وكذا دور الجامعة الاميركية وكل مؤسسات التعليم الاجنبية في لبنان .

لقد كان لاحد اطراف الاقطاع السياسي (جنبلاط) دوره في تقديم المسألة بصورة جزئية ، علاقة بين ادارة وطلابها ، وقيادة تحرك على هذا الاساس . ولكن لما غاب دور الجامعة الاميركية ووجودها اساسا من مطالب التحرك ، واصبحت القضية مفاوضة مدعومة بالضغط . كان الطرف الاخر (شمعون) بحكم علاقته الحميمة بالاميركان ، اقدر على انهائها .

على كل حال ، لقد اثبت الطرفان للدولة ، في ظل الصراع الدائر لإعادة توازن القوى ضمن النظام القائم ، انهم قواها الفعلية ، وانزوت عاتبة على الاول وشادة يد الاخر .

ان قضية الجامعة الاميركية ، مضافا اليها المشاكل التي تعانيها الجامعة اليسوعية ، اتت لتعكس تناقضات وضع التعليم الخاص . من ضمن الازمة التي يمر بها النظام التعليمي في لبنان .

ان الحركة الطلابية ، وبصورة خاصة في الجامعة اللبنانية والثانويات ، التي طرحت اسس النظام التعليمي في لبنان وطالبت بتغييره ، هي القادرة على المساهمة في اعطاء جواب محدد يعكسه برنامج عمل وخطة يكون موقع ازمات التعليم الخاص احد النقاط الهامة . وبذا يمكن للحركة ان تنطلق من مشكلة جزئية لتضعها في السياق العام لوجهتها .

ان تدخل الاقطاع السياسي في حل المشكلة التي فجرها تحرك الجامعة الاميركية ، يعيد الى الاذهان تدخله للاجهاز على تحرك طلاب الجامعة اللبنانية في العام الماضي ، الذي طرح مطلب الجامعة الوطنية . لكن الحركة الطلابية كانت كفيلة بكشفه مما ادى لعزل احد اطرافه . لقد كان لغياب مطلبها عن التحرك الحالي عاملا في تعزيز دوره .

اسبانيا

القمع الفاشي غير قادر على هزيمة طبقة عاملة واعية ومنظمة

نهار الاثنين ١٨ تشرين الاول هاجمت قوات الامن الاسبانية، مستخدمة القنابل المسيلة للدموع والرصاص ٤٠٠٠ عامل من المضربين في معامل «سيات» (معمل سيارات تحت اجازة فيات) وذلك على اثر استدعائها من قبل ادارة المعامل نفسها. وصمد العمال زهاء أربع ساعات يقاومون رجال الامن بواسطة قارورات البترول الملتهبة، وقضبان الحديد وحتى المطارق مما ادى الى جرح العشرات بالرصاص، بعضهم مصاب اصابات خطيرة، ناهيك بالذين اوقفوا وبينهم ١٩ (حتى الان) سيمثلون أمام محكمة عسكرية بتهمة «مهاجمة قوات الامن».

و «السيات» مؤسسة من مؤسسات الدولة تقع بالقرب من «برشلونة» يعمل فيها ما يقارب العشرين الف عامل. وقد فرضت الادارة مع بدء هذا العام دواما ليليا الزاميا. فعبر العمال عن رفضهم لهذا التدبير الذي يهدف الى مضاعفة استغلالهم، بالتوقف تباعا عن العمل. حتى أصبح عدد المضربين ٤٠٠٠ عامل. فاختارت الادارة من بينهم ثلاثة وعشرين وطردتهم على سبيل «اعطاء المثل». تسعة من هؤلاء ممثلون فعليون للقاعدة انتخبوا في النقابة الرسمية الوحيدة اثناء الانتخابات التي تمت في الربيع الماضي في جو ديمقراطي الى حد ما.

وبين المتهمين اثنان الصقت بهما «تهمة» الذهاب الى بيت الخلاء دون اذن مسبق. وقد قام عمال صناعات المعادن بالادعاء أمام محاكم العمل ضد «السيات» وربحوا الدعوى لكن الادارة ما زالت مصرة منذ اب على رفض اعادتهم الى العمل. لذلك، في نهار الاثنين ١٨ تشرين الاول، دخل تسعة من المطرودين الى المعمل واحتلوا مراكز عملهم السابقة، رغم تهديدات الادارة بترك المكان فورا. عندئذ قرر السبعة الاف عامل الذين كانوا في المعمل أن يتوقفوا عن العمل ويحتلوا المصنع. وقرر أربعة الاف منهم الصمود أمام قوات الامن التي هرولت باعداد ضخمة لاقتلاعهم بالقوة. أما الاخرون فلقد نزلوا يتظاهرون في الشوارع في وسط المدينة ثم احتلوا المركز النقابي الرسمي للمقاطعة وعقدوا جمعيات عامة شارك فيها المئات منهم قبل ان ياتي البوليس ويطردهم ... وتوالت الاضرابات في عدة مؤسسات تابعة لصناعة المعادن والبناء في برشلونة ساندها الوف من العمال تضامنا مع رفاقهم المطرودين الذين يعانون من اكثر أنواع القمع وحشية. ولمدة يومين قام طلاب كلية الحقوق المضربون بسبب احتلال الكلية من قبل قوات الامن وتضامنا مع العمال بسلسلة من المظاهرات «الطيارة» في وسط المدينة. على اثر هذه الاحداث اقفلت الادارة معامل «سيات» وطردت خمسة الاف عامل لمدة ستة ايام واربعة الاف عامل اخرين لمدة يومين، هذا لانهم تضامنوا مع رفاقهم، كما تدخلت كلاب حراسة الرأسمال أيضا نهار الثاني والعشرين من تشرين الاول لتطرد عمالا كثيرين كانوا واقفين مكتوفي الايدي امام مراكز عملهم.

أن التوتر الشديد الذي خيم على منطقة برشلونة التي تشكل مركز تجمع صناعي هام جدا تضامن فيه العمال والطلاب ضد القمع الوحشي لنظام فرنكو الحارس الامين للرأسمالية الاحتكارية الاسبانية، ساهم في تدعيم وحدة عمال المناجم في «استوريا» الذين بدأوا باضراب منذ اول تشرين الاول لزيادة الاجور ولانشاء جهاز سلامة يحول دون وقوع الحوادث اثناء العمل. وفي ٢٠ تشرين الاول توقف العمل في كل المناجم بسبب الاضراب العام الذي قام به ٢٦ الف عامل منجم. ويعمل هؤلاء في ظروف عمل قاسية جدا مقابل اجور لا تذكر. والارقام تاتي هنا لتثبت ما نقول: ٥٠ ألف حادث عمل خلال عام واحد. منها ١١ الف نتج عنها عطل جسدي مؤقت، و ٢٦ حادث مميت. وقد ساهم عمال الشركة الوطنية للفحم الحجري بدفع تكاليف الصفقة التي عقدها أصحاب الشركة الخاصة مع الدولة (مستوى الانتاج في هذه الشركة بانخفاض مستمر منذ ١٩٦١) فلقد باعوا الشركة للدولة عام ١٩٦٧ بما في ذلك ديونهم وبأسعار تجعل اكبر رأسمالي يتمنى «التأميم» مؤسسته. ولقد تضامن التجار الصغار الذين يتمركزون حول منطقة المناجم باقفال مخازنهم مع العمال وذلك احتجاجا على غلاء المعيشة (المعلومات عن لوموند ٢٠-٢٥-١٠-٧١).

ان احداث برشلونة، وحركة عمال مناجم استوريا هي أعنف ما شهدته «الفاشية الفرنكوية» منذ تربعها على الحكم، وهي تدل ان الحركة العمالية في اسبانيا قد بدأت تستعيد الحيوية والتماسك اللذين عرفتهما عام ١٩٣٦ اثناء الدفاع عن جمهورية المجالس الثورية والدفاع عن الثورة العمالية التي هزمت بعد حرب طبقية دامت ثلاث سنوات على يد جماعة فرنكو الفاشية الممثلة لتحالف الرأسمال الاحتكاري ورجال الدين الاسبان. ان الحيوية الحالية التي تتمتع بها الطبقة العاملة الاسبانية ومقدرتها على محورة مطالب الفئات المستغلة الاخرى باطار صراعها تتحدد من خلال النهضة التي عرفتها الحركة العمالية من فترة عشر سنوات وتطورها واشكال العمل الجديدة التي ابتدعتها.

تحولات اسبانيا في الستينات

توافق نهوض الصراع الطبقي في اسبانيا مع التحول الاجتماعي والاقتصادي والسياسي الذي تم في أواخر الخمسينات والذي شهد عملية التصنيع السريعة في ظل حماية الامبريالية الاميركية والرساميل الغربية (معاهدات عسكرية، قواعد اميركية، استثمارات، سياحة الخ ...) وانخراطها في السوق الرأسمالية الاوروبية. هذا ما جعل البلاد تتحول خلال فترة وجيزة (١٩٥٨ - ١٩٦٦) من المعيشة ضمن نظام اقتصادي مغلق يرتكز على الاستغلال الكثيف (اجور هزيلة وقمع بوليسي وأيديولوجي) للطبقة العاملة وللفئات الفلاحية الفقيرة لصالح الرأسمال المالي والفئات البيروقراطية الواسعة التي تكون أجهزة الدولة (مليون ونصف موظف عام ١٩٥٠) الى بلد مصنع ذات نسبة نمو واستثمارات مرتفعة.

ان هيمنة الفئة المالية الاحتكارية من البرجوازية تركزت بسبب التراكم الرأسمالي الكبير الذي لم يكن ممكنا الا في ظل سياسة الدولة القمعية (اجور ضئيلة وغلاء مستمر للمعيشة) وتدخلها المستمر لصالح هذه الفئات. والازدهار النسبي الذي تمتعت به البلاد وخصوصا الفئات الوسطى وبعض الفئات الفلاحية والبيروقراطيين والتكنوقراطيين الجدد بسبب التصنيع وسياسة «الانفتاح» خلال الستينات ليعزز مواقع هذه الفئة المالية الاحتكارية.

ان هذا الازدهار النسبي في فترة ٦٠-٦٦ ادى الى احياء «الليبرالية» في الداخل وبالتالي استبدال البيروقراطيين المرتبطين تاريخيا بحزب الكتائب (حزب فرنكو) بالتكنوقراطيين (حركة الاوبوس دي) الاكثر تكيفا مع متطلبات النظام الرأسمالي السائد. ولكن هذه الواجهة الليبرالية التي رافقت انفتاح اسبانيا على العالم الغربي لم تدم كثيرا، ان عودة الصراع الطبقي ونموه بقيادة طبقة عاملة منظمة وصلبة تبتدع بنفسها اشكال وادوات صراعها والتحامها بحركة طالبية تناضل ضد القمع الايديولوجي للدولة. الى جانب الركود الاقتصادي الذي بدأ منذ ١٩٦٦ بعد قفزة ١٩٥٩ - ١٩٦٦ كل هذا اسقط اوهام الاتجاهات الليبرالية والتكنوقراطية للنظام. ولم يعد لدى الدولة سوى منفذ واحد: القمع.

نهوض الحركة العمالية واللجان العمالية

على اثر هزيمتها عام ١٩٣٩ لم يتح للطبقة العاملة الاسبانية ان تعبر عن رفضها للاستغلال الوحشي الذي انقض عليها لفترة عشرين عاما، الا من خلال أعمال معزولة كانت تقوم بها جماعات من الشيوعيين والاشتراكيين والفوضويين الى جانب بعض المظاهرات في الشارع كان سببها المباشر الجوع. في نهاية الخمسينات وبسبب حركة التصنيع ظهر في صفوف البروليتاريا اكثر من مليوني عامل جديد في مراكز التصنيع الاساسية: برشلونة، مدريد وبيلباو، فتضاعف عدد الطبقة العاملة. وقد بدأت الاضرابات من اجل رفع الاجور وتحسين شروط العمل منذ عام ١٩٥٦. فازاء نهوض النضال العمالي من جديد وبضغط من التكنوقراطيين الجدد لم تعد الدولة منذ عام ١٩٦٠ تراقب مباشرة الاجور واعتمدت مبدأ العقود الجماعية. ولكن هذا التدبير لم يعق العمل النضالي العمالي. فمنذ ١٩٦٢ الى ١٩٦٦ تراكمت الاضرابات الجماهيرية في المراكز الصناعية خصوصا التي تضم اكثر من ٥٠٠ عامل وحيث يتجمع فيها ثلث الطبقة العاملة الاسبانية. ففي هذه الفترة بدأت تتكون اللجان العمالية خصوصا في استوريا. وأثناء المفاوضات حول العقود الجماعية تاكد للعمال ان النقابة الرسمية ما هي الا اداة بين ايدي الدولة وليست الممثلة الفعلية لمصالحهم ضد الادارة.

استفادت الطبقة العاملة من الجو «الليبرالي» النسبي الذي كان سائدا في هذه الفترة، لتنتظم في «لجان عمالية» في المصانع انتخبت ديمقراطيا في جمعيات عمومية غير شرعية ولكن علنية.

وانتشرت الاضرابات في كل منطقة المناجم في استوريا. ولقد استعمل النظام في آن واحد القمع والتنازلات مما اتاح له القاء القبض على بعض المناضلين وسجنهم ولكن الدولة ومدراء المؤسسات اجبروا على التفاوض مع اللجان العمالية الممثلة للقاعدة عوضا عن النقابة الرسمية.

وهكذا تطور النضال الاقتصادي ليتخذ طابعا سياسيا لانه جعل الطبقة العاملة تواجه حلف الرأسماليين مع الدولة المتمثلة بالنقابة الرسمية مواجهة مستقلة. فاجتاحت اسبانيا موجة من الاضرابات العمالية تضامنا مع عمال مناجم «استوريا» خاصة في «بيلباو» و «برشلونه» وتشكلت لجان معامل. ان حركة اللجان العمالية التي بدأت تتلاشى بين مفاوضتين اي فترتين من النضال نظمت نهائيا عام ١٩٦٤ بمبادرة عمال صناعة المعادن في مدريد الذين اسسوا لجنة منطقية (أي على صعيد المنطقة) منتخبة من لجان المعامل. وتبعتها المناطق الصناعية الاخرى حتى أصبحت اللجان التنظيم الجماهيري للطبقة العاملة.

وفي عام ١٩٦٦ أعلنت لجنة عمال مدريد: «ان النظام الرأسمالي يحدد الصراع الطبقي من خلال تطوره. وليس هناك اي امكانية للتعايش بين مصالح الرأسماليين ومصالح الطبقة العاملة باطار ذي بنية اجتماعية واقتصادية رأسمالية ان مواقع النظام في تناقض مستمر مع مواقعه الطبقية .. وعلى الطبقة العاملة الاسبانية أن تناضل من أجل حرية عقد الاجتماعات متجسدة ضمن اطار نقابة موحدة وديمقراطية ... هناك أيضا تصريح لجنة برشلونة عام ١٩٦٨: «ان كل الذين يعتبرون أن اللجان هي الاداة الاكثر فعالية لتحقيق مطالب الطبقة العاملة وبداية تجسيد للاشكال المقبلة لديمقراطية هذه الطبقة يكونوا قد وجدوا في هذه الاسس التنظيمية طرق النضال الصحيحة». وعززت مواقع اللجان عام ١٩٦٦ في انتخابات النقابة الرسمية حيث حازت على الاكثرية بين المندوبين. تمكن العمال خلال هذه الفترة أن ينسقوا بين العمل الشرعي في النقابة والعمل الغير شرعي في اللجان. أمام هذا التصاعد للنضال العمالي بجانبيه التنظيمي قمعت الدولة مندوبي القاعدة وطردتهم من مناصبهم في النقابة الرسمية. ان الاحداث التي أوردناها اعلاه تاتي في سياق سلسلة الاضرابات الجماهيرية التي تعاقبت في السنوات الاخيرة لتدل على صلابة اللجان العمالية وقد اعترف مجلس أرباب العمل بهذه الصلابة عندما صرح: «تبدأ المفاوضات الرسمية في المراكز النقابية يوم بداية الاضراب، فيصل الاستهتار بمبدأ السلطة وتجاهل الشرعية وانتصار المنظمات السرية الى ذروته عندما نرغم على اتمام المفاوضات ليس مع لجان النقابة الرسمية بل مع الممثلين السريين للجان العمالية». (لوموند ٢٠-١٠-٧١). ولكن يجب التمييز بين عملية تسييس النضال التي تقوم بها اللجان ضمن الواقع الموضوعي الذي يحدد المجابهة بين العمال وتحالف الدولة مع الرأسماليين وامكانيات اللجان على التعبئة الجماهيرية الشاملة الذي يحتمها وضع ثوري ناضج.

ان امكانيات الطبقة العاملة للتماسك والمحافظة على مبادرتها السياسية بأطار الصراع الطبقي على الصعيد الوطني وحتى في مراحل القمع الشديد وبمحورة هذا النضال حولها من خلال تحالفات طبقية مع الفئات المستغلة الاخرى، تقع هذه المهمات السياسية على عاتق حزب ثوري طليعي هو حزب الطبقة العاملة.

الصين

دخول الصين إلى الأمم المتحدة ٤

انتصار للصين الشعبية والبلدان الاشتراكية والشعوب المناضلة ضد الامبريالية

ان اعتراف غالبية واسعة من البلدان الاعضاء في منظمة الامم المتحدة بالحقوق المشروعة للشعب الصيني، ممثلا بحكومة الصين الشعبية، بدخول الهيئة الدولية ومجلس الامن، وطرد ممثلي حكومة تشان كاي تشك العميلة - يشكلان انتصارا أكيدا للصين الاشتراكية والبلدان الاشتراكية والشعوب المضطهدة من قبل الامبريالية. وهكذا تمت هزيمة سياسة عزل الشعب الصيني وحكومته الشرعية وتطويقهما، التي اتبعتها الامبريالية الاميركية وأذيالها منذ اثنين وعشرين عاما.

فامام ظهور صين معززة على المسرح العالمي - معززة داخليا على المستوى السياسي - الاقتصادي والايديولوجي بأثر الثورة الثقافية، وخارجيا عن طريق النفوذ الايديولوجي والسياسي العميق لثورتها وللفكر الماوي على المنظمات الثورية وحركات التحرر الوطني والبلدان الثورية، وبسبب الوزن الاقتصادي لمساعدتها لدول العالم الثالث وسوقها الضخم باتجاه نمو تجارتها مع البلدان الغربية واليابان - امام كل ذلك لم يكن بوسع أنصار عزل الصين الا خوض معركة مماطلة اخيرة، والعمل بنفس الوقت على استباق الاحداث للظهور بمظهر غير المنهزم (تحضير زيارة نيكسون).

ان طرد فورموزا من الولايات المتحدة يكتسب اهمية كبرى في الوضع الذي بدأت ترتسم معالمه في الشرق الاقصى. ويؤكد تخلي الامبريالية الاميركية، على المدى القريب نسبيا، عن تلك القاعدة الاستراتيجية والعسكرية المتقدمة التي تشكل نقطة انطلاق للعدوان ضد الشعوب الصينية والهند - صينية. وهو تخل يضعه الصينيون كأحد شرطين هامين (الشرط الاخر هو الانسحاب من فيتنام) لاقامة علاقات عادية مع الولايات المتحدة. وهكذا سيكون انسحاب القوات الاميركية من الجزر الصينية التي كانت تحتلها بتغطية من عميلها المحلي العجوز، متوافقا مع انسحابها من فيتنام، وذلك يظهر من جهة اخرى تماسك الشعوب الثورية في الشرق الاقصى، ومن بينها الشعب الصيني، وترابط نضالها من أجل الاسراع بهزيمة الامبرياليين الاميركيين وعملائهم المحليين. وستحبط استعادة الصين لفورموزا (مهما كانت الاشكال التي ستتخذها هذه الاستعادة) مطامح الامبرياليين اليابانيين التوسعيين، بالقدر الذي تمثل فيه فورموزا حقل استثمار وسوقا مفتوحة امام الامبريالية اليابانية.

اما على مستوى الامم المتحدة، فان دخول الصين لا يسمح، على المدى القريب على الاقل، بتحديد مسبق لنتائج الدور الذي يمكن أن تلعبه داخل الهيئة الدولية، او حتى في مجلس الامن، بالنسبة الى الدور الحالي الذي تلعبه هذه الهيئة. ومرجع هذا التحفظ، بالتحديد، هو نوعية الاعمال التي قامت بها الامم المتحدة خلال العقد المنصرم: حيث كانت دون فعالية بل غائبة عن الحرب الفيتنامية وبيافرا والحرب الهندية - الباكستانية، وحاليا عن قضية البنغال وعن اعادة ترتيب العلاقات الاوروبية الناتجة عن الحرب العالمية الثانية (اتفاق برلين ومؤتمر الامن الاوروبي)، وعن افريقيا الجنوبية، الخ .. أما دورها في الشرق الاوسط خلال اربع سنوات فقد عكس، بالمقابل، التوازن الاميركي - السوفياتي في المنطقة، حيث ان ادنى تغيير في ذلك التوازن ادى الى تراجع في دور الامم المتحدة (مبادرة روجرز وتراجع مهمة يارينغ).

الا ان العلاقات الوثيقة القائمة بين عدد كبير من دول العالم الثالث وبين الصين الشعبية - علاقات قائمة ليس على الاستغلال الاقتصادي المباشر المتاتي عن التبادل غير المتكافىء، او ذاك المتستر بسياسة قروض بفوائد مرتفعة، مرتبطة بنفوذ سياسي مباشر، بل على قروض لاجال طويلة ودون فوائد او على مشاريع تنمية، غير مرتبطة بشروط سياسية تفرضها الدول الكبرى - تلك العلاقات يمكن لها أن تتيح لتلك الدول الصغرى نوعا من الاستقلال بوجه ضغوط الدول الكبرى في المسائل التي يمكن أن تبحثها الامم المتحدة، وبذلك قد يتاح للامم المتحدة أن تلعب دورا يختلف عن دورها الحالي.

لكن النجاح الديبلوماسي، في نهاية المطاف، انما تحدده النضالات التحررية للشعوب، تحت قيادة الطبقة العاملة.

نتمة التنظيمات الفلسطينية والاتحادات الطلابية تصدر بيانا حول الوساطة المصرية - السعودية

ان جميع القوى الوطنية والتقدمية الثورية مطالبة اليوم للوقوف امام الهجمات الامبريالية والصهيونية والرجعية العربية وفضح جميع مؤامراتها. فلا وساطة بين الحركة الجماهيرية في الاردن والمتمثلة بقواها السياسية والمسلحة، وبين الحكم العميل في الاردن. ولا جلوس مع جزارى ابناء شعبنا، ومسببي التخلف واننا لنحمل مجالسي القوى الرجعية، مسؤولية اعمالهم، والتي تعبر عن قصر نفسهم وأفقهم الضيق.

عاشت الوحدة الوطنية بين جميع فصائل الثورة والهزيمة الاكيدة لمخططات الاعداء ولمشروع الوساطة السعودي - المصري الرجعي.

الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين - توزلا - الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - توزلا - شبيبة قوات الانصار - توزلا - طلائع حرب التحرير الشعبية - قوات الصاعقة - الاتحاد العام لطلبة فلسطين - فرع توزلا - الاتحاد العام لطلبة الاردن كونفدرالية يوغوسلافيا - وحدة توزلا - جمعية الطلبة الاردنيين - وحدة توزلا - جمعية الطلبة العراقيين - فرع توزلا.

نتمة الاتحاد العام لعمال الاردن والاتحاد العام لطلبة الاردن يصدران بيانا حول حل نقابات العمال

السلطات الاردنية على حل النقابات، نؤكد ان جماهير العمال هي وحدها القادرة على حل نقاباتها، وان النظام العميل لا يملك مثل هذا الحق، وفي الوقت الذي نؤكد فيه ان الاتحاد العام لنقابات العمال هو الممثل الشرعي والوحيد لعمال الاردن فاننا نطالب كافة المنظمات الشعبية والقوى التقدمية في الوطن العربي والعالم شجب هذا الاجراء وعدم الاعتراف بشرعيته، وندعوها الى دعم صمود عمال الاردن والمنظمات الشعبية الديمقراطية التقدمية في الاردن.

أيتها القوى التقدمية.

لنتحد من أجل اسقاط ادوات الطبقات المستغلة.

لنناضل معا من اجل كنس الامبريالية وعملائها.

لنتضامن من اجل بناء المجتمعات الاشتراكية.

الموت لاعداء الشعب ..
والنصر للجماهير المنظمة المناضلة.

الاتحاد العام لطلبة الاردن
الاتحاد العام لنقابات العمال في الاردن»

كمبوديا

الحكم العميل يلغي بقايا اقنعته «الديمقراطية»

ندد الجنرال لون نول، رئيس وزراء كمبوديا، «باللعبة الديمقراطية الليبرالية العقيمة» واكد ان وزارته سوف تحارب «الفوضوية التي تثيرها بعض الجماعات والكتل التي تبغي تقسيم الوطن، وأن تزرع الفوضى بين صفوف الشعب» وان تجر كمبوديا نحو «الهزيمة». ولون نول يشير بذلك الى الصراع القائم ما بين العسكريين، الذين وضعتهم ظروف الحرب الحالية في مواقع السلطة، وما بين السياسيين «التقليديين» الذين انتقمت الظروف ذاتها من سلطتهم ووضعتهم على هامش الحكم الفعلي.

وقد اتى كلامه هذا في معرض اعلانه، في الاذاعة الرسمية، في عشرين تشرين الاول عن حل الجمعية الوطنية ومجلس الدولة. وهما هيئتان انتخبتا عام ١٩٦٦، ايام سيهانوك، وبقيتا بعد الانقلاب الذي اتى بلون نول وزمرته في العام الماضي. وتكون هذه بمثابة الغاء تام لاية رقابة على الحكومة الحالية التي يرئسها لون نول وأصبح هذا الاخير حاكما مطلقا لمدة تسمح لحكومته بتعيين جمعية تأسيسية تقر دستورا جديدا. هذا وقد لجأت الحكومة الى تدابير قمعية لحماية هذا القرار فقررت تمديد حالة الطوارىء في البلاد ومنعت الحريات العامة: فاقرت التوقيف والاعتقال بدون محاكمة، ووضعت رقابة على الاعلام ومنعت التجمع الخ. ولكن ذلك لم يمنع انفجار مظاهرات قام بها كهنة بوذيون نددوا بتلك التدابير وطالبوا بانتخابات جديدة.

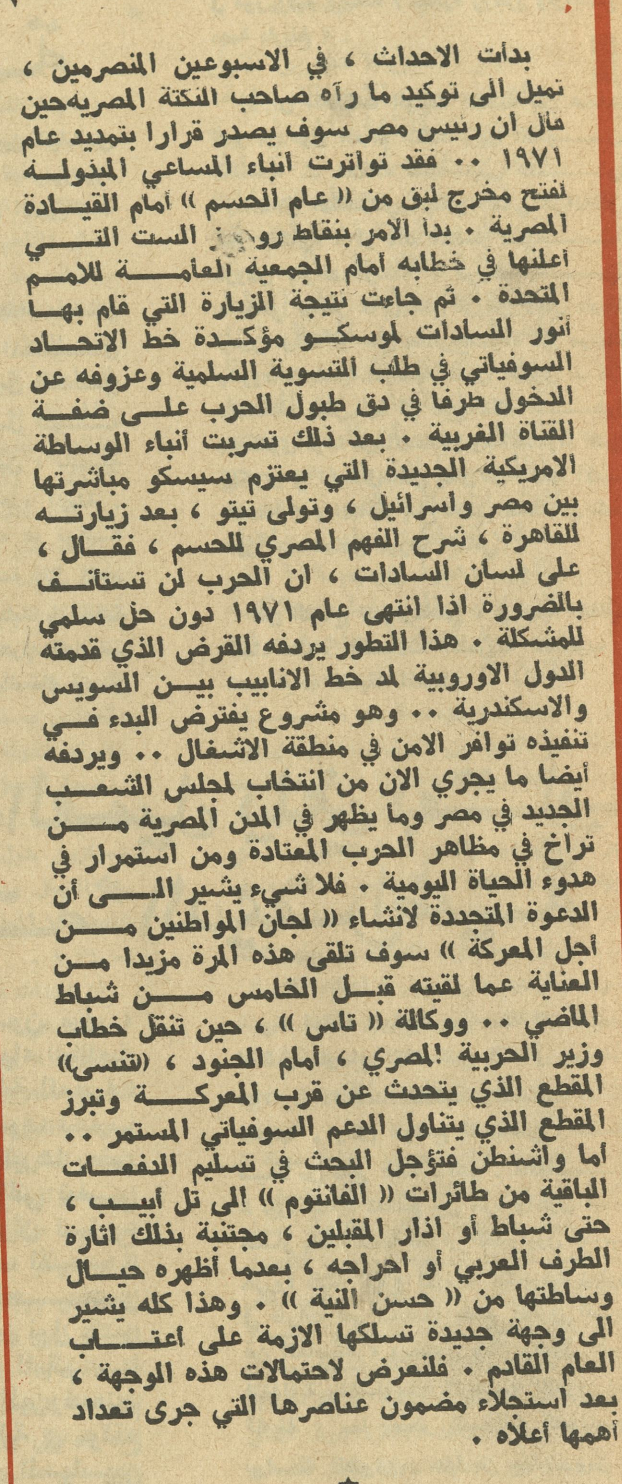
وقد أعلنت الحكومة عن خطة اقتصادية لتنتشل الوضع الاقتصادي المتدهور من كبوته. فخفضت العملة واتخذت تدابير لتثبيتها. ولكن الوضع السياسي والعسكري سيحد من تأثير هكذا تدابير. فالعاصمة «فيوم بنه» تخضع بين فترة واخرى لحالة حصار يشنه عليها الثوار الكمبوديون الذين حرروا ثلاثة ارباع الارياف الكمبودية ويقومون في فترات غير متباعدة بقطع الطرق الرئيسية عن العاصمة، ويمنعون بذلك وصول المواد الغذائية والمصنوعات الريفية الاخرى الى المدينة، مما يضطر السلطات للتموين بواسطة الطيران. هذا من جهة. ومن جهة ثانية فان الحكومة الاميركية تجد معارضة شديدة في الكونغرس الاميركي لاعطاء مساعدات مالية لحكومة بنوم بنه. هذا بالاضافة الى الانتصارات العسكرية المتتالية للثوار الكمبوديين، والهزائم التي يلحقها هؤلاء بالعسكر تغذي الصراع القائم بينهم وبين السياسيين، ذلك الصراع الذي بدأ يقلق حكومة سايغون التي ترى ان هذه المواجهة هي لصالح «العدو». بينما تحرج التدابير التي اتخذها لون نول، للحد من ذلك الصراع، الحكومة الاميركية التي تقوم مبدئيا بحماية حكم يدعي «الديمقراطية» و«الحرية».

ان الاجراءات القمعية التي اتخذتها حكومة لون نول تصب مع عملية الانتخابات في فيتنام الجنوبية في اتجاه واحد: الاستغناء عن قناع «الديمقراطية» واظهار الوجه الحقيقي البشع للانظمة العسكرية العميلة في الهند الصينية. هذه الانظمة التي ما فتئت تزداد شراسة وقمعا مع اقتراب اجلها باقتراب افق انتصار الجماهير الهندو - صينية في معركتها الملحمية وسحق الامبريالية الاميركية وعملائها المحليين.

كلمة

على هامش الوساطة الامريكية

معركة اقتسام العالم العربي وقناع المساعي الحميدة



بدأت الاحداث ، في الاسبوعين المنصرمين ، تميل الى توكيد ما رآه صاحب النكتة المصريه حين قال أن رئيس مصر سوف يصدر قرارا بتمديد عام ١٩٧١ .. فقد تواترت أنباء المساعي المبذولة لفتح مخرج لبق من ((عام الحسم)) أمام القيادة المصرية . بدأ الامر بنقاط روجرز الست التي أعلنها في خطابه أمام الجمعية العامة للامم المتحدة . ثم جاءت نتيجة الزيارة التي قام بها أنور السادات لموسكو مؤكدة خط الاتحاد السوفياتي في طلب التسوية السلمية وعزوفه عن الدخول طرفا في دق طبول الحرب على ضفة القناة الغربية . بعد ذلك تسربت أنباء الوساطة الامريكية الجديدة التي يعتزم سيسكو مباشرتها بين مصر واسرائيل ، وتولى تيتو ، بعد زيارته للقاهرة ، شرح الفهم المصري للحسم ، فقال ، على لسان السادات ، ان الحرب لن تستأنف بالضرورة اذا انتهى عام ١٩٧١ دون حل سلمي للمشكلة . هذا التطور يردفه القرض الذي قدمته الدول الاوروبية لمد خط الانابيب بين السويس والاسكندرية .. وهو مشروع يفترض البدء في تنفيذه توافر الامن في منطقة الاشغال .. ويردفه أيضا ما يجري الان من انتخاب لمجلس الشعب الجديد في مصر وما يظهر في المدن المصرية من تراخ في مظاهر الحرب المعتادة ومن استمرار في هدوء الحياة اليومية . فلا شيء يشير الى أن الدعوة المتجددة لانشاء ((لجان المواطنين من أجل المعركة)) سوف تلقى هذه المرة مزيدا من العناية عما لقيته قبل الخامس من شباط الماضي .. ووكالة ((تاس)) ، حين تنقل خطاب وزير الحربية المصري ، أمام الجنود ، ((تنسى)) المقطع الذي يتحدث عن قرب المعركة وتبرز المقطع الذي يتناول الدعم السوفياتي المستمر .. أما واشنطن فتؤجل البحث في تسليم الدفعات الباقية من طائرات ((الفانتوم)) الى تل أبيب ، حتى شباط أو أذار المقبلين ، مجتنبة بذلك اثارة الطرف العربي أو احراجه ، بعدما أظهره حيال وساطتها من ((حسن النية)) . وهذا كله يشير الى وجهة جديدة تسلكها الازمة على أعتاب العام القادم . فلنعرض لاحتمالات هذه الوجهة ، بعد استجلاء مضمون عناصرها التي جرى تعداد أهمها أعلاه .

★

★ ★

نبدأ بالوساطة الامريكية الجديدة .. في الرابع من تشرين الاول أعلن وزير الخارجية الامريكي اقتراحا للبحث في فتح قناة السويس يتضمن النقاط الاتية : أ — أن يعتبر فتح القناة خطوة أولى نحو السلام الكامل . ب — أن يتم انسحاب جزئي للقوات الاسرائيلية الى داخل سيناء . ج — أن يتم تمديد وقف اطلاق النار على نحو يحفظ مصلحة الطرفين . د — أن يجري الاتفاق على الجهاز البشري المصري الذي لا بد من تواجده على الضفة الشرقية . هـ — أن يقوم جهاز دولي للرقابة على القناة . و — أن تكون القناة مفتوحة لسفن جميع البلدان بما فيها اسرائيل .. تلك هي النقاط الست . أما الخلاف عليها فهو يتناول الامور التالية : أ — تريد اسرائيل أن يكون وقف اطلاق النار غير محدود بزمن ، وتريد مصر أن تحدده بعام واحد ، وتريد الولايات المتحدة أن تحدده بثمانية عشر شهرا . ب — لا يتفق الاطراف الثلاثة على مدى الانسحاب الاسرائيلي داخل سيناء . ج — لا يتفقون على نوع القوة المصرية التي سوف تعبر القناة او على حجمها . لكن ((الطموح)) المصري الرسمي لا يبدو ضخما في هذا الصدد . فقد نقلت الانباء أن مصر تقبل أن يكون أساس البحث اقتراحا امريكيا يحدد هذه القوة المصرية بألف وتسعمائة رجل !. أما اسرائيل فتطلب أن يقتصر الجهاز المصري الذي سيعبر القناة على المدنيين وأن تخفف مصر، لقاء الانسحاب الاسرائيلي الجزئي ، من قواتها المرابطة على الضفة الغربية (خطاب غولدا مئير أمام الكنيست في ٢٦ تشرين الاول) .

تلك هي المواقف التي سوف تواجهها وساطة سيسكو . وهي سوف تواجه أيضا تحفظا سوفياتيا عبرت عنه وكالة تاس — للمرة الاولى — حين قالت ، في تعليق لها يوم الخميس الماضي ، ان سعي التسوية الجزئية الامريكي يعطل مهمة يارنغ في تطبيق قرار مجلس الامن ..

★

★ ★

لكن الطرف المصري يعرف أن المسعى لن يلقى بركة سوفياتية معلنه ، ما دامت الولايات المتحده هي التي ترعاه . وهو يأمل الا يتعدى الامر نطاق التحفظ وأن يجد الاتحاد السوفياتي مكانه في المسعى متى احرز هذا الاخير قسطا كافيا من التقدم . وقد اقتصر الامر فعلا حتى الان على اغفال التسوية الجزئية في البيان المشترك الصادر عن المحادثات السوفياتية المصرية وعلى تعليق تاس الاخير . ذلك أن الاتحاد السوفياتي ، هو الاخر ، صاحب مصلحة كبرى في فتح قناة السويس . وهو ، دون شك ، مضطر الى الموازنة بين هذه المصلحة وبين الضرر الذي يلحق بنفوذه اذا اكتمل المسعى على يد الولايات المتحدة . غير أن هذه النقطة قد تكون موضع بحث بين الطرفين حين يقوم نيكسون بزيارته لموسكو ، في أواسط العام القادم .

★

في هذا السياق تتكون للامبرياليتين الامريكية والاوروبية — ولليابان ايضا — مصالح جديدة في مصر ، موازية لمصالح الكتلة السوفياتيه . فخط الانابيب السابق الذكر سوف تبلغ كلفته ٢٨٠ مليونا من الدولارات منها ٢٢٥ مليونا بالنقد الاجنبي تقدم منها سبع من دول أوروبا الغربية ١٨٠ مليونا وتقدم المملكة العربية السعودية والكويت والبنك العربي الافريقي وشركات البترول الملايين الخمسه والاربعين الباقية . يضاف الى هذا قرض يقدمه البنك الدولي (الذي يسيطر عليه الامريكيون) لمصر مقداره ٢٢٧ مليونا من الدولارات مقسطة على خمسين سنة . وقد نالت مصر هذا القرض بعد موافقتها على تسديد ديونها للولايات المتحدة (١٤٥ مليون دولار) . كذلك نالت مصر ، بعد زيارة هيوم الاخيرة للقاهرة ، قرضا بريطانيا مقداره خمسة ملايين جنيه استرليني ، وجرى الاتفاق على دفع التعويض لبريطانيا عن أملاكها المؤممة في مصر عام ١٩٥٦ . ولليابان واليونان أيضا حصة في خط الانابيب اياه !..

ولا يقف الاتحاد السوفياتي موقف المتفرج من هذا كله . فعدا المعونة العسكرية الضخمة ، نراه يقدم قرضا مقداره ٣٧٦ مليونا من الروبلات في نطاق التعاون الاقتصادي — الصناعي بينه وبين مصر . ثم أن الاستعداد جار لكهربة الريف المصري . والمرحلة الاولى من المشروع تتناول ألف قرية . أخيرا يجري هذا الاسبوع توقيع اتفاق تجاري جديد بين البلدين يرفع حجم المبادلات عما وصل اليه بموجب الاتفاق السابق (٢١٥ مليون جنيه مصري) .

هذا الاقتسام الجديد لسوق الاستثمار والتجارة المصريه بين مختلف الكتل في العالم ، يجعل هذه الاخيره ، جميعا ، تحرص أشد الحرص على ((حفظ الامن)) في منطقة الشرق الاوسط .. وهو يعيد أوروبا الغربيه خاصة الى مكان الصدارة في مسعى التسوية . فلا بد هنا من التذكير بأن اقطار أوروبا الغربية تخسر سبعه مليارات من الدولارات اذا استمر اغلاق القناة حتى عام ١٩٨٠ . هذا بينما تربح مصر مليارا من الدولارات سنويا (مقابل ٢٤٠ مليونا عام ١٩٦٦) اذا عادت السفن الى عبور الشريان المائي .. ولعل في ذلك ما يكفي لتفسير ما يقوم من علاقات طيبة مستحدثه بين مصر وبريطانيا ولتفسير زيارة هيكل الاخيرة الى ألمانيا الغربية .

ولو أن المصالح التي تتنازع مصر كانت موحدة ، اذن لاجتمعت هذه الكتل كلها على دفع الحكم المصري دفعا الى التسوية السلمية.. لكنها مصالح متنافسة متناقضة ، تكون جانب هام منها بفعل حالة الحرب . لذلك لا ينتظر منها أن تجد في انهاء الحرب ما لم تصل الى توازن ما في مصر وفي سائر أرجاء المنطقة . والتناقض بين هذه المصالح عنصر بالغ الاهمية ، في تحديد حالات الجمود وحالات الحيوية التي تجتازها الازمة منذ أربعة أعوام وخمسة أشهر ..

★

يبقى أن الاطراف كلها متفقة على فتح القناة اذا استثنينا التحفظ السوفياتي .. فيكون على سيسكو اذن أن يتدبر أمر هذا التحفظ وان يطوع موقف اسرائيل من مدى انسحابها ومن القوة المصرية الرمزية التي ستعبر القناة ومن مدة وقف اطلاق النار ، وأن يطوع الموقف المصري من النقاط اياها .. حينذاك تكون الكتل العالمية قد تجاوزت الخسارة اللاحقة بها من جراء اغلاق القناة .. فينفتح الافق أمام منافسة لا تشوبها الخسارة المشتركة . وليس هذا التطويع المثلث مستحيلا اذا وضعنا في الحسبان نوع المصالح السوفياتية ونوع مصالح البرجوازية المصرية .. تبقى العقدة الصهيونية .. وهي التي ستكون موضع العناية الامريكية الاول في الاشهر المقبلة . فاذا امكن حلها تكون القناة قد فتحت وانفتحت معها مرحلة جديدة من صراع الكتل على الشرق الاوسط .

★

اين تقف ((الاراضي العربية المحتلة)) و ((حقوق شعب فلسطين)) في هذه الحلبة الواسعة ؟ تقف في مقدمة التصريحات العربية الرسمية وفي مؤخرة المصالح الفعلية المتحكمة في مسار الحل السلمي . فاذا أعطيت الانظمة العربية المتهالكة على أعتاب التسوية ، بعض ما تطلبه لحفظ ماء الوجه ، فستكون الغاية من ذلك استباق الحرائق الجماهيرية المقبلة التي تنذر بالانهيار توازن السيطرة الاجنبية الجديد في العالم العربي .. وستبقى غلبة المصالح الامبريالية على مصالح الشعوب العربية امرا قائما ما دامت هذه الشعوب تنقل من مجزرة الى استفتاء الى انتخابات الى محاكمة .. ما دامت هذه الشعوب سجينة القهر والعزلة عن قضية المصير ..

((الحرية))

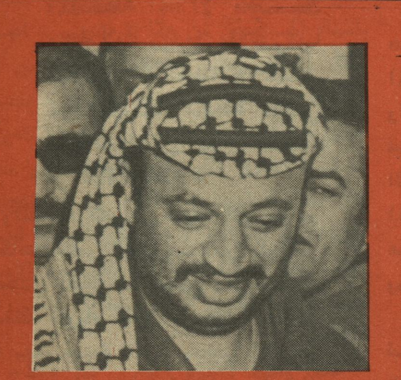
الحرية

اسبوعية سياسية عربية

القسم الثاني من حديث نايف حواتمة

مرحلة التحرّر الوطني ومسألة الصراع الطبقي

AL-HOURRIAH – No. 592 – 8-11-1971 – BEYROUTH ● بيروت ٨-١١-١٩٧١ – العدد ٥٩٢ – السنة الثانية عشرة – الثمن ٢٥ ق.ل



كواليس الوساطة العربية ومفاوضات جده المقبلة

هل يرضخ المفاوضون باسم المقاومة لشروط النظام الأردني ؟

التقرير السياسي الصادر عن المؤتمر الأول لمنظمة العمل الشيوعي في لبنان :

نتائج نمو الرأسمالية التجارية والمصرفية على التركيب الداخلي للوضع اللبناني

■ اضراب نقابات عمال ومستخدمي المصالح المستقلة :

قوة الاضراب مستمدة من فعالية خدمات المصالح المستقلة وتركز العمال فيها